

aS.u.lis DISCOURSE
DIALOGUE
DEMOCRACY
LABORATORY

For your comments
and suggestions:



© منشورات مؤسّسة هرانت دينك

زونغ، هـ، لي، هـ، سكيشاريني، أ، راجتاجير، س،، غريفين، س،، ميلير، د،، كارجيا، س. (٥١٠٢). رصد التَّنَمَر الإلكتروني الميسر بالمحتوى في شبكة التَّواصل الاجتماعي إنستغرام. المؤتمر الدَّولي المُشترك حول الدُّكاء الاصطناعي، ٢٥٩٣-٨٥٩٣.

زوو، ت. واي، هوانغ، ي، تشين، ت،، وشينغ، ش. (٣٢٠٢). اختبار شات جي بي تي باللون الأحمر عبر كسر القيود: التَّحيز والمانانة والمُوثوقية والسُّمية. أرشيف أرخايف (arXiv). متوفّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابطة الآتي:
<https://doi.org/10.48550/arXiv.2301.12867>

الأمم المتحدة. (٩١٠٢). استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية. الأمم المتحدة. متوفّر على الرابط الآتي:

https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Action_plan_on_hate_speech_AR.pdf

فان دايك، ت. أ. (٨٠٠٢). الخطاب والسلطة. دار نشر بالجريف ماكميلان. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية.

فيدجن، ب.، هاريس، أ.، نوين، د.، ترومبل، ر.، هيل، س.، ومارجيس، ه. (٩١٠٢). التحدّيات والآفاق في الكشف عن المحتوى الجارح. في وقائع حلقة العمل الثالثة حول اللّغة الجارحة عبر الإنترنت (ص ٠٨ - ٣٩). متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية.

وارنر، و.، وهيرشبيرج، ج. (٢١٠٢). رصد خطاب الكراهية على شبكة الويب العالمية. في وقائع حلقة العمل الثانية حول اللّغة في وسائل التواصل الاجتماعيّ (ص ٩١ - ٦٢). متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية.

واسيم، ز.، وهوفي، د. (٦١٠٢). رموز تحضّ على الكراهية أم أشخاص بغضون؟ الميزات التنبؤيّة لرصد خطاب الكراهية على تويتر. في وقائع حلقة عمل حول أبحاث الطلاب في مؤتمر فرع أمريكا الشماليّة لجمعية اللّسنيّات الحاسوبية (٨١٠٢)، ٨٨ - ٣٩. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية.

واسيم، ز.، دافيدسون، ت.، وارمسي، د.، ويبير، إي. (٧١٠٢). فهمُ الإساءة: تصنيف المهام الفرعية لرصد اللغة المسيئة. في وقائع حلقة العمل الأولى حول اللغة المسيئة على الإنترنت، ص. ٨٧-٤٨، فانكوفر، كولومبيا البريطانية، كندا. جمعية اللّسنيّات الحاسوبية. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية.

ويغاند، م.، سيغيل، م.، راينهوفر، جاي. (٨١٠٢). لمحة عن المهمة المشتركة عن تقييم اللّغة الألمانية من أجل تحديد اللّغة المسيئة.

ويجايا، إيش. واي. (٢٢٠٢). رهاب المثلية الجنسية الرقميّ. إندونيسيا والعالم المايوي، ٥٠ (٦٤١)، ٢٥-٧٥. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1080/13639811.2022.2010357>

ويليامسون، م. (٣٢٠٢). تحليل عالميّ لحقوق المتحولين جنسياً: طرح مشروع مؤسّر حقوق الترنسات. رؤى في السياسة. نشر إلكترونيّ مُسبق. متوفّر باللّغة الإنكليزية حصراً على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1017/S1537592723002827>

شو، ل.، تشانغ، ه.، ولي، ي. (٦١٠٢). حقّ المرء في أن يُنسى: استغلال المستخدمين لأذنة العامّة لحماية البيانات لإزالة خطاب الكراهية. الدورية الدولية لإدارة المعلومات، ٦٣ (٣)، ١٥٣ - ٦٥٣. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية.

يويينغ، ت.، ندين، ن.، مارك، ب. (٣٢٠٢). الحدود والهوامش: منح صوتٍ لتجارب المهاجرين من المثليين والمثليات وثنائيي الجنس، والمتحولين جنسياً. دورية قضايا مجتمع الميم في الإرشاد النفسي. متوفّر باللّغة الإنكليزية حصراً على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1080/15538605.2013.785235>

زامبياري، م.، الماسي، س.، نافوك، ب.، روسينتال، س.، فارا، ن.، كوما، ر. (حزيران/ يونيو، ٩١٠٢). المهمة ٦ من التقييم الدلاليّ: تحديد اللّغة المسيئة في مواقع التواصل الاجتماعيّ وتصنيفها (تقييم الإساءة). وقائع حلقة العمل الثالثة عشرة حول التقييم الدلاليّ، ٥٧-٦٨. جمعية اللّسنيّات الحاسوبية.

زامبياري، م.، نافوك، ب.، روسينتال، س.، أتاناسوفا، ب.، كارادزهوف، جي.، مبارك، ه.، ديرزينسكي، ل.، بيتينيس، ز.، شولتيكين، ش. (٢٠٢٢). المهمة ٣١ من التقييم الدلاليّ في العام ٢٠٢٢: تحديد اللّغة المسيئة في لغات مُعدّدة مُستخدمة في وسائل التواصل الاجتماعيّ. النسخة السابقة للنشر في أرشيف أرخابف (arXiv). ذات الرقم 2006.07235.arXiv.

سانجيني، م.، بوليتو، ف.، بوسكو، ك.، سانجيني، ف.، سترانيسي، م.، وروسو، إ. (٢٠٢٢). المرحلة الثانية من مشروع الكشف عن خطاب الكراهية في إيفاليتا ٢٠٢٢: نظرة عامة على مهمة رصد خطاب الكراهية في إيفاليتا 2020. وقائع حلقة عمل مركز البحوث الإلكترونية العالمية، ٥٦٧٢، ١ - ٥١. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية.

شميدت، أ.، وويجان، م. (٧١٠٢). دراسة استقصائية حول الكشف عن خطاب الكراهية باستخدام معالجة اللغة الطبيعية. في وقائع حلقة العمل الدولية الخامسة حول معالجة اللغة الطبيعية المخصصة لوسائل التواصل الاجتماعي (ص ١ - ٠١). متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية.

سيلين، إي. (٢٠٢٢). «الأخلاقيّ العام: خطابات تجسيد الكوير في تركيا المعاصرة. دورية التّواصل الدوليّة. ٤١، ٨١٥٥-٨١٥٥.

شارما، س.، أغراوال، س.، وشريفاسثا، م. (٨١٠٢). تصنيف الخطاب الصّار بناء على درجاته باستخدام بيانات تويتر. أرشيف أبحاث الإنترنت. في وقائع المؤتمر الدوليّ العاشر لجمعيةّ التّهوض بالذكاء الاصطناعيّ حول الويب ووسائل التّواصل الاجتماعيّ (2016)، ٧٨٦ - ٠٩٦. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://arxiv.org/abs/1806.04197>

سيلفا، ل.، موندال، م.، كوريا، د.، بينيفينوتو، ف.، ووير، إ. (٦١٠٢). تحليل أهداف الكراهية في وسائل التّواصل الاجتماعيّ عبر الإنترنت. في وقائع المؤتمر الدوليّ العاشر لجمعيةّ التّهوض بالذكاء الاصطناعيّ حول الويب ووسائل التّواصل الاجتماعيّ (2016)، ٧٨٦ - ٠٩٦. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية.

سيموسين، س. (٣٢٠٢). رصد التعددية الإعلامية في العصر الرقميّ: تطبيق نظام التعددية الإعلامية في الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، والجزيرة السوداء، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وصربيا، وتركيا في العام ٢٠٢٢: التقرير القطري؛ دمارك. مركز التعددية الإعلامية وحرية الإعلام.

سورياوانشي، س.، شاكافارتي، ب.، ر.، أركان، م.، بيتلار، ب. (٢٠٢٢). مجموعة بيانات خاصة بالميمات متعددة النماذج من أجل تحديد المحتوى المسيء في الصورة والنص. وقائع حلقة العمل الثانية حول التصيد والاعتداء والتّمز الإلكتروني، ٢٣-١٤. متوفر باللغة الإنكليزية حصرًا على الرابط التالي:

<https://www.aclweb.org/anthology/2020.trac-1.6/>

سوامي، س.، د.، جاماتيا، أ.، وغامباك، ب. (٩١٠٢). دراسة التعميم عبر مجموعات بيانات رصد اللغة الجارحة. في وقائع المؤتمر الثالث والعشرين حول تعلّم اللغة الطبيعية الحاسوبية (ص ٤٩ - ٥٩). جمعية اللسانيات الحاسوبية. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية.

أولمان، س.، وتومالين، م. (٢٠٢٢). الأخلاقيات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٢، ٩٦ - ٠٨. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1007/s10676-019-09516-z>

ألودوغان، ج.، ديغان، س.، آرين، آي.، إرول، إ.، يانيك أوغلو، ب.، وأوزغور، أ. (آذار/ مارس ٤٢٠٢). نظرة عامة على المهمة المشتركة لرصد خطاب الكراهية في التغريدات التركية والعربية (رصد خطاب الكراهية في لغتين) في مؤتمر تحديات استخراج الآلي للأحداث الاجتماعية والسياسية من النصوص، وتطبيقاته، للعام 2024. في وقائع حلقة العمل السابعة حول تحديات استخراج الآلي للأحداث الاجتماعية والسياسية من النصوص، وتطبيقاته (2024) (ص ٩٢٢ - ٣٣٢). سبرينغر للنشر. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: .

https://doi.org/10.1007/978-3-031-28242-3_18

مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٤٢٠٢). اللاجئين وطالبو اللجوء في تركيا. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://www.unhcr.org/tr/en/refugees-and-asylum-seekers-in-turkey>

ريبيلارد، ف. وشلوير، جاي. (٢٠٢٢). رصد التعددية الإعلامية في العصر الرقمي: تطبيق نظام رصد التعددية الإعلامية في فرنسا في العام ١٢٠٢. المعهد الجامعي الأوروبي، مركز التعددية الإعلامية وحرية الإعلام. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hdl.handle.net/1814/74750>

روبلس كاريو، م. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي: من الأخلاقيات إلى القانون. سياسة الاتصالات. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1016/j.telpol.2020.101937>

رودريغيز-سانشيز، ف.، كاريو-دي-ألبرونوز، ج.، بلازا، ل.، غونزالو، ج.، روسو، ب.، كوميت، م.، ودونوسو، ت. (١٢٠٢). نظرة عامة على EXIST ١٢٠٢: تحديد التحيز الجنساني في الشبكات الاجتماعية. معالجة اللغة الطبيعية، ٧٦، ٥٩١ - ٧٠٢. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

رودريغيز-سانشيز، ف.، كاريو-دي-ألبرونوز، ج.، بلازا، ل.، مينديتا-أراغون، أ.، ماركو-ريمون، ج.، ميكالينكو، م.، بلازا، م.، غونزالو، ج.، سينا، د.، وروسو، ب. (٢٠٢٢). نظرة عامة على EXIST 2022: تحديد التحيز الجنساني في الشبكات الاجتماعية. معالجة اللغة الطبيعية، ٩٦، ٩٢٢ - ٩٤٢.

رويكرز، ل.، تيمر، ج.، كول، ل.، وفان إست، ر. (٨١٠٢). القضايا الاجتماعية والأخلاقية المرتبطة بالرقمنة. أخلاقيات وتكنولوجيا المعلومات، ٠٢ (٢)، ٧٢١ - ٢٤١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1007/s10676-018-9452-x>

روتجر، ب.، فيدجن، ب.، نوبن، د.، واسيم، ز.، مارچيتس، ه.، وبرهيميرت، جاي. (١٢٠٢). اختبار الكراهية: اختبارات وظيفية لنماذج الكشف عن خطاب الكراهية. في وقائع الاجتماع السنوي التاسع والخمسين لجمعية اللسانيات الحاسوبية. (ص ١٤ - ٨٥). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

روتجر، ب.، فيدجن، ب.، هوفي، د.، وبرهيميرت، جاي. (٢٠٢٢). نموذجان متناقضان في التعليق التوضيحي على البيانات ضمن إطار مهام معالجة اللغة الطبيعية الذاتية. في وقائع مؤتمر عام ٢٢٠٢ للفرع الأمريكي الشمالي في جمعية اللسانيات الحاسوبية: تقنيات اللغة البشرية. جمعية اللسانيات الحاسوبية. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

روينتينيك، و.، زمارت، ف.، فان دير نورد، ر.، غنيزديلوف، ز.، كاسيلي، ت. (٢٠٢٢). «وقح جداً!» ثبت شامل عن اللغة المسيئة والجارحة في اللغة الهولندية. في وقائع حلقة العمل السادسة حول الاعتداء والضرر الإلكترونيين. (ص ٦٥-٠٤). جمعية اللسانيات الحاسوبية. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://aclanthology.org/2022.woah-1.5/>

راسيل، إي. ل. (٢٠٢٢). الكراهية في اللغة، الكراهية واللغة. في كاي، هال، ر. باريت (محرران). دليل أوكسفورد في اللغة والجنسانية. منشورات جامعة أوكسفورد. متوفر باللغة الإنكليزية حصراً على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190212926.013.67>

ساشديفا، ب. س.، باريتو، ر.، فون فاكانو، ك.، وكينيدي، ك. ج. (٢٠٢٢). حزيران/ يونيو، تقييم حساسية هوية المعلقين باستخدام نظرية الاستجابة للعناصر: دراسة حالة في مجموعة بيانات خطاب الكراهية. في وقائع مؤتمر جمعية الحوسبة الآلية للعام ٢٢٠٢ حول النزاهة والمحاسبة والشفافية (ص ٥٨٥١ - ٣٠٦١). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

سالمينين، ج.، المريخي، ه.، ميلينكوفيتش، م.، تشون، س. ي.، أن، ج.، كواك، ه.، وجانسن، ج. ج. (٨١٠٢). تشرح الكراهية عبر الإنترنت: تطوير نماذج التصنيف وتعلم الآلة لتحديد الكراهية في وسائل الإعلام الإخبارية على الإنترنت وتصنيفها. في المؤتمر الدولي الثاني عشر لجمعية النهوض بالذكاء الاصطناعي حول الويب ووسائل التواصل الاجتماعي. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

نوفاك، ب. ك.، سكاتامبورلو، ت.، بيليكان، أ.، تشينيللي، م.، موزيتيتش، إ.، زولو، ف. (٢٠٢٢). معالجة الخلاف في نمذجة خطاب الكراهية. دورية الاتصالات في علوم الكمبيوتر والمعلومات، ٢٠٦١، ١٨٦ - ٥٩٦. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

https://doi.org/10.1007/978-3-031-08974-9_54

أودريسكول، ج. (٢٠٢٢). اللغة المسيئة: المحرّمات، والإساءة، والرقابة الاجتماعية. دار نشر بلومزبري. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (٢٠٢٢). خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.ohchr.org/ar/freedom-of-expression>

أوزدو زين، إي، وكوركوت، أو. (٢٠٢٢). «الأجئون غير مرحّب بهم»: العنصرية الرقمية والتموّض على الانترنت وتغيّر تصنيف السورتيين في سوريا. البيئة والتخطيط: السياسة والحيز، ٩٣(٥)، ١٥٨-٩٦٨. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1461444820956341>

باسكويتو، إ. ف.، بريدورسكي، ر.، لازر، د.، وتيرين، ل. (٢٠٢٢). تحدّيات الأخلاقية والشّفافيّة في جمع البيانات المرتبطة بأبحاث المعلومات المضلّلة. مجلة أخلاقيات المعلومات، ٩٢(١)، ٨٥ - ٧٧. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1016/j.jinfo.2020.01.004>

بفيغور، ج.، زورباخ، ت.، وكارلي، ك. م. (٢٠٢٢). التحدّيات التي تعترض عملية جمع البيانات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة حالة على منصة إكس/ تويتر. في وقائع المؤتمر الدوليّ حول وسائل التواصل الاجتماعيّ والمجتمع للعام ٢٠٢٢ (ص ١ - ١٠).

بيووارسيزك، ل.، فيرنانديز، بي.، شارما، إي. (٧١٠٢). طلب النجوة: التحدّيات التي يواجهها مجتمع الميم. دورية صحّة المهاجرين والأقليات النفسية، ٩١(٤)، ٣٢٧-٣٣٧. متوفر باللغة الإنكليزية حصراً على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1007/s10903-016-0363-9>

بلازا، ل.، وآخرون (٢٠٢٢). نظرة عامة على EXIST ٢٠٢٢: تحديد التحيز الجنسانيّ في الشبكات الاجتماعية. ورد في كامبس، ج. وآخرون. التطوّرات الحاصلة في عملية استرجاع المعلومات: المؤتمر الأوروبيّ في شأن استرجاع المعلومات. سبرينغر للنشر (ص ١ - ٥١). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

https://doi.org/10.1007/978-3-031-28241-6_68

بلانك، ب.، هوفي، دي.، وشوغارد، إي. تعلّم وسم أجزاء الكلام عند فقدان توافق المعلنين. وقائع المؤتمر الرابع عشر للفرع الأوروبي في جمعية اللسانيات الحاسوبية، ٢٤٧-١٥٧. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://aclanthology.org/E14-1078>

بوليتو، ف.، باسيلي، ف.، سانجيني، م.، بوسكو، ك.، وباتي، ف. (١٢٠٢). الموارد ومجموعات البيانات المعيارية لرصد خطاب الكراهية: استعراض منهجيّ. موارد اللغة وتقييمها، ٥٥، ٧٧٤ - ٣٢٥. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1007/s10579-020-09502-8>

معهد بوينتر. (٠١ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٢٢). برنامج التدرّيب ميدياوايز من بوينتر يزيد من قدرة الناس على رصد المعلومات المضلّلة، وفق دراسة جديدة أجرتها ستانفورد. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.poynter.org/news-release/2020/poynters-mediawise-training-significantly-increases-peoples-ability-to-detect-disinformation-new-stanford-study-finds/>

ميهتا، هـ، وباسي، ك. (٢٠٠٢). رصد خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير. مجلة الخوارزميات، ٥١ (٨)، ١٩٢. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.3390/a15080291>

موراليس، إي. (٢٠١٢). للمهاجرون المثليون والمثليات وثنائيو الجنس والمتحولين جنسياً من أصولٍ لاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية. دورية قضايا مجتمع الميم في الإرشاد النفسي، ٧(٢)، ٢٧١-٤٨١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1080/15538605.2013.785467>

موري، ج.، فلوريدي، ل.، كينسي، ل.، وإثال، أ. (٢٠٠٢). من ماذا إلى كيف: استعراض أولي للأدوات والأساليب والأبحاث المتاحة للجمهور في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بغية ترجمة المبادئ إلى ممارسات. مجلة الأخلاقيات العلمية والهندسية، ٦٢(٤)، ١٤١٢ - ٨٦١٢. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1007/s11948-019-00165-5>

مورستاتر، ف.، فيفر، ج.، وكارلي، ك. م. (٢٠١٢). «هل العينة جيدة بما فيه الكفاية؟»: مقارنة البيانات من واجهة برمجة تطبيقات تويتر المباشرة مع بيانات من مصادر أخرى. وقائع المؤتمر الدولي السابع حول التواصل الاجتماعي والمجتمع. (ص. ٨٠٤-٠٠٤) جمعية التطور في الذكاء الاصطناعي. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1609/icwsm.v7i1.14401>

موستو، سي. سيميرارو، جي. بولينيانو، م. وسترايتشي، م. (٢٠١٢). نموذج سلوك المجتمع من خلال تحليل البيانات الاجتماعية تحليلاً دلالياً: تجربة رسم خريطة الكراهية الإيطالية. في وقائع المؤتمر الدولي الثامن حول اكتشاف المعرفة واسترجاع المعلومات (٢٠١٢) (ص ٣٤٣-٠٥٣). منشورات العلوم والتكنولوجيا.

نادال، ك. (٨٠٠٢). منع الاعتداءات الصغرى المتعلقة بالعرق والانتماء الإثني، والنوع الاجتماعي، والأقليات الجنسية، والإعاقة، والدين: توصيات لتعزيز الصحة النفسية الإيجابية، الوقاية في علم النفس الإرشادي: النظرية، والبحث، والممارسة، والتدريب. المجلد ٢، العدد ١، ص ٢٢ - ٧٢. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

نادال، ك. ل.، عيسى، م. أ.، ليون، ج.، ميتركو، ف.، وايدمان، م.، ووونج، ي. (٢٠١٢ أ)، «الاعتداءات الصغرى المتعلقة بالميل الجنسي: الموت بألف جرح» للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي من فئة الشباب»، مجلة شباب مجتمع الميم، المجلد ٨، ص ٤٣٢ - ٩٥٢. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1080/19361653.2011.584204>

نادل، ك. ل.، وونغ، ي.، عيسى، م. أ.، ميتركو، ف.، ليون، ج.، وايدمان، م. (٢٠١٢ ب)، «الاعتداءات الصغرى المتعلقة بالميل الجنسي: العمليات وآليات التأقلم لدى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي»، دورية قضايا مجتمع الميم في الإرشاد النفسي، ٥(٢-١)، ص ١٢ - ٦٤. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1080/15538605.2011.554606>

نوباتا، سي.، تيترو، ج.، توماس، أ.، مهداد، ي.، وتشانج، ي. (٢٠١٢). رصد اللغة الجارحة في محتوى مستخدمي الإنترنت. في وقائع المؤتمر الدولي الخامس والعشرين على شبكة الويب العالمية (شبكة الويب العالمية ٢٠١٢)، ٥٤١ - ٣٥١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

نوكليبي، ج. ت. (٢٠٠٢). خطاب الكراهية. موسوعة الدستور الأمريكي، ٣، ٧٧٢١ - ٩٧٢١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

كوكون، جاي، فيغاس، أ.، جروزا، م.، بوخالسكا، د.، كايدانوفيتش، ت.، وكاجينكو، ب. (١٢٠٢). تحليل خطاب الكراهية الخطاب المسيء والخطاب العدواني: الانتقال من مقارنة قائمة على البيانات إلى مقارنة متمحورة حول الإنسان. معالجة المعلومات وإدارتها، ٨٥، ١ - ٦٣. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط الآتي:

<https://doi.org/10.1016/j.ipm.2021.102643>

كوكو، أ.، ووانج، ي. (٢٠٢٠). تحديد موقع الكراهية: رصد التّغريدات المعادية لذوي البشرة السّوداء. وقائع المؤتمر السّابع والعشرين لجمعية النهوض بالذكاء الاصطناعيّ (جمعية النهوض بالذكاء الاصطناعيّ - ٣١)، ١٢٦١ - ٢٣٦١. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط التّالي:

<https://doi.org/10.1609/aaai.v27i1.8539>

ليدر مينارد، س.، وبينيش، س. (٨١٠٢). الخطاب الخطير وخطاب الكراهية: التّعريفات، الخصائص، والتّحليل. المجلّة الدّولية للاتّصالات، ٢١، ٤٧٢ - ٩٥٧٢. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط الآتي:

<https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/8200>

ليونارديلي، إ.، باسيلي، ف.، وبوسكو، ك. (١٢٠٢). الاتفاق على الاختلاف: وضع التّعليقات التّوضيحية على مجموعات بيانات اللّغة المُسيئة مع خلاقات المُعلّنين. وقائع حلقة العمل الحادية عشرة حول المقاربات الحاسوبية في شأن الذاتية، والمشاعر، وتحليل وسائل التواصل الاجتماعيّ، الصفحات ٧٦١-٧٧١. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط التّالي:

<https://aclanthology.org/2021.wassa-1.17>

ليبه، أ.، وبيير، هـ. (١٢٠٢). دراسة التمييز في الحياة اليومية: تجربة اختيار مُعلّنة حول العنصرية في اقتصاد المشاركة. دورية دراسات العرق والهجرة، ٩٧٤ (٩)، ص ٥٦٠٢-٨٠٠٢. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط التّالي:

<https://doi.org/10.1080/1369183X.2019.1710118>

لوبيك، ك.، لونج، أ. س.، وأوينغ-أنتوي، أ. (١٢٠٢). الذكاء الاصطناعي لمواجهة خطاب الكراهية. أوراق بحثية قيد التقدم في المؤتمر الأوروبيّ حول الأنظمة المعلوماتية (ECIS) لعام ١٢٠٢، الورقة رقم ٠١.

مادوكوي، ك.، جاو، ش.، وشوي، ب. (تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٢٢). نثق في البيانات: تحليل نقديّ لمجموعات بيانات رصد خطاب الكراهية. في وقائع حلقة العمل الرابعة حول الاعتداء والأضرار عبر الإنترنت (ص ٥١ - ١٦١). جمعية اللّسنيات الحاسوبية.

مانزي، ف.، وهيلمان، م.، إ. (١٢٠٢). كسر السّقف الرّجائيّ: هل يشمل الجميع؟ مجلّة الشخصية وعلم النّفس الاجتماعيّ، ٢١ (٢)، ٧٥٢ - ٧٧٢. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط الآتي:

<https://doi.org/10.1037/pspa0000260>

ماكلاين، م.، وويت-رايت، أو (٥١٠٢). مجتمع الميم في تركيا: التّمييز والعنف والنّضال من أجل المساواة. دورية كرينغتن للقانون الدّوليّ والمقارن، ١٧ (١)، ٢٥١-٦٧١.

ماكليين، ل.، ج. (١٢٠٢). رهاب المثلية الجنسيّة ورهاب التحول الجنسيّ المُستبطن. في إي. إم. لوند، سي. بورغس، و إي. جاي. جونسون (مُحرّرون)، العنف بحقّ أفراد مجتمع الميم-عين. سبرينغر. متوفّر حصراً على الرّابط التّالي:

https://doi.org/10.1007/978-3-030-52612-2_3

ميديا ويك. (١ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٢٢). تعاون بين منصة تيك توك ووكالة الأنباء الأسترالية بغية تمكين صنّاع المحتوى من مكافحة المعلومات المضلّلة. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرّابط الآتي:

<https://www.mediaweek.com.au/tiktok-and-aap-partner-to-empower-creators-to-fight-misinformation/>

هولناغل، ب.، وكالبهين، ج. ك. (٣٢٠٢). رصد التعددية الإعلامية في العصر الرقمي: تطبيق نظام التعددية الإعلامية في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وصربيا، وتركيا في العام ٢٠٢٢: التقرير القطري: ألمانيا. المعهد الجامعي الأوروبي. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hdl.handle.net/1814/75723>

هوبكيسون، ر. إي.، كيتلي، إي.، غلايسير، إي.، إريكسون-شروث، ل.، فتال، أو.، نيكولسون سوليفان، إم. (٧١٠٢). تجارب الاضطهاد والصحة النفسية لدى طالبي اللجوء من مجتمع الميم. دورية المثلية الجنسية، ٤٦(٣١)، ٥٦١-٦٦٦. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1080/00918369.2016.1253392>

حوسينماردي، أش.، ماتسون، إس. إي.، رفيق، ر. إي.، هان، ر. ل. ف.، ق.، ميشرا، س. (٥١٠٢). تحليل حوادث التنمر الإلكتروني على شبكة التواصل الاجتماعي إنستغرام. المؤتمر الدولي حول المعلوماتية الاجتماعية، ص ٩٤-٦٦. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

https://doi.org/10.1007/978-3-319-27433-1_4

مبادرة حرية المعتقد. (١٢٠٢). خطة عمل الرباط. متوفر باللغة التركية على الرابط التالي:

<https://inancozgurlugugirisimi.org/wp-content/uploads/2021/02/Rabat-Eylem-Plani-Turkce.pdf%C4%B0nceo%C4%9Flu>

إنجي أوغلو، ي.، إرباسال فيليبي، ت.، إرتونا، ج.، وتشينبري، ي. (٣٢٠٢). رصد التعددية الإعلامية في العصر الرقمي: تطبيق نظام رصد التعددية الإعلامية في تركيا في العام ٢٠٢٢. المعهد الجامعي الأوروبي. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hdl.handle.net/1814/75744>

جهان، م. س.، وأوسالة، م. (٣٢٠٢). مراجعة منهجية للرصد التلقائي لخطاب الكراهية باستخدام معالجة اللغة الطبيعية. الحوسبة العصبية، ٦٤٥، ٢٣٢٦٣١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1016/j.neucom.2023.126232>

جوبين، أ.، ينكا، م.، وفاينا، إ. (٩١٠٢). المشهد العالمي للمبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. مجلة نيتشر ماشين إنتلجنس (Nature Machine Intelligence)، ١، ٩٨٣ - ٩٩٣. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1038/s42256-019-0088-2>

كايا، إي. (٣٢٠٢). تركيا، أكبر مُستضيفٍ للأجئين في العالم، لها تاريخٌ هجرةٍ مُعقد. معهد سياسات الهجرة. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://www.migrationpolicy.org/article/turkey-migration-history>

كيليش، أو. (٣٢٠٢). ثقافات الكوير الإلكترونية والنشاط النضالي: تحولات في الفضاءات الرقمية المُحصصة لمجتمع الميم-عين. لامبدا نورديكا، ٨٢(٣-٢)، ٢٠٩. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.34041/ln.v28.902>

كيندرمان، د. (٣٢٠٢). في مناهضة «خطاب الكراهية». دورية الفلسفة التطبيقية، ٥٤ (٥). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1111/japp.12648>

فورتونا، ب.، سولير، ج.، ووانر، ل. (٢٠٢٠، أيار/ مايو). سامة، كارهة، مُسببة أو جارحة؟ ما الذي نصنّفه حقاً؟ تحليل تجريبي لمجموعات البيانات الخاصة بخطاب الكراهية. في وقائع المؤتمر الثاني عشر لموارد اللغة والتقييم (ص ٦٨٧٦ - ٤٩٧٦). الأتحاد الأوروبي لموارد اللغة. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://aclanthology.org/2020.lrec-1.838.pdf>

جامباك، ب.، وسيدار، و. ك. (٧١٠٢). استخدام الشبكات العصبية الالتفافية لتصنيف خطاب الكراهية. في وقائع حلقة العمل الأولى حول اللغة المسيئة عبر الإنترنت، ٥٨ - ٠٩. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية.

اللائحة العامة لحماية البيانات. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.18653/v1/W17-3013>

جاو، س. (س)، برانندت، س. إي. وسكالنس، سي. ب. (٣٢٠٢). رهاب الترانسات المُستبطن ووضوح المفهوم الذاتي بين الناشئة من المتحولين جنسياً وغير المنسجمين مع جنسهم. السمات والارتباطات والدور الوسيط لتقدير الذات. علم نفس الميول الجنسية والتنوع الجنسي. نشر إلكتروني مُسبق. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1037/sgd0000691>

جبرو، ت.، مورجنسترن، ج.، فيكيوني، ب.، فون، ج. و.، والاش، ه.، داومي، الثالث، ه.، وكروفورد، ك. (٨١٠٢). أوراق البيانات لمجموعات البيانات. منصّة أرخايف (arXiv)، ١ - ٧١. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://arxiv.org/abs/1803.09010>

جيلبر، ك. (٩١٠٢). التمييز بين خطاب الكراهية: مقارنة التمييز النظامي. الاستعراض النقدي للفلسفة الاجتماعية والسياسية الدلّية، ٤٢ (٤)، ٣٩٣ - ٤١٤. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1080/13698230.2019.1696189>

جيلبرت، أو.، بيريز، ن.، غراسيا- بابلوس، إي.، كواردوس، إم. (٨١٠٢). مجموعة البيانات حول خطاب الكراهية مأخوذة من مُنتدى للمتعبّين لسيادة البيض. في دي. فيسير، ر. هوانغ، في. باربهاكاران، ر. فوغت، ز. واسيم، جاي. ويريموننت (مُحررون). وقائع حلقة العمل الثانية حول اللغة المسيئة على الإنترنت. (ص ١١-٠٢). جمعية الألسنيتات الحاسوبية. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://aclanthology.org/W18-5102/>

جيتاري، ن. د.، زوينج، ز.، داميان، ه.، ولونج، ج. (٥١٠٢). مقارنة قائمة على المعجم لرصد خطاب الكراهية. المجلة الدولية للوسائط المتعددة والهندسة الكليّة، ٠١ (٤)، ٥١٢ - ٠٣٢. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.14257/ijmue.2015.10.4.21>

تحالف المثليين والمثليات ضدّ التشهير. (٤٢٠٢). تعزيز الزوايا الإيجابية ورصد التصوير الإعلامي المعادي لمجتمع الميم-عين. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.glaad.org/>

غوين، إم. تايلور، إي. ل.، دانينغتن، جاي.، ألشواير، جي.، تشيني، إم. كاي. (٧١٠٢). احتياجات أقلية مكتومة الصوت: المتحولين جنسياً من طالبى اللجوء المكسيكيين. ممارسة تعزيز الصحة، ٨١ (٣)، ٢٣٣-٤٣. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1177/1524839917692750>

هاجيندورف، ث. (٢٠٢٢). العقول والآلات، ٠٣، ٩٩ - ٠٢١. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1007/s11023-020-09517-8>

ديل فينيا، ف.، تشيمينو، أ.، ديل أورليتا، ف.، بيروتشي، م.، وتيسكوني، م. (٧١٠٢). اكرهني، لا تكرهني: رصد خطاب الكراهية على منصة فيسبوك. في وقائع المؤتمر الإيطالي الأول المعني بالأمن السيبراني (ITASEC17)، البندقية، إيطاليا، ٦٨ - ٥٩. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

ديوريك، ن.، جو، ج.، موريس، ر.، جربوفيتش، م.، رادوسافلوفيتس، ف.، وبهاميدياتي، ن. (٥١٠٢). رصد خطاب الكراهية باستخدام تضمينات التعليقات. المرفق الخامس عشر للمؤتمر حول شبكة الويب العالمية: وقائع المؤتمر الدولي الرابع والعشرين حول شبكة الويب العالمية، ٩٢ - ٠٣. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1145/2740908.2742760>

إدواردو سانشير، م.، وإدواردو، م. (٣١٠٢). المهاجرين اللاتينيين المتليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً في الولايات المتحدة. مجلة قضايا مجتمع الميم في مجال الإرشاد النفسي. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1080/15538605.2013.785467>

إدوارد، جي. إي.، كيرشاو، إس.، غريم، بي.، وينبر، ل.، مورفي، دي. (٢٠٢٢). اكتشاف نوعي لدمج تجارب الأختين من مجتمع الميم الذين فروا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا وجنوبها إلى النمسا وهولندا. بحث جنساني وسياسة اجتماعية. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1007/s13178-018-0364-7>

إربيسال فيليبلي، ت. وإرتونا، س. (١٢٠٢). الاستهزاء أبعد من حدود خطاب الكراهية: تعليقات في فيسبوك على الأختين السورين في تركيا. الدورية الدولية للتواصل، ٥١، ٦٣٢٢-٩٥٢٢. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/16582>

المفوضية الأوروبية. (٢٠٢٢). استراتيجية الاتحاد الأوروبي وخطة عمله بشأن خطاب الكراهية. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

https://ec.europa.eu/info/policies/justice-and-fundamental-rights/anti-discrimination/hate-speech_en

فالوب، ف.، جامباركوتا، إي.، أوديكيركين، ر.، فان دير نورد، ر. (٣٢٠٢). دراسة حول منع خطاب الكراهية ومكافحته في أوقات الأزمات. مجلس أوروبا. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://rm.coe.int/-study-on-preventing-and-combating-hate-speech-in-times-of-crisis/1680ad393b>

فاسينجر، آر. إي.، وأرسينو، جاي. آر. (٧٠٠٢). «أفضل التبلل على أن أكون تحت المظلة»: تمييز تجارب وهويات المثليين والمثليات وثنائبي الجنس، والمتحولين جنسياً. في كاي. جاي. بيشكي، آر. إم. بيريز وكاي. أي. ديورد (محررون)، دليل الإرشاد والعلاج النفسي مع الزبائن من المثليين والمثليات وثنائبي الجنس والمتحولين جنسياً (النسخة الثانية، ص. ٩١-٩٤). جمعية علم النفس الأمريكية. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://psycnet.apa.org/record/2006-11835-001>

فينبرغ، جاي. (٣٨٩١). الكلمات البذيئة والقانون. دورية القانون والفلسفة، (٢٧٢)، ٩٣١-١٦١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

فورتونا، ب.، ونونيس، س. (٨١٠٢). دراسة استقصائية حول الرصد التلقائي لخطاب الكراهية في النصوص. استطلاعات الحوسبة من الجمعية الأمريكية لآلات الحوسبة، ١٥ (٤)، ١ - ٠٣. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://doi.org/10.1145/3236009.3236010>

فورتونا، ب.، ردا شا سيلفا، ج.، وارنر، ل.، ونونيس، س. (٩١٠٢). مجموعة بيانات حول خطاب الكراهية باللغة البرتغالية وفق تصنيف هرمي. في وقائع حلقة العمل الثالثة حول اللغة الجارحة عبر الإنترنت (ص ٤٩ - ٤٠١). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.18653/v1/W19-3510>

بازيلي، ف.، بوسكو، ك.، فيرسي، إ.، نوتزا، د.، باتي، ف.، رانخل باردو، ف. م.، روسو، ب.، وسانجيني، م. (٩١٠٢). المهمة الخامسة من حلقة عمل التقييم الدلالي (SemEval-2019): الكشف متعدد اللغات عن خطاب الكراهية ضد المهاجرين والنساء في تويتر. في وقائع حلقة العمل الدولية الثالثة عشرة حول التقييم الدلالي (ص. ٤٥ - ٣٦). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية عبر الرابط التالي:

<https://doi.org/10.18653/v1/S19-2007>

بلاير-سيمون، ك.، بروجي، إ.، كارليني، ر.، دا كوستا ليتشي بورجيس، د.، نيناديتش، إ.، بالمر، م.، باركو، ب. ل.، تريفيسان، م.، فيرزا، س.، وتزوفوفا، م. (٤٢٠٢). رصد التعددية الإعلامية في العصر الرقمي: تطبيق نظام التعددية الإعلامية في الدول الأوروبية الأعضاء وفي البلدان المرشحة للعضوية. في العام ٢٠٢٣: المعهد الجامعي الأوروبي، مركز روبري شومان للدراسات المتقدمة، تقرير مشروع البحث، مركز التعددية الإعلامية وحرية الإعلام. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hdl.handle.net/1814/75753>

بوسكو، ك.، فيليس، د.أ.، بوليتو، ف.، سانجيني، م.، وموريتسيو، ت. (٨١٠٢). نظرة عامة على مهمة الكشف عن خطاب الكراهية في إيفاليتا (EVALITA) ٨١٠٢. في وقائع حلقة عمل مركز البحوث الإلكترونية العالمية (المجلد ٣٦٢٢، ص ١ - ٩). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

بولوموني، ج.، وجيرو، ت. (٨١٠٢). ظلال النوع الاجتماعي: تفاوتات الدقة التقاطعية في التصنيف التجاري للنوع الاجتماعي. ورد في سوريل وويلسون (محزران)، وقائع مؤتمر العام ٨١٠٢ (ص ١ - ٥١). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

كابيتزا، ف.، كامبانير، أ.، وبازيلي، ف. (حزيران/ يونيو ٢٠٢٢). نحو التحول من منظور موضوعي في عملية التحقق من الحقائق الأساسية في مجال الحوسبة التنبؤية. في وقائع مؤتمر جمعية النهوض بالذكاء الاصطناعي حول الذكاء الاصطناعي (المجلد ٧٣، العدد ٦، ص ٠٦٨٦ - ٨٦٨٦). متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

تشن، ج.، ليبستيز، ج.، وشين، ي. (٣١٠٢). التقاطعية: استراتيجية لحركة اجتماعية: المدافعات عن حقوق النساء المهاجرات الآسيويات. مجلة العلامات: مجلة المرأة في الثقافة والمجتمع، ٨٣ (٤)، ٧١٩ - ٥٤٩. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<http://www.jstor.org/stable/10.1086/669575>

مجلس أوروبا. (٧٩٩١). التوصية رقم ر (97) ٠٢ الصادرة عن اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا حول «خطاب الكراهية». في «توصيات وإعلانات اللجنة الوزارية في مجال المجتمع الإعلامي والمعلوماتي» (ص ٦٠١-٨٠١). ستراسبورغ: مجلس أوروبا.

مجلس أوروبا. (كانون الأول/ ديسمبر ٦١٠٢). ندوة حول مكافحة خطاب الكراهية القائم على أساس التمييز الجنسي: تقرير (٠١ - ٢١ شباط/ فبراير ٦١٠٢، مركز الشباب الأوروبي، ستراسبورغ). مجلس أوروبا. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://rm.coe.int/16806cc316>

كرينشو، ك. (٩٨٩١). إزالة التهميش عن تقاطع العرق والجنس: نقد النسوية السوداء للعقيدة المناهضة للتمييز، والنظرية النسوية والسياسات المناهضة للعنصرية. منتدى جامعة شيكاغو القانوني، ٩٣١ - ٧٦١. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1052&context=uclf>

كرينشو، ك. (٥٠٠٢). تحديد الهوامش: التقاطعية، والسياسة الهوياتية، والعنف ضد النساء من ذوات البشرة الملونة. ورد في ر. ك. بيرغن، ج. ل. إدلسون، وك. م. رينزيتي (محزران)، العنف ضد النساء: أوراق بحث كلاسيكية (ص ٢٨٢ - ٣١٣). بيرسون للتعليم، نيوزيلندا. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية.

ديفيدسون، ت.، وارميلي، د.، ميسي، م.، وويزر، أ. (٧١٠٢). الرصد الآلي لخطاب الكراهية ومشكلة اللغة المسيئة. في وقائع المؤتمر الدولي الحادي عشر لجمعية النهوض بالذكاء الاصطناعي على الويب ووسائل التواصل الاجتماعي (ص ٢١٥ - ٥١٥). جمعية النهوض بالذكاء الاصطناعي. متوفر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.1609/icwsm.v11i1.14955>

- أكر، ج. (٢١٠٢). المنظمات المُجسَّنة، والتقاطعية: المشكلات والإمكانيات. المساواة والتنوع والشمالية: مجلَّة دولية، ١٣ (٣)، ٤١٢ - ٤٢٢. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:
<https://doi.org/10.1108/02610151211209072>
- ألسبي، إ. ج.، كان، س.، وفان دير هورن، ر. (٧١٠٢). استكشاف نوعي لتجارب الإيذاء، في فترة ما قبل الهجرة، الذي تعرَّض له اللاجئون وطالبو اللجوء من الأقليات الجنسية والجندرية في الولايات المتحدة وكندا. مجلة أبحاث الجنس، ٤٥ (٧)، ٦٣٩ - ٨٤٩. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:
<https://doi.org/10.1080/00224499.2016.1229738>
- آرين، إ.، إشيك، ز.، كوتال، س.، أوزغور، أ.، ويانك أوغلو، ب. (تمَّوز/ يوليو ٢٠٢٢). مسابقة SIU2023-NST لرصد خطاب الكراهية. في وقائع المؤتمر الحادي والثلاثين لتطبيقات معالجة الإشارات والاتصالات للعام ٢٠٢٢ (ص. ١-٤). معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE).
- أرويو، ل.، وويلتي، ك. (٥١٠٢). الحقيقة كذبة: حقيقة الحشود والأساطير السبعة للتعليق التوضيحي البشري. مجلَّة الذكاء الاصطناعي، ٦٣ (١)، ٥١ - ٤٢. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط التالي:
<https://doi.org/10.1609/aimag.v36i1.2564>
- أرستايين، ر.، وبوزيو، م. (٨٠٠٢). الاتفاق بين المشفرين في مجال اللسنيات الحاسوبية. مجلَّة اللسنيات الحاسوبية، ٤٣ (٤)، ٥٥٥ - ٦٩٥. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط التالي:
<https://doi.org/10.1162/co%ADLi.07-034-R2>
- أوال، م.، ساو، ر.، لي، ر. ك.، و.، وميتروفيتش، س. (٢٠٢٢). حول تحليل اتساق التعليقات التوضيحية في مجموعات البيانات الخاصة بالسلوك المسيء عبر الإنترنت. النسخة السابقة للنشر في أرشيف أرخايف (arXiv). ذات الرَّم 2006.13507. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:
<https://doi.org/10.48550/arXiv.2006.13507>
- بادالي، ج. ج.، (٩١٠٢). المهاجرون المُختبئون: المهاجرون من مجتمع الميم، والقومية المثلية، وحق اللجوء في صربيا. مجلة الخدمات الاجتماعية للمثليين والمثليات، ١٣ (١)، ٩٨ - ٩١١. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:
<https://doi.org/10.1080/10538720.2019.1548330>
- بالسيتيني، أ.، ياسترامسكيس، د.، يورابتي، ك.، وكالبوكاس، إ. (٢٠٢٢). رصد التعددية الإعلامية في العصر الرقمي: تطبيق نظام التعددية الإعلامية في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وصربيا، وتركيا في العام ٢٠٢٢: التقرير القطري: ليتوانيا. المعهد الجامعي الأوروبي. متوفَّر حصراً باللُّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:
<https://hdl.handle.net/1814/75729>

ألكس مهادفان

ألكس مهادفان هو مدير مشروع «ميديا وايز» (MediaWise) في معهد بوينتر (Poynter)، الرائد في مجال المبادرات المعنية بالذكاء الاصطناعي والبحوث حول المعلومات المضللة. درّب آلاف الطلاب وغيرهم من البالغين والصحافيين على التحقق من الوقائع على الإنترنت وعلى الدعاية الإعلامية. شارك مهادفان في تأليف دليل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي أصدره معهد بوينتر، وتولّى قيادة أول فئمة عقدها المعهد حول الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات والصحافة. هذا ويُشارك مهادفان في إدارة مختبر «تمكين مختلف المواطنين الرقميين» التابع لجامعة ستانفورد. وقد نظّم مهادفان سلسلة حلقات عملٍ حول الذكاء الاصطناعي التوليدي، والذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر، والتكنولوجيا الناشئة في العالم أجمع.

أرزوجان أوزغور

تشغلّ أرزوجان أوزغور منصب أستاذة مُتفرّغة في كلية هندسة الكمبيوتر في جامعة البوسفور، وتشارك في إدارة مختبر تايب (TAB) أي مختبر تحليل النصوص والمعلومات الحيوية. تتمحورُ أبحاثُ أوزغور حول المعلومات الحيوية ومعالجة اللغة الطبيعية، وتطوير خوارزميات مناسبة للغات البشرية والحيوية. تحملُ أوزغور شهادة الدكتوراه من جامعة ميتشغن، وشهادتيّ الماجستير والإجازة من جامعة البوسفور. عملتُ أوزغور سابقاً في جامعة إسطنبول التقنية وهي عضو في مختبر الذكاء الاصطناعي (AILAB).

آيسجان تيرزي أوغلو

تشغلّ آيسجان تيرزي أوغلو منصب أستاذة مُتفرّغة في برنامجي الدراسات الثقافية والدراسات الجنسانية في جامعة سابانجي. حازت تيرزي أوغلو شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة سيتي في نيو يورك، بعد أن أكملت شهادتيّ الماجستير والإجازة في جامعة البوسفور. تتمحورُ أبحاثها حول أنثروبولوجيا الشرق الأوسط، والسياسة الحيوية، وانعدام المساواة في الرعاية الصحية، والنوع الاجتماعي، والدراسات الاجتماعية حول الزمانية والمكانية. يزخرُ رصيد تيرزي أوغلو بالمشورات، وهي عضو في مجالس كل من فريق العمل المعني بالصحة الإنجابية (RHWG) وجمعية أنثروبولوجيا الشرق الأوسط (AMEA) ومجلة الدراسات العثمانية والتركية (JOTSA).

بيرين يانيق أوغلو

بيرين يانيق أوغلو أستاذة مُحاضرة في كلية علوم الكمبيوتر، والمديرة المؤسسة لمركز التميز في تحليل البيانات (VERIM) في جامعة سابانجي. حازت شهادتيّ من جامعة البوسفور وشهادة الدكتوراه من كلية دارتموث. قبل انضمامها إلى جامعة سابانجي، عملت في جامعة روكفيلر، وشركة زيروكس لأنظمة التصوير (Xerox Imaging Systems)، ومركز ألمادين التابع لشركة آي بي إم. تتمحورُ أبحاثها حول الرؤية الحاسوبية وتعلّم الآلة، بما في ذلك رصد خطاب الكراهية وفهم الصور والتعرّف إلى الخطأ اليدوي، وتلخيص النصوص.

كلوديا فون فاكانو

د. كلوديا فون فاكانو خبيرة في مجال إنصاف الخوارزميات وشفافيتها وقابليتها لتفسيرها، وتصبّ تركيزها تحديداً على خطاب الكراهية. تشغلّ فون فاكانو منصب المدير التنفيذي في مختبر دي لاب (D-Lab) وغيره من البرامج التابعة لجامعة كاليفورنيا في بريكلي، وهي تساندُ أكثر من ٥٠٠٦ باحثٍ سنوياً من خلال تزويدهم بالتدريب والبحث الكثيف بالبيانات. تُشارك فون فاكانو في إدارة متح مؤسسة العلوم الوطنية في مجال المساواة في التعليم والرعاية الصحية العامة، وهي قد وصّعت برنامج «الإنسانيات الرقمية» الصيفي المُخصّص للفتى، التابع لجامعة كاليفورنيا في بريكلي. وتُدريّ فون فاكانو أيضاً مؤشر الكراهية على الإنترنت التابع لرابطة مكافحة التشهير، وهي تحملُ شهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في بريكلي، وشهادة الماجستير من جامعة ستانفورد.

بيتر آدمز هو نائب مدير قسم البحث والتصميم في منظمة «مشروع محو الأمية الإعلامية»، وهو يعمل في المنظمة هذه منذ العام ١٩٠٢. بدأ مسيرته التعليمية مُدرِّسًا في مدارس نيو يورك. ثم عمل مُدرِّبًا في برنامج المُدرِّسين في نيو يورك سيتي، ومُدرِّسًا في مجال وسائل الإعلام الشبائية بعد المدرسة في مدارس شيكاغو العامّة، وأستاذًا مساعدًا في جامعة روزفلت وكليات مدينة شيكاغو.

روزر مورانت

د. روزر مورانت باحثة في الجامعة الوطنية للتعليم عن بُعد في إسبانيا، وأستاذة مُتعاونة مع مجموعة «معالجة اللّغة الطّبيعية واسترجاع المعلومات». تحمل مورانت شهادة الدكتوراه في اللسنيات الحاسوبية من جامعة تيلبورغ، وقد نشرت ما يربو على ٠٨ ورقة بحثية. يشمل عملها الأكاديميّ التعليم وتنظيم حلقات العمل ومُراجعة أعدادٍ من الدورات المحكّمة مثل العدد الخاص من دورية اللسنيات الحاسوبية حول التّعديل والتّفي. وقد شاركت مورانت في تنظيم فعالياتٍ حول تحديد التّمييز على أساس الجنس في الشبكات الاجتماعية، ويتمحور عملها حول أوجه المعنى الدلالية والخطابية.

سوزان بينيش

سوزان بينيش مؤسّسة ومُديرة مشروع الخطاب الخطير الذي يدرّس الخطاب المُحرّض على العنف، وينظرُ في سُبُل دَرءِ ضرره دون المساس بحريّة التعبير. شاركت بينيش في تأسيس التحالف من أجل البحث التكنولوجيّ المُستقل، بغية دعم الأعمال ذات الصلة، وإسداء المشورة للشركات التكنولوجية حول إدارة المحتوى. بينيش مُحامية متخصصة في مجال حقوق الإنسان خريجة جامعة ييل، ومُدرّسة في الجامعة الأمريكية، وعضو هيئة تدريس في مركز بيركمان كلاين بجامعة هارفارد. تتمحور أبحاثها الحالية حول الاستجابات الشعبيّة للكراهية على الانترنت، وتصميم الاحتكاك.

ترشه إرباسال فيليبلي

ترشه إرباسال فيليبلي أستاذة مُساعدة تحملُ شهادتيّ الماستر والدكتوراه في دراسات الإعلام والتّواصل من جامعة غلظة سراي (Galatasaray University). عملت باحثة ومُنسّقة في فريق تركيا ضمن مشروع مراقبة التّعددية الإعلامية منذ العام ٦١٠٢، كما عملت في مشروع إيرميسكوم (Ermiscom) بين العامّين ٠٢٠٢ و٣٢٠٢. شاركت في تحرير كُتبٍ عدّة تتناول مواضيع مثل الأخبار الرّائفة، ومحو الأمية الرّقمية، والصحافة في خضمّ النزاع. وقد غطت أبحاثها مجالاتٍ شتى منها خطاب الكراهية والشّعوبية والرّأسمالية الرّقمية. وتتولّى فيليبلي منذ العام ٨١٠٢، إدارة قسم الإعلام الجديد ضمن كُلية التّواصل التابعة لجامعة بهشة شهر.

توماسو كاسيلي

د. توماسو كاسيلي أستاذ مُساعد في علم دلالة الألفاظ الحاسوبيّ في مركز اللّغة والمعرفة التابع لجامعة جرونينغن (University of Groningen). تتمحور أبحاثه حول استخلاص الحدث من النّص وتأطيره ورصد خطاب الكراهية، ومكافحة المعلومات المُضلّلة. شارك في تحرير «تحليل عناوين الأخبار تحليلًا حاسوبيًا» (منشورات جامعة كامبريدج، ١٢٠٢) ونظّم العديد من حملات التّقييم الدلاليّ ضمن معالجة اللّغة الطّبيعية لِلغَتَيْنِ الإنكليزية والإيطالية. نال د. كاسيلي كثيرًا من الجوائز على أوقاه البحثية، وهو يعمل حاليًا مُنسقًا لمحور الذكاء الاصطناعيّ واللّغة في مدرسة جانتينا تاميس للمجتمع الرقمي.

ياسمين إنجي أوغلو

ياسمين إنجي أوغلو خريجة قسم الأدب الإنكليزيّ من جامعة إسطنبول، وحائزة شهادتيّ الماستر والدكتوراه في الصحافة من جامعة مارمارا التي انضمت إليها أستاذة مُحاضرةً في العام ٩٩٩١. شغلت إنجي أوغلو منصب رئيسة قسم الصحافة وعميدة كُلية التّواصل

يجمعُ هذا التقرير الأفكارَ النَّيرةَ والنقاشاتِ مُتداخلةِ الاختصاصاتِ الَّتِي أُمِرَها التعاونُ الوثيقُ، على مدارِ عامٍّ كاملٍ، بين خبراءٍ تفرَّغُوا لفهم خطاب الكراهية والخطاب التَّمييزيِّ والتَّصديِّ لهما. فينظرُ هذا التقريرُ مليًّا في أساليب تحديد خطاب الكراهية وتصنيفه، وفي تحدِّياتِ رسده، كما في استراتيجياتِ مكافحته الَّتِي تتعدَّى حدود التدابير السِّياساتية، وهو، بذلك، إمَّا يطرحُ لمحةً شاملةً على التعقيدات الكامنة في معالجة هذه القضية.

وَسُلِّطُ المساهماتِ الواردةِ في هذا التقريرِ الصَّوِّءَ على الحاجةِ إلى تعريفاتٍ دقيقة، ومقارباتٍ أخلاقية، وتدخّلاتٍ متعدّدة المستويات، تتجاوزُ الأطرَ القانونيّةِ والتنظيميّةِ المعمولِ بها. وتؤكدُ النقاشاتُ أهميّةَ التعاونِ المُتداخِلِ الاختصاصاتِ، وإشراكِ المجتمعِ المدنيِّ، والمبادراتِ التَّربويّةِ في تعزيزِ الخطابِ الاشتماليِّ والبُناء.

ونأملُ أن يقومَ هذا المنشورُ مقامَ مصدرٍ قيِّمٍ بالنَّسبةِ إلى الباحثين والناشطين وواضعي السِّياساتِ وجميعِ العاملين على تعزيزِ التلاحمِ الاجتماعيِّ والمساواةِ والحوارِ. ويجدرُ التَّنويهُ بأنَّ الأفكارَ والتوصياتِ الواردةَ هُنَا لا تعكسُ عملَ هذه الشَّبكةِ فحسب، بل تُساهمُ أيضًا في مساندةِ الجهودِ المستمرِّ بذلِّها في سبيلِ إرساءِ خطابٍ عامٍّ أكثرَ اشتماليًّا.

يعرضُ دليلٌ تُركيٌّ نموذجيٌّ مؤلَّفٌ بهدفِ تحسينِ الذراية الرقمية التقدية لدى الأطفال والناشئة، خيرَ توضيحٍ على كيفية دمج الذراية الرقمية في التربية والتعليم من أجل تمكين الطلاب من تقييم المحتوى الرقمي تقييماً نقدياً، وتحديد المعلومات الخاطئة، وتنمية الحسِّ بالمشاركة المسؤولة عبر الإنترنت.

وقد أعدَّ هذا الدليل، المعنُون الذراية الرقمية التقدية في التعليم: دليلٌ من المعلمين وإيهم^{٦٢} بالتعاون مع شبكة المعلمين والمعلّمت^{٦٣}، ومنظمة تيب^{٦٤} (Teyit.org)، وقد ضمَّ مساهماتٍ قدَّماها ٩٣ معلِّماً ومعلّمة يتحدرونَ من ٩١ مدينة من تركيا، وينتمون إلى فروع اختصاصية مختلفة. ويتطرَّق هذا الدليل إلى انعكاس مهارات الذراية الرقمية التقدية على البيئات التعليمية، ويربطها بمفهوم النزعة التوكيدية. هذا ويتضمَّن الدليل فصولاً تُنمِّي وعي المعلمين والمعلّمت، وتزيد اهتمامهم في هذا المجال، وتقدِّم عليهم أنشطة يستطيعون تطبيقها في البيئات التعليمية.

أطلق مختبر أسوليس للخطاب والحوار والديمقراطية في مؤسسة هرانت دينك حلقة عمل حول الخطاب الاشتماي^{٦٥}، يُنَاطُ بها معالجة تأثير اللغة في الإدماج الاجتماعي والمساواة. وتستند حلقة العمل إلى مشروع مرصد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام^{٦٦}، الذي بدأ منذ العام ٩٠٠٢. هي ترمي إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والأدوات اللازمة التي تُحوِّلهم تحديد أنماط اللغة التمييزية ومواجهتها في أشكال التواصل اليومي. ويسعى هذا البرنامج إلى ترسيخ فهم أعمق حول مساهمة اللغة في إدامة الإقصاء أو في تعزيز الاشتمايية، وذلك من خلال الجمع بين الرؤى النظرية والتمارين العملية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ محتوى هذه الحلقة يخضع لتحديثٍ دوريٍّ، وذلك من خلال تتبع التغيّرات اللغوية، ودمج الرؤى المُنبثقة من دراسات الخطاب، والتقارير المرتبطة بهذه المسألة. وتُشجع حلقة العمل هذه المشاركين على تبني ممارسات تواصلية أكثر اشتمالاً، فُتسأهم، بذلك، في إيجاد بيئات أكثر إنصافاً وعدلاً في السياقين الشخصي والمهني، ممَّا يعكس التزام المؤسسة بتعزيز الحوار والتفاهم على المدى البعيد.

62 أوغريتمين آغي. (٢٠٢٢). إيدوكيتاب: الموارد التربوية من أجل المعلمين والمعلّمت. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: https://www.ogretmenagi.org/sites/www.ogretmenagi.org/files/publications/edokitap_eng_2_03_2023.pdf

63 شبكة المعلمين والمعلّمت. (٢٠٢٢). منصة تعليم تعاوتية من أجل المعلمين والمعلّمت. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.ogretmenagi.org/en>

64 تيب. (4202). منصة تحقّق وتدقيق في الوقائع. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط التالي: <https://en.teyit.org/>

65 مؤسسة هرانت دينك. (٢٠٢٢). حلقة عمل حول الخطاب الاشتماي. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://hrantdink.org/en/asulis/announcements/4377-inclusive-discourse-workshop>

66 مؤسسة هرانت دينك (٢٠٢٢). مرصد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://hrantdink.org/en/asulis/activities/projects/media-watch-on-hate-speech>

الرّسم: إعادة تصوّر السرديات

يُحوّل الرّسم الناشئة التعبير عن النتائج العاطفية الناجمة من خطاب الكراهية، وتصوير الدمار الذي يخلفه التمييز، ورؤية المستقبل القائم على قيم مثل المساواة والتنوع. هذا ويُمكن حلقات العمل الفنية أن تُحوّلهم أيضاً التصدي للسرديات المهيمنة وتصور سرديات جديدة تعكس تنوع الرؤى التاريخية ووجهات النظر.

المسرح: تحدّي السرديات

يمنح المسرح الناشئة مساحةً إبداعيةً لاكتشاف وجهات النظر المختلفة، والتعبير عن أنفسهم بحريّة، والتفاعل النقديّ مع القضايا الاجتماعية، بما في ذلك التمييز وخطاب الكراهية. فالشباب، من خلال تقمّسهم أدواراً مختلفة وانغماسهم في سرديات عدّة، يكتسبون فهمًا أعمقٍ لكيفية تأثير الأقوال والأفعال في الأفراد والمجتمعات.

ومن شأن المشاركة في المسرح أن تُصقل مهارات الشباب التواصلية، وتساهم في تعزيز ثقّتهم بأنفسهم، وتشجّعهم على العمل الجماعي، وتُحوّلهم الإفصاح عن أفكارهم والنقل عبر الديناميات الاجتماعية المعقّدة. وبدلاً من أن يُلقى المسرح عبء مواجهة التمييز مباشرةً على عاتق الشباب، يساعدهم في تطوير الأدوات اللازمة لرصد التحيز، والتشكيك في السرديات الضارة، والدعوة إلى الاشتمالية، وذلك بطرق تبدو سلسة وطبيعية بالنسبة إليهم. فمن خلال رواية القصص والأداء المسرحي، يستطيع الشباب اختبار التعبير عن الذات، وبلورة شعور التعاطف، وتقدير أهمية الحوار وإشراك الأصوات المختلفة في صياغة خطاب أكثر تفهّمًا.

رواية القصص الرقمية: التّنقل بين السرديات وإعادة صياغتها

يتزايد تفاعل الناشئة مع العالم عبر المنصّات الرقمية—سواء أكان ذلك بهدف الإطلاع على الأخبار، أو التفاعل الاجتماعي، أو مجرد الترفيه—وهو ما يوجب تزويدهم بالأدوات اللازمة التي تُحوّلهم رواية قصصهم على نحوٍ مُجدٍ، وتحليل السرديات التي يُصادفونها تحليلًا نقديًا في آنٍ معًا. فرواية القصص الرقمية تُشكّل فرصةً للتعبير عن وجهات النظر، والتصدي للتمييز، وإبطال السرديات الضارة، وهي، في الوقت نفسه، تُساهم في إكسابهم مهارات الدّراية الإعلامية التي تُعدّ أساسيةً في المشهد المعلوماتي اليوم.

وتُحوّل رواية القصص الرقمية الناشئة المشاركة في نقاشات حول تأثير خطاب الكراهية وتحليل كيفية بناء السرديات المُتحيّزة، وخوض تجربة طرح وجهات نظر أكثر اشتمالاً. ومن خلال اكتشافهم تقنيات رواية القصص المختلفة، إمّا يكسبون الأدوات اللازمة للتعبير عن أنفسهم، وتطبيق تحليل نقدي على الرّسائل التي يُصادفونها في الفضاءات الرقمية. وفي الوقت نفسه، فإن رواية القصص الرقمية تمنح الناشئة القدرة على تحديد حملات المعلومات المضلّلة، والمعلومات الخاطئة التي تعتمد التقنيات نفسها لنشر السرديات الكاذبة أو الضارة، وهم، بتحليلهم لكيفية تأثير الإعلام في تشكيل الرّأي العام، يصبحون أكثر قدرةً على التمييز بين مُتلقي المحتوى ومُنْتجيه. هذا ومن شأن ورش العمل المخصّصة لرواية القصص الرقمية أن توفّر مساحةً للتعبير الإبداعي والمشاركة النقدية على حدّ سواء، وذلك على نحوٍ يضمن أن يُبلور الشباب والشابات السرديات التي تحدّد العالم الرقمي، بدلاً من أن يكونوا مُجرّد مُشاركين فيه.

تشبيه التّموجات المُتتالية.

تخيّل حجراً القَيّ في بحيرة هادئة، فإنّ وقوعه فيها يُؤلّد تمّوجات تتسّع وتكبر لتلامس كلّ ما في طريقها. إذًا، فإنّ ملاحظة باعثة على الكراهية أو فكرة مُنمّطة مميّزة واحدة كفضيلة بأن تُولّد تمّوجات تتجاوز لحظة نشرها الأولى، تمامًا مثل الحجر الملقى في البحيرة. وخطاب الكراهية لا يبقى معزولًا، بل يؤثر في الأفراد، والمجتمعات، ويؤدّي، في نهاية المطاف، إلى تشكيل بُنية المجتمع. وعندما تُرشّخ السّرديات التّمييزية في كتب التاريخ والمناهج التّعليمية، فإنّها تُشرّع الإقصاء والتّحيز، وتُصعّب القضاء عليهما.

الأدوات التّربوية من أجل إبطال السّرديات التي تحضّ على الكراهية

الكتب والقصص المُصوّرة

تُعَدُّ الكتب والقصص المُخصّصة للأطفال أدوات مُحكمة تصدّي لخطاب الكراهية، وتقضي على السّرديات التاريخية الضّارة، وتردع ترسيخ التّحيزات عبر التّربية والتّعليم. وهذه القصص، من خلال طرحها آراء متنوّعة، وتصديها للأفكار المُنمّطة التّمييزية، وتتميتها التّفكير النقديّ، إنّما تساعد القراء اليافعين على تكوين مشاعر التعاطف والمقاومة في مواجهة الخطاب الضّار. وحين تدخل خطابات الكراهية والسّرديات الإقصائية في صميم المناهج التّعليمية، فإنّها تساهم في تكوين فهم الأطفال للتاريخ، والهوية، وللأفراد المحيطين بهم. ويُمكن التّعليم، من خلال تضمينه روايات تُتعمّد صياغتها على نحو اشتعاليّ ونقديّ، أن يُصبح أداة تمكينية بدلًا من ترسيخه التّمييز.

التّلعيب: تعلّم تحديد خطاب الكراهية ومكافحته

تُعتبّر الألعاب أدوات تربوية قيمة يُمكن توظيفها في توعية الأطفال والنّاشئة على خطاب الكراهية والتّمييز، وهي، في الوقت نفسه، تُخفّف من حدّة تحيزهم تجاه الهويات المختلفة. فالتّلعيب، من خلال إدخاله بعض العناصر، مثل التّحديات، والجوائز، وتبادل الأدوار، يُحوّل المشاركين الانخراط في قضايا مُستقاة من العالم الواقعيّ، ولكن، في بيئات آمنة ومُفعمّة للحواس. هذا ويُمكن تصميم الألعاب على نحو يساعد النّاشئة على التعرّف إلى كيفية تشكيل المعلومات الخاطئة، والخطاب المتحيز، والتّعصّب التاريخيّ الرّأي العامّ.

تُعَدُّ لعبة «المدافع عن المنطق: رحلة البحث المناهضة لخطاب الكراهية!» خير مثالٍ مفهوميّ يُبيّن سُبل توظيف التّلعيب في التّوعية على السّرديات التّمييزية. وفي هذه اللعبة المُتخيّلة، يتنقّل اللاعبون بين البيئات المختلفة على الإنترنت—مثل منصات التّواصل الاجتماعيّ، والمنديات، والتّعليقات—حيث يواجهون خطاب الكراهية الذي يستترّ في حججٍ منطقيّة. فبتمكّن اللاعبون، من خلال إدراكهم للمُغالطات، أن يتعلّموا كيفية انتشار المعلومات المُضلّلة، وكيفية مساهمة الخطاب في ترسيخ التّحيزات التاريخية.

الهاكاثونات - حلقات عمل مُخصّصة للنشاط النّضاليّ الرّقميّ

تُحوّل الهاكاثونات وحلقات العمل الرّقمية النّاشئة من اكتشاف أساليب مبتكرة لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المُضلّلة المنشورة عبر الإنترنت. فالمُشاركون يضعون استراتيجيات لمواجهة السّرديات التّمييزية، ويصمّمون الأدوات الرّقمية التي من شأنها تحديد الخطاب الضّار وإبطاله، ويطلعون بدورٍ فاعلٍ في إعادة تشكيل الفضاءات الرّقمية لتصبح بيئات أكثر اشتعاليًا.

المقاومة الإبداعية: الفنّ أداة لتمكين النّاشئة في وجه السّرديات التي تحضّ على الكراهية

يترك خطاب الكراهية والسّرديات التّمييزية أثرًا بالغًا في الأطفال والنّاشئة، فهو يؤثر في نظرتهم إلى أنفسهم، وإلى الآخرين، وإلى الخطابات التاريخية والاجتماعية على حدّ سواء. وقد يقوم الفنّ مقام الدرع الواقي من هذه التّأثيرات الضّارة، لأنّه يمنح الأطفال والنّاشئة وسيلةً للتعبير، والمقاومة، وإعادة تعريف السّرديات التي تؤثر في البيئة المحيطة بهم. لذا، فإنّ الشّباب والشابّات، عند إشراكهم في أساليب إبداعية تساهم في التصديّ للتمييز، يستطيعون التعبير عن آرائهم، والمساهمة في صياغة سرديات أكثر اشتعاليًا، وترسيخ مُقاومة للإقصاء.

- **دَرَة التَّنَمَّر والتَّحَرُّش:** غالبًا ما يُؤوَّل خطاب الكراهية إلى التَّنَمَّر والتَّحَرُّش، سواء أكان ذلك عبر الإنترنت أو على أرض الواقع. وعليه، فإنَّ تمكين البالغين من معالجة هاتين الظاهرتين يُساهم في إيجاد مساحات آمنة، وفي الحدِّ من التَّنَمَّر.
- **التمسُّك بحقوق الإنسان:** ينتهك خطاب الكراهية حقوق الإنسان الأساسية، مثل الكرامة والمساواة. ومن ثمَّ، فإنَّ تعزيز البالغين بالأدوات اللازمة لمكافحة من شأنه أن يُؤازر الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على هذه الحقوق، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- **تهيئة الأطفال لعالم متنوع:** في عالم اليوم شديد الترابط والاتصال، يحتاجُ الأطفال إلى التَّعامل مع وجهات النظر المُختلفة باحترامٍ ولباقة. لذا، يستطيعُ البالغون المدربون على التصدي لخطاب الكراهية أن يساهموا في تهيئة الأطفال على التفاعل مع الثقافات المختلفة بحكمة وأناة.
- **تعزيز المواطنة الرقمية المسؤولة:** ينتشر خطاب الكراهية عبر الإنترنت، فَيهدِّد سلامة الأطفال الرقمية. لذا، من شأن تعليم البالغين تعزيز المواطنة الرقمية المسؤولة، أن يساهم في إيجاد بيئات رقمية أكثر أمانًا إذ ينعُدُّم التَّسامح مع خطاب الكراهية.

إدًا، تُوجِبُ الوقاية من خطاب الكراهية بين صفوف الأطفال والنَّاشئة اعتمادَ مقاربة متعدِّدة الجوانب، تعالج أسبابَ هذا الخطاب الجذرية، وتُثمِّي التفكير النقدي والإحساس بالعاطف، وتُمكنُ المواطنة الفاعلة. ومن خلالِ الاستثمارِ في التَّربية والتَّوعية والسياسات الاشتمالية، إنَّما نَقْدُرُ على بناء مستقبلٍ يَكْبُرُ فيه الأطفال والنَّاشئة في بيئات خالية من التَّمييز والكراهية. يستعرِّضُ القسم التَّالي عددًا من الاقتراحات في شأنِ الأساليب والتَّشبيهاات التي يمكنُ توظيفها لا سببًا في مجال التَّربية والتَّثقيف.

التَّشبيهاات الإثنوغرافية الآيلة إلى إشراك النَّاشئة في فهم خطاب الكراهية

تشبيه سلَّة المهملات.

انطلاقًا من مثالِ إثنوغرافي، يُمكننا أن نتخيَّل رسومًا متحركة تعرضُ مجموعةً من الأطفال يلقون القمامة ميمًا وشمالًا بدلًا من إلقائها في سلَّة المهملات. قد لا تكونُ كلُّ قطعةٍ من القمامة وحدها مؤثرة، لكنها كُلُّها تكَّدَّست، تخلقُ مُشكلةً أكبر، وتلوِّثُ البيئة. وعلى المنوال نفسه، فإنَّ الأفراد، الذين عادًة ما يستخدمون خطاب الكراهية -ولعلمهم يظنونُ أنَّ إهانةً أو فكرةً مُنمَّطةً واحدةً لا تضرُّ أبدًا- يُساهمون في إذكاء الجوِّ العامِّ المُسبِّب للضرر. ومع الوقت، تتراكمُ كلماتهم، فتؤثِّرُ سلبيًا في الأشخاص المحيطين بهم، وغالبًا ما يكون هذا التَّأثير غير ملحوظٍ في أوَّله.

تشبيه البالون.

يُمكننا الاستلهام من الأمثلة الإثنوغرافية، فنَتخيَّل رسومًا متحركة تعرضُ مجموعة من الشَّبَّان والشابَّات ينفخون البالونات، ويستمتعون بالتَّجربة من دون أن يدركوا أنَّ البالون، حين ينفخ، فإنَّه يروِّع المحيطين بهم ويزعجهم. في بادئ الأمر، يبدو نفخ البالونات غير ضار، لا بل مُمتعًا، ولكن، كُلُّها انفجرَ بالون، سبَّب دويَّة إزعاجًا وقلقًا. وعلى المنوال نفسه، غالبًا ما يُشارك الأفراد على وسائل التَّواصل الاجتماعي، في نقاشات تدور داخل «فقاعاتهم» الخاصة، فتترسَّخ، بذلك، مُعتقداتهم المشتركة معزلة عن الرُّؤى الخارجية. لكنَّ غرف الصدى هذه ليست عشوائية—فهي تُقوِّمها خوارزميات المنصات التي تولي التفاعل الأولوية، وتُجهزُ بالمحتوى الذي يثير ردود فعل عاطفية قوية، ومنها الغضب والعدائية. لذا، يتعرَّض الأفراد للآراء نفسها على نحوٍ متكرر، ممَّا يؤدي إلى انتفاخ «فقاعتهم» الأيديولوجية بلا حسيب ولا رقيب. هذا ويساهم المتصيِّدون والبوبوات في تكثيف هذه الديناميات من خلال التَّرويج الاصطناعي للمحتوى المثير للانقسام، فيُقوِّون، بذلك، هذه الفقاعات المكتفية بذاتها. وكلُّها ساعَت هذه السَّرديات من دون تدقيقها، زادَت تطرُّفًا—تمامًا مثل البالونات المملأى بالهواء، التي تكادُ تنفجر. وحين تنفجرُ هذه الفقاعات أخيرًا في الفضاء العامِّ الأوسع نطاقًا، يتمدَّد أثر الخطاب الضَّارِّ فيمسُّ الأفراد والمجتمعات من غير أبناء المجموعة الأصلية، وغالبًا ما يُسبِّب عواقب وخيمة تظهر في العالم الحقيقي.

تُعَدُّ المعلومات المضلّلة، لا سيّما منها المحتوى والأفكار القائمة على التّأمر، واحدةً من أبرز السبل في تعميم خطاب الكراهية والإيديولوجيات المتطرّفة. فالمجتمعات اليمينية المتطرّفة تنشط جدًّا على الإنترنت، وغالبًا ما تستهدف المراهقين عبر تكتيكاتٍ نشر المعلومات المضلّلة الشائعة والحيل التّأمرية، ومنها استغلال التحيزات المعرفية، والمغالطات المنطقية، واختلاق الأدلّة وتحريف السّياقات من أجل إثارة ردود فعل عاطفية قويّة. وكما مرّوجو المعلومات المضلّلة، كذلك المتطرّفون يستغلّون الاحتياجات الإنسانيّة العالميّة، مثل رغبة الإنسان في أن يُفهم، ورغبته في التّواصل، وفي الانتماء إلى مجتمع، وفي أن يكون له هدفٌ وقدرةٌ على تقرير مصيره (وهي أحيانًا ما تُقسم إلى عوامل «دفع وجذب»^(١)). وتلجّ هذه الاحتياجات أكثر ما تلجّ عند المراهقين والشّابة، الذين يميلون إلى صَبّ تركيزهم على العلاقات الاجتماعيّة والمكافآت الاجتماعيّة المحتملة.

لذا، يتعيّن على الآباء، والأوصياء، والمعلّمين، وغيرهم من الأطراف المعنيّة في حيوات الناشئة، وجوبًا، أن يُعدّوهم على تمييز الرّسائل المتطرّفة، والأنواع الأخرى من المعلومات المضلّلة المؤذية، وعلى مقاومتها على حدّ سواء. فهذه الآثار تتغلغل عميقًا في جميع جوانب التّدقّات المعلوماتيّة المتاحة للمراهقين، وقد تظهر على شكل منشورات أو تعليقات على منصات وسائل التّواصل الاجتماعيّ الرئيسيّة، وغالبًا ما تُضنّ عبارات أو رموز تضليليّة، أو مشفرة، أو مُنمّقة؛ كما قد تظهر في مجموعات الرّاسل المغلقة؛ وعلى لوحات الرّسائل الجانبيّة والمواقع الاجتماعيّة المخصّصة لنشر المشاركات؛ ومن خلال موسيقى الرّقصة البيضاء؛ وعلى المنصات القائمة على الاهتمامات المشتركة مثل ديسكورد، وكذلك على المنصات المخصّصة لبثّ الألعاب والدردشات المباشرة مثل تويتش.

تمكين البالغين من توعية الناشئة على خطاب الكراهية

صحيحٌ أنّ تحسين الوعي لدى الأطفال والناشئة أمرٌ ضروريّ، إلا أنّ البالغين—أهلاً ومعلّمين—يؤدّون دورًا جوهريًّا أيضًا في تشكيل بيئاتٍ اجتماعيّةٍ مناهضةٍ لخطاب الكراهية. فقدرتهم على التصديّ للتمييز، والحثّ على التّفكير النقديّ، وإيجاد مساحات آمنة، تُؤدّ تأثيرًا بالغًا في كفيّة تعامل الناشئة مع الرّوايات الضّارة، وكفيّة استجابتهم لها.

وينسجم التصديّ لخطاب الكراهية مع أهداف تربويّة عدّة، منها تعزيز قيمتيّ التعاطف مع الآخر وتقبله. فالبالغون الذين يُدركون هاتين القيمتين، قادرون على دمجها في ممارساتهم التربويّة على نحوٍ يُزيّ تجارب الأطفال التعليميّة. لذا، ترّد أدناه بعض الموضوعات التي ينبغي أن يتمكّن منها البالغون، بمنّ فيهم الأهل، والمعلّمون، والمدربون، وذلك بغية مساعدة الأطفال على تجنّب التمييز وخطاب الكراهية.

ويجب أن يُردّد البالغون بالأدوات المناسبة والمعارف السّديدة التي تُخولهم دعم الأطفال في مواجهة خطاب الكراهية ومقاومته. ومن أبرز المجالات التي يُمكن فيها تعليم البالغين أن يساهموا في تقوية جهود مناهضة التمييز:

- تعزيز السلوك الاجتماعيّ الإيجابي: من شأن تعليم البالغين كفيّة التصديّ لخطاب الكراهية أن يساهم في إيجاد بيئات يتعلّم فيها الأطفال الاحترام وتقدير التنوّع، فيتعرّض، بذلك، السلوك الإيجابي منذ سنّ مبكرة.
- حماية الصّحة النفسيّة: قد يلحق خطاب الكراهية ضررًا برفاه الأطفال النفسيّ، فيؤدّي بهم إلى القلق والاكنتاب، وانخفاض تقدير الذات. لذا، فإنّ تمكين البالغين من التّعريف على خطاب الكراهية ومكافحته من شأنه أن يساهم في حماية صّحة الأطفال النفسيّة.
- بناء مجتمعاتٍ اجتماعيّةٍ إيجابيّةٍ: يُفأقم خطاب الكراهية الانقسام والإقصاء سوءًا. وعليه، فإنّ ردّد البالغين بالمهارات اللازمة لمواجهة يُرسي مجتمعاتٍ أكثر اشتمالًا وأشدّ تلاحمًا حيث يشعر أفرادها جميعهم بأنهم مُقدّرون.
- الحثّ على التّفكير النقديّ: يستطيع البالغون المدربون على فهم مخاطر خطاب الكراهية أن يُعلّموا الأطفال مهارة التّفكير النقديّ. فمن شأن حثّ الأطفال على التّساؤل حول الرّسائل الباعثة على الكراهية، وعلى تحليلها أن يساعدهم في صقل قدرتهم على مواجهة الأيديولوجيات الضّارة.

61 تيد. (٧١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢). كيف ينضم الشباب إلى الجماعات المتطرّفة العنيفة - وكيف نحول دون ذلك؟ - إيرين ماري سالتمان. متوفّر على الرّابط الآتي:

<https://www.youtube.com/watch?v=HY71088saG4>

هذا وقد ساهمت الجمعية الوطنية لتعليم الذرية الإعلامية في توفير المنهج التعليمي لحملة «هيت بوز» (Hit Pause) على موقع يوتيوب، التي استفادت من بعض المؤثرين والمؤثرات⁵⁹ أمثال نجم قناة الأطفال التلفزيونية بليبى.⁶⁰ فقد حصّد كلّ فيديو ما لا يقلّ عن ٠٤ مليون مشاهدة، علمًا أنّ بعضها زاد عن ٠٠٢ مليون مشاهدة.

بناء على الأمثلة المقدّمة آنفة، يُمكن اقتراح عددٍ من الاستراتيجيات التي تُحوّل منظّمة المجتمع المدنيّ تحقيق الاستفادة القصوى من وسائل التّواصل الاجتماعيّ بغية الحدّ من خطاب الكراهية:

- حملات رواية القصص: يمكن للمؤثرين والمؤثرات مشاركة قصصهم الشخصية أو قصص لأفراد تضرّروا من خطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة، من أجل أنسنة القضية، وإذكاء التعاطف معها. ويمكن قياس نجاح هذه الحملات من خلال الاطلاع على نسب التفاعل معها، وتحليل المشاعر المُضَمَّنة في التعليقات والمشاركات.
- المسلسلات التثقيفية: التعاون مع مؤثرين ومؤثرات من أجل إنشاء محتوى تثقيفيّ يُبسّط المواضيع المعقّدة المتعلّقة بخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة. ويمكن قياس نجاح هذه الاستراتيجية من خلال رصد عدد المشاهدات، ونسبة الأشخاص الذين أكملوا المشاهدة، بالإضافة إلى إجراء استطلاعاتٍ قبل مشاهدة المسلسل وبعدها بهدف تقييم التغيّر الحاصل في الفهم والسلوكيات.
- التحدّيات التفاعلية: تشجيع المؤثرين والمؤثرات على إطلاق تحدّيات تعزّز التّراسل الإيجابي أو تدحض الخرافات، وذلك باستخدام محتوى تفاعليّ مثل الاختبارات ومقاطع الفيديوهات للردّ على المتابعين. وتشملّ مقياس نجاح هذه الحملة، معدّلات المشاركة فيها ونطاق انتشار محتواها (عدد المشاركات وإبداء الإعجاب) وجودة الخطاب في التعليقات.
- الشراكات من أجل الدّعوة لوضع السياسات: يمكن الاستفادة من المؤثرين والمؤثرات للدّعوة إلى وضع سياساتٍ في شأن مناهضة خطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة. ويُقاس معدّل نجاح هذه الاستراتيجية عبر إحصاء عدد التوقيعات على العرائض، وعدد الحضور في الفعاليات المرتبطة بالموضوع، وكمية السياسات المتأثّرة بها.
- حلقات عمل حول الذرية الرقمية: تنظيم جلسات مع مؤثرين ومؤثرات تُبثُّ بثًا حيًّا حتى يستطيع الجمهور من خلالها تعلّم كيفية تحديد المعلومات الخاطئة وخطابات الكراهية وكيفية الاستجابة لها على حدّ سواء. وتُقاس جدوى هذه الحلقات من خلال معدّل الحضور فيها، والتفاعل أثناءها، كما من خلال استمارات استطلاع الآراء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العمل مع المؤثرين والمؤثرات قد يكون محفوفًا بالمخاطر، فليس ممكنًا التحكم بأفعالهم وأقوالهم خارج نطاق برنامج محدّد. وقد يكون بعض صنّاع المحتوى المباشر، تحديدًا، قد أمضوا سنوات يصوِّرون آلاف الساعات من المحتوى، الذي قد يُعتبرُ بعضه موضع شكٍّ وشبهةٍ. لذا، وقبل السعيّ إلى التعاون مع المؤثرين والمؤثرات وصنّاع المحتوى، والمشاهير، ينبغي تخصيص المتسّع الكافي من الوقت من أجل التحقّق من أعمالهم السابقة، وذلك لضمان خلوّ محتواهم من الاستقطاب أو التحيز السياسي. ويُستحسنُ العمل من كُتُب مع المؤثر أو المؤثّرة لصناعة المحتوى، وتحرير الموادّ بدقة لضمان تأديتها الرّسالة المرجّوة منها وخلوّها من التحيز. ومن المفيد أيضًا تزويد صنّاع المحتوى مُسبقًا بمخطّط النص، أو بالنصّ كاملًا.

بناء الاشتمالية: المقاربات التربوية المخصّصة للنّاشئة

لا يُديمُ انتشار خطاب الكراهية، والمعلومات المضلّة، والخطابة المتطرّفة، التّعصّب، والكراهية، والعنف فحسب، بل يُفسد أيضًا الخطاب المدنيّ المُثمر، ويُنبط نشوء توجّهات ديمقراطية كبرى بين عموم الناس، لكننا في سياق هذا القسم، سنصبّ تركيزنا حصراً على فنتيّ الأطفال والنّاشئة.

59 هيت بوز. (٧ شباط / فبراير ٢٠٢٠). الرّفاهية الرقمية للعائلات. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.youtube.com/playlist?list=PL4SO04mxq3nsE6nzCV-QDGz6VF7cFzGh>

60 هيت بوز. (٧ شباط / فبراير ٢٠٢٠). خذ استراحة من مشاهدة الفيديوهات بعد أن تقوم بتمرين التمدد المضحك. متوفّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.youtube.com/watch?v=xdKDCuRs3M>

مقاربات بديلة لتعزيز المشاركة الإيجابية

بيتر آدمز وميتين ف. بيرق وألكس مهادافان

الاستفادة من المؤثرين والمؤثرات على وسائل التواصل الاجتماعي لتعميم سرديات اشتباهية

على الرغم من أنَّ مشاهير صناعات المحتوى قد يُعتبرون ناقلين لمعلومات خاطئة ولخطاب الكراهية، فإنَّ قدرَ الثقة والشهرة الذي يتمتع به هؤلاء المؤثرين والمؤثرات، لا سيَّما بين الأطفال والمراهقين، يمثِّل فرصة ثمينة لتكوين الدَّراية الإعلامية الرقمية واتخاذ تدابير مضادة لخطاب الكراهية. فكما يُطوِّر الباحثون أدوات قائمة على الذكاء الاصطناعي لمواجهة المعلومات المضلَّلة النَّاجمة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، كذلك المنظَّمات غير الحكومية، ووكالات الأنباء، وغيرها من المنظَّمات المدنيَّة تستطيع مواجهة المعلومات الخاطئة من خلال استغلالِ ناقلي المعلومات الخاطئة التقليديين أنفسهم. ويحظى صناعات المحتوى، والمؤثرون والمؤثرات بشهرةٍ واسعةٍ على منصات التواصل الاجتماعي، ومنها يوتيوب، وتيك توك، وإنستغرام، وتويتش، لذا، تتعقَّ على الشركات المالكة لهذه المنصات مسؤولية ضمان إحصام هؤلاء عن استخدام مواهبهم في نشر معلومات خاطئة أو خطابٍ يحضُّ على الكراهية. وفي هذا الصدد، تعاونت منصات مختلفة مثل فيسبوك، وإنستغرام (التابعتان لشركة ميتا)، وتيك توك، مع مدققي الحقائق، وقد اعتمدت المنصات كلها مبادئ توجيهية تضبط مجتمعاتها، وتتطرق إلى خطاب الكراهية والتمييز، وذلك على حدِّ ما ورد في الأقسام السابقة من هذا التقرير. ومع ذلك، فإنَّ جدوى هذه المبادئ التوجيهية هي محطُّ انتقاداتٍ كبرى ومُوسَّعة. إضافةً إلى ذلك، فقد علَّقت شركة ميتا العمل بربرنامج تدقيق الحقائق الخاص بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، وهو ما أثار المزيد من المخاوف في شأن موثوقيَّة إشرافها على المحتوى المنشور على منصاتها. ولكن، أحد الأمثلة النَّاجحة في هذا الصدد الذي يستحقُّ تسليط الضوء عليه هو التعاون بين وكالة الأنباء الأسترالية وصناعات المحتوى على تيك توك⁵⁶ الذي يرمي إلى تطوير تدخُّلاتٍ على المنصة تهدفُ إلى دحض المعلومات الخاطئة وبناء مهارات الدَّراية الإعلامية.

ولعلَّ الميزة القويَّة الأخرى التي قد يُقدِّمها المؤثرون والمؤثرات وصناعات المحتوى دونَّ غيرهم من ناقلي المعلومات، هي قدرتهم على صناعة محتوى أصليٍّ لا «يبدو» إعلانًا ترويجيًّا أو إعلانًا عن خدمة عامَّة. علاوةً على ذلك، فهم خُبراء في كفيَّة إنتاج مقاطع فيديو ورسومٍ تقدُّرُ أن «تنتشرَ كالنار في الهشيم». ومنذ عام ٢٠١٢، أطلقت مبادرة الدَّراية الإعلامية «ميدياوايز» (MediaWise)، التابعة لمعهد بوينتر (Poynter) للدراسات الإعلامية، برنامج السِّفرَاء، الذي يضمُّ أشهر الصحفيين والصحفيَّات، وصناعات المحتوى على منصة يوتيوب، إلى جانب كتاب وكاتبات، ومؤثِّرين ومؤثِّرات في مجال التَّجميل والهندسة، وصناعات محتوى، ورياضيين ورياضيات معيَّنين بمجتمع الميم-عين. فَعَد، مثلاً، البطل الغواتيماليُّ في رياضة تنس الرِّيشة والألعاب الأولمبيُّ كينفين كوردون⁵⁷ سلسلةً مقاطع فيديو تتناول الدَّراية الإعلامية، وذلك ضمنَ إطارِ دورةٍ وُزِّعت عبر تطبيق الواتساب.

أما في شأن الجدوى، فقد أظهرت دراسة أجرتها جامعة ستانفورد أنَّ الدورات التدريبية المُنمَّحة حول الصحفية الأمريكية، والمؤثِّرة في مجال القضايا المرتبطة بالشيخوخة، جون لندن، قد حسَّنت القدرة على تمييز العناوين المضلَّلة.⁵⁸

56 ميديا ويك. (٨٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢). تعاون بين منصة تيك توك ووكالة الأنباء الأسترالية بغية تمكين صناعات المحتوى من مكافحة المعلومات المضلَّلة. متوفَّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

[/https://www.mediaweek.com.au/tiktok-and-aap-partner-to-empower-creators-to-fight-misinformation](https://www.mediaweek.com.au/tiktok-and-aap-partner-to-empower-creators-to-fight-misinformation)

57 معهد بوينتر. (٢٠٢٢). ميدياوايز في غواتيمالا. متوفَّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

[/https://www.poynter.org/mediawise/international/guatemala](https://www.poynter.org/mediawise/international/guatemala)

58 دياكون، تي. (٠١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٢٢). برنامج التدريب ميدياوايز من بوينتر يُحسِّن قدرة النَّاس على الكشف عن المعلومات المضلَّلة، وفق دراسة جديدة أجرتها ستانفورد. متوفَّر حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.poynter.org/news-release/2020/poynters-mediawise-training-significantly-increases-peoples-ability-to-detect-disinformation-new-stanford-study-finds>

وفي العام ٢٠١٢، استحدثت منصة فيسبوك آلية مُخصّصة للمستخدمين تُساعدهم في الإبلاغ عن أيّ اعتداء في ميغامر، لكنّ السياق الديموغرافي والقانوني الفريد في البلاد فرض اتّخاذ إجراءات إضافية موجّهة. ووقتذاك، كانت معدّلات استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة في ميغامر من الأدنى عالمياً، وكانت الرقابة الحكوميّة شديدة النفاذ. لذا، شملت الحملة مكونات إلكترونيّة وأخرى من أرض الواقع، واستلهمت أفكارها من منظمات بوذيّة رفضت تصوير المسلمين تهديداً للأغليبيّة البوذيّة.

وحلّلت النّاشطة ثينزار شونلي بي مواطن القوّة والضعف في هذه الحملة، فأشارت إلى نجاح حملة خطاب الورد (وهي في الإنكليزيّة FlowerSpeech#) في الحثّ على المشاركة الواسعة من خلال وسائل التّواصل الاجتماعيّ، والمناسبات العامّة، والموسيقى، والملصقات، ما حوّل الدّاعين إلى مشاركين نشطين فيها. واستندت الحملة إلى تعاليم بوذيّة منها «الخطاب الصّحيح»، التي تعزّز التّواصل الأخلاقيّ وغير المُسيء. وقد لاقت الحملة نجاحاً كبيراً بفضل تبنيها شعار وردة البادوك التي وُضعت في أفواه النّاس، وهي الشّعار الوطنيّ الذي يكتسب أهمية ثقافيّة في ميغامر، وقد ساهم في إيصال رسالة واضحةٍ يسهل على الجمهور فهمها. ومع ذلك، وُجّهت للحملة، في بدايتها، انتقاداتٌ شملت مخاوف من توظيف الرّسوم الألوّية الخاصّة بها جنسيّاً، ومن استخدام صور غير مُناسبة لثقافة البورميّة، وكذلك من الأفكار المنمّطة المُروّج لها. وعليه، استجابت الحملة لهذه الانتقادات، فأدخلت إلى الصّور التّعديلات اللازمة. وتلقّت الحملة انتقاداً آخر مفادُهُ أنّ وضع الورد في الفم قد يُفسّر ترويجاً لإسكات الكراهيّة بدلاً من مقاومتها مقاومَةً نشِطة. وعلى الرّغم من هذه القيود، نجحت الحملة في تزويد النّاس بأدوات فاعلة لتبديد خطاب الكراهية، والتّرويج للخطاب البنّاء.

حملة #أنا هنا (IAmHere) الدّوليّة

نشأت حركة #أنا هنا (في الإنكليزيّة IAmHere#) في الأصل من السّويد تحثّ شعار JagArHar#، وقد أسستها الصحفيّة المولودة في إيران مينا دينيرت.^{٥٤} وكانت دينيرت قد أطلقت هذه المبادرة بعد أن لاحظت تنامي المحتوى الذي يحضّ على الكراهية في مواقع التّواصل الاجتماعيّ، فسعت إلى مكافحته باستخدام ردود هادئة وغير صداميّة. وقد حظّيت الحملة باهتمامٍ إعلاميّ واسع، وسرعان ما ارتفع عدد أفرادها إلى ٥٧.٠٠٠ عضواً في السّويد، فألهمت، بذلك، مجموعات ماثلة في بلدان أخرى مثل إيطاليا، وفرنسا، وسولفاكيا، وبولندا، والمملكة المتّحدة. أمّا اليوم، فتشمّل حملة #IAmHere ٤١ مجموعة مختلفة في شتى أنحاء العالم، وتعمل جميعها على تحقيق المهمّة نفسها، وهي مكافحة خطاب الكراهيّة عبر الإنترنت من خلال تعزيز الحوار المستند إلى الحقائق، وغير الصّداميّ، ودعم المستهدفين بخطاب الكراهيّة، والدّعوة إلى فضاءات رقميّة أكثر سلامة.

وتركّز الحملة الدّوليّة هذه على التدقيق في الحقائق ومنع انتشار المعلومات المُضلّلة. ويسعى المتطوّعون جاهدين إلى مكافحة التعلّيقات الباعثة على الكراهيّة على وسائل التّواصل الاجتماعيّ، ودعم الأفراد المستهدفين، والدّعوة إلى وضع أنظمة قانونية في هذا الخصوص.^{٥٥} فعادةً ما ينشر المتصّيدون، والبوتات المعلومات المُضلّلة في الفضاء الرقميّ، ضمن شبكاتٍ مُنسقة، وهو ما من شأنه أن يُجهز بالسّرديّات الضّارة، ويتلاعب بالنقاشات الدّائرة على الإنترنت. وتعمل مجموعات المتصّيدين وفقاً لتسلسلٍ هرميٍّ شبه عسكريّ، وبحسبٍ تنسيقٍ استراتيجيٍّ مُحكم التنظيم، وذلك بغية الهيمنة على المحادثات، وقمع الأصوات المُعتدلة، ونشر المعلومات المُضلّلة بشكل عدائيّ. ومن أجل إحباط هذه التكتيكات، تعتمد حركة #IAmHere مقارنةً شبيهةً بها تنظيمياً، فتحشد أعضاءها بأسلوبٍ مركزٍ واستراتيجيٍّ لمواجهة خطاب الكراهيّة والمعلومات المُضلّلة. أمّا الخطوة الأخيرة للحملة، فكانت «تقليص الكراهيّة»، التي تقوم على الدّعوة إلى وضع أنظمةٍ تضبط الخوارزميات والمنصّات، فتُقلّل من إبراز التعلّيقات الباعثة على الكراهيّة. لكن، على حدّ ما ذكر آنفاً، فإنّ الاعتماد على منصات وسائل التّواصل الاجتماعيّ وحدها لتحسين السّياسات والخوارزميات دونه تحدّياتٌ جمة. لذا، أثّرت الحملة التّركيز على حرية التّعبير، وعلى الرّدود البنّاءة القائمة على الحقائق المُدقّق فيها، فقدّمت، بذلك، نموذجاً حيويّاً للجهود الشّعبيّة، والجهود التي يقودها المجتمع المدنيّ للتصديّ لخطاب الكراهيّة عالمياً.

54 أخبار بي بي سي. (١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢). حركة «أنا هنا: النّاس يُحاولون جعل فيسبوك مكاناً لطيفاً. بي بي سي نيوز. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزيّة على الرابط الآتي: <https://www.bbc.com/news/blogs-trending-48462190>

55 حملة أنا هنا الدّوليّة. (٢٠٢٢). من نحن. متوفّر باللّغة الإنكليزيّة على الرابط الآتي: <https://iamhereinternational.com/about-us>

والمشاركة المجتمعية، والتعبئة الشبابية بغية تعزيز المرونة على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، تطلّح وسائل التواصل الاجتماعي بدور بارز في نشر السرديات المضادة، فحملات كثيرة تؤكد على أهمية اللجوء إلى الردود غير الصدامية الآيلة إلى تهدئة النزاعات عبر الإنترنت. ويكتسب كلٌّ من تدقيق الحقائق والتصدي للمعلومات المضللة أهمية كبرى وذلك نظرًا إلى الدور الأساسي الذي تؤديه المعلومات الخاطئة في نشر الكراهية. وتقدّم هذه الحملات الدعم للصّحايا أيضًا، من خلال تقديم الموارد النفسية، والقانونية، والإلكترونية، وتدعو، في الوقت نفسه، إلى تحسين عمليات الإشراف على المنصات، وتعزيز سياساتها. هذا وتستخدم حملات كثيرة رموزًا حمالة معاني ثقافية، من أجل نقل رسائل بسيطة لكنها مؤثرة. علاوةً على ذلك، فإنّ الشراكات المبرمة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاصّ تؤثر في السياسات وتُعزّز الإشراف على المحتوى. ويُمكن هذه الجهود أن تكافح خطاب الكراهية في سياقات متنوعة على نحوٍ مُجدد، وذلك بفضل تنسيقها دوليًا وقابلية أقلمتها محليًا.

وبغية توضيح أثر هذه المقاربات، يُعرض مَثَلان عن ممارساتٍ مثلى اتبعتها حملتان نجحتا في التصدي لخطاب الكراهية من خلال استراتيجيات مبتكرة ومراعية للثقافات.

حملة «خطاب الورد»

في العام ٢٠١٢، أطلق القياديّ الشبانيّ البورميّ ناي فون لات حملة «خطاب الورد»^{٥١} (وأصلها Panzagar) في ميانمار، ردًا على تنامي العنف بحقّ المسلمين. وقد اعتمدت الحملة شعار الورد الذي يرمز للسلام في ميانمار. وكانت التقارير الصادرة عن المجتمع المدنيّ قد أظهرت أنّ خطاب الكراهية عبر الإنترنت في البلاد كان موجّهًا بشكل رئيسٍ إلى المسلمين. وقد ركّزت استراتيجية هذه الحملة الأساسية على التعاون مع مصممي الرسوم المحليين لابتكار مجموعة من الصّور الإلكترونية المستوحاة من أفلام الكرتون، تُظهر شخصيات تخرُج الورد من أفواهها، وقد انتشرت هذه الصّور واسعًا على وسائل التواصل الاجتماعيّ.^{٥٢}

الرسم ٢: الصّورة الأُولية لحملة «خطاب الورد»^{٥٣}



51 المشكلة الجميلة. (٢٠١٢). حملة خطاب الورد. صندوق عدّة المشكلة الجميلة. متوفّر على الرابط الآتي:

<https://beautifultrouble.org/toolbox/ar/tool/flower-speech-campaign>

52 حملة خطاب الورد. (٢٠١٢). صفحة الحملة على فيسبوك. متوفّر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/panzagar>

53 دعم خطاب الورد. (٢٠١٢). صفحة مخصّصة لدعم حملة خطاب الورد على منصّة فيسبوك. متوفّر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/supportflowerspeech>

أما في الولايات المتحدة، فتكافح منظمات كبرى خطاب الكراهية من خلال المناصرة، والتعليم، والإجراءات القانونية، والمشاركة المجتمعية. وتتصدى رابطة مكافحة التشهير³⁹ للتطرف ومعاداة السامية عبر مبادرات مختلفة، ومنها على سبيل المثال حملة أوقفوا الكراهية من أجل الربح⁴⁰، فيما يتفق المركز القانوني الجنوبي المعني بالفقر⁴¹ مجموعات الكراهية ويقوم بالتوعية في هذا الصدد من خلال خريطة رصد الكراهية⁴² الخاصة به. أما حملة حقوق الإنسان⁴³، فتركز على خطاب الكراهية الذي يستهدف أفراد مجتمع الميم-عين، في حين يتولى الائتلاف الأمريكي للحريات المدنية⁴⁴ الدفاع عن حرية التعبير والحد من آثارها الضارة. ويتصدى مركز مكافحة الكراهية الرقمية⁴⁵ لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة عبر الإنترنت، بينما تعمل منظمة الإيمان في العمل⁴⁶ على تعزيز الصمود المجتمعي من خلال ترسيخ التعاون بين الأديان. هذا وتكافح الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين⁴⁷ الكراهية العنصرية والتمييز؛ أما مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية⁴⁸، فيتصدى لمشكلة رهاب الإسلام. ويرصد تحالف المثليين والمثليات ضد التشهير⁴⁹ أي تصوير إعلامي معادٍ لمجتمع الميم-عين، ويرجّح للسرديات الإيجابية، بينما تسعى جمعية ليس في بلدنا⁵⁰ إلى تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ إجراءات شعبية لمناهضة الكراهية، وهو ما أوجد استجابة وطنية متعددة الأوجه.

وكان من شأن انتشار المبادرات المناهضة لخطاب الكراهية، التي أطلقتها منظمات وطنية ودولية على حد سواء، أن ساهم في إبراز الحلول المؤسسية والقانونية وساهم في تحقيق غلبتها. بيد أن هذه الغلبة قد تكونت تصورًا مفادُه أن الحل النهائي يكمن في الأنظمة القانونية شديدة الصرامة، وفي البرامج التي تمولها الجهات المانحة الكبرى. صحيح أن هذه الحلول تُعد مفيدة، إلا أن صعود الأنظمة اليمينية والاستبدادية في جميع أنحاء العالم يُسلط الضوء على هشاشة الجهود الدولية وسهولة التراجع عن السياسات الاشتمالية. وفي ظل تراجع المبادرات الاشتمالية التي تقودها الدول تحت تأثير الأيديولوجيات اليمينية، المعادية للنساء ولمجتمع الميم-عين، يتخذ النشاط النضالي المناهض لخطاب الكراهية دورًا أساسيًا وحاسمًا، وهو ما يؤكد أهمية الاستجابة التي يأتي بها المجتمع المدني والمواطنون. هذا ويتطلب التغيير المجتمعي طويل الأمد نشاطًا نضاليًا يكون محليًا، ومُخصصًا للسياق، ومُجددًا ثقافيًا، على أن تتولى زمام قيادته منظمات المجتمع المدني، وحركات شعبية، وأفراد مُفرغون له.

ويجسد النشاط النضالي الشعبي المناهض لخطاب الكراهية كيفية تصدي الإجراءات المُخصصة للسياق للتحديات الفريدة، وتيسيرها تبادل المعرفة، والممارسات المُجدية عبر الشبكات الدولية. وتتشارك حملات مكافحة خطاب الكراهية، في جميع أنحاء العالم، استراتيجيات عدة، بما فيها التوعية، وتعزيز التسامح، وبناء المجتمعات الاشتمالية. وتركز هذه الحملات على المبادرات التربوية،

39 رابطة مكافحة التشهير. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.adl.org/>.

40 رابطة مكافحة التشهير. (٤٢٠٢). أوقفوا الربح. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.adl.org/stop-hate-profit-0>

41 المركز القانوني الجنوبي المعني بالفقر. (٤٢٠٢). المركز القانوني الجنوبي المعني بالفقر. متوفر حصرًا باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.splcenter.org>

42 المركز القانوني الجنوبي المعني بالفقر. (٤٢٠٢). خريطة رصد الكراهية. متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.splcenter.org/hate-map>

43 حملة حقوق الإنسان. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.hrc.org>

44 الائتلاف الأمريكي للحريات المدنية. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.aclu.org>

45 مركز مكافحة الكراهية الرقمية. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://counterhate.com>

46 الإيمان في العمل. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://faithinaction.org>

47 الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://naacp.org>

48 مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.cair.com>

49 تحالف المثليين والمثليات ضد التشهير. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://glaad.org>

50 ليس في بلدنا. (٤٢٠٢). متوفر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.niot.org>

مكافحة خطاب الكراهية من خلال النشّاط النضاليّ: مثالان ناجحان

إيليدا إيجي أوفّا

تبرزُ جلياً الجهود المؤسّسية والقانونية المبذولة على المستويّين الوطنيّ والدوليّ (من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية) لمكافحة خطاب الكراهية بفضل الموارد الوفيرة التي تحظى بها، وقدراتها على الوصول إلى جمهور واسع. وقد خصّصت الأمم المتحدة جدول أعمالٍ لخطاب الكراهية، حدّدت بموجبه يوم ٨١ حزيران/ يونيو يوماً دولياً لمكافحة خطاب الكراهية، وذلك عملاً باستراتيجيتها وخطة عملها لعام ٩١٠٢ في شأن خطاب الكراهية. وفي موازاة ذلك، يمُول الاتحاد الأوروبي مشروعاتٍ كثيرة في قطاعات ودول مختلفة من خلال هيئات عدّة، فيُوفّر، بذلك، الدّعم الماليّ المتواصل لمنظّمات المجتمع المدنيّ الناشطة في هذا المجال. وتُعَدّ اللجنة رفيعة المستوى لمكافحة خطاب الكراهية وجريمة الكراهية³³ المنصّة التي يتمّ عبرها تحديد جدول أعمال الاتحاد الأوروبي في شأن خطاب الكراهية، في حين يُوفّر برنامج المواطنة والمساواة والحقوق والقيم³⁴ الإطار الماليّ الرّامي إلى حماية وترسيخ حقوق الاتحاد الأوروبي وقيمه، التي تنسجم والأعمال المناهضة لخطاب الكراهية. ولعلّ أبرز الأمثلة على هذه المشروعات والبرامج هو مشروع مكافحة خطاب الكراهية في مجال الرياضة³⁵ الذي يرمي إلى التصدي لخطاب الكراهية في مجال الرياضة من خلال تقديم الدّعم الفنيّ للسّلطات العامّة وللأطراف المعنية بالرياضة؛ وكذلك مشروع مكافحة العنف وخطاب الكراهية ضدّ مجتمع الميم-عين³⁶ الذي يسعى إلى منع خطاب الكراهية، والتعصّب، والعنف، والتمييز القائم على الميول الجنسية، أو الهوية الجنسية، أو التعبير الجنسيّ، ومناهضتها، بالإضافة إلى مشروع ستاند أب الأوروبي لمكافحة الكراهية³⁷ الذي يُعدّ نموذجاً مشتركاً بين المؤسسات يرمي إلى تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات من أجل مكافحة جرائم الكراهية، ومشروع مكافحة الكراهية من خلال جمع الحقائق³⁸ الذي يُعتبر بمثابة تعاون دوليّ عابر للمؤسّسات، يُساهم في تطوير أدوات للإبلاغ وآليات للإحالة. وعلى الرّغم من تفاوت أهداف هذه المشروعات ونتائجها، فهي، جميعها، تركز على التعاون متعدّد القطاعات، وعلى تحسين أساليب جمع البيانات، واستخدام الأدوات الرّقمية، ودعم الأفراد المتضرّرين والمجتمعات المتضرّرة، وتكثيف جهود مكافحة التمييز في مجالات مختلفة مثل الرياضة، والقضاءات الإلكترونية، وفي أوساط المجتمعات المهتمّة على حدّ سواء.

33 المفوضية الأوروبية. (٢٠٢٢). مجموعة الخبراء رفيعي المستوى، المعنية بالأخبار المزيفة والمعلومات المضلّة عبر الإنترنت. سجلّ الشفافية التابع للمفوضية الأوروبية. متوفّر باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://ec.europa.eu/transparency/expert-groups-register/screen/expert-groups/consult?lang=en&groupID=3425>

34 المفوضية الأوروبية. (٢٠٢٢). برنامج المواطنة والمساواة والحقوق والقيم. بوابة التمويل والمنافقات التابعة للمفوضية الأوروبية. متوفّر باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/programmes/cerv>

35 مجلس أوروبا. (٢٠٢٢). مكافحة خطاب الكراهية في مجال الرياضة: نبذة عن المشروع. متوفّر باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://pjp-eu.coe.int/en/web/combating-hate-speech-in-sport/about-the-project>

36 مجلس أوروبا. (٢٠٢٢). مكافحة العنف وخطاب الكراهية ضدّ مجتمع الميم-عين. متوفّر باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.coe.int/en/web/sogi/combating-anti-lgbtqi-violence>

37 مشروع ستاند أب. (٢٠٢٢). مكافحة الكراهية في الاتحاد الأوروبي. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://stand-up-project.eu>

38 وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. (٢٠٢٢). مكافحة الكراهية من خلال جمع الحقائق. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://fra.europa.eu/en/promising-practices/facts-against-hate-0>

المضاد على اتّخاذ هذه الخطوة، وتحويل مَجْرَى الخطاب العامّ تدريجيّاً حتّى تَطغى عليه الآراء المُعَبَّر عنها في الخطاب المضادّ، وإن لم يتغيّر أيّ معتقِدٍ من المعتقِدات. أمّا بقيّة الجمهور، ممّن لم يكوّنوا رأياً ثابتاً بعدُ في الموضوع قيد النقاش، فقد يُساهم الخطاب المضادّ في تَثْبِيهِمْ عن تصديق المعلومات المضلّلة والضّارة، أو مشاركتها.

ويختلفُ الخطاب المضادّ عن السردية المضادة التي تُعتَبَر استراتيجية أعمّ تتصدّى للسرديات أو الأيديولوجيات السائدة التي تديمُ الظلم أو التمييز أو عدم المساواة. وعادةً ما تُقدِّمُ السردية المضادة تفسيراً أو تحليلاً أو فهماً بديلاً للأحداث التاريخية، أو القضايا الاجتماعية، أو الأعراف الثقافيّة، أو الأيديولوجيات السياسيّة.

وفي حين يتشابهُ الخطاب المضادّ والسردية المضادة ببعض الأهداف المُتعلّقة بالتصدّي للأيديولوجيات الضّارة، فإنّهما يختلفان في نطاقهما وتركيزهما ومنهجيّتهما. فالخطاب المضادّ يتطرق بشكلٍ أساسيٍّ لحالاتٍ فرديّةٍ من خطاب الكراهية، ويرمي إلى دحض حججٍ أو رسائلٍ معيّنة أو تقويضها. في المقابل، ترمي حملات السردية المضادة إلى تفكيك السرديات الطاغية المؤيدة للاضطهاد أو التهميش التّظيميّ، وإلى القضاء عليها أيضاً.

مقاربات الخطاب المضادّ الرّامية إلى تقويض خطاب الكراهية

سوزان بينيش

في ظلّ تنامي الاهتمام بتحديد كميّة التّعامل مع خطاب الكراهية، بما فيه الخطاب المنتشر عبر الإنترنت، زادت بعض الدّول (ومنها اسكتلندا في الآونة الأخيرة، حتّى وقت صياغة هذا التقرير) العقوبات المفروضة بموجب القانون على هذا النوع من الخطاب، بيد أنّ هذه القوانين قد تمسّ بحريّة التعبير، وغالبًا ما تُستغلّ لِكَمّ أفواه المعارضة أو الأقليات. لذا، يُمكن النّجوة إلى خيارٍ آخر وهو حشد الجهود الشّعبيّة لتحسين الخطاب عبر الإنترنت. فالآلاف من مستخدمي الإنترنت غالبًا ما يردّون على خطاب الكراهية مباشرةً بهدفٍ دحضه أو تقويضه، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من استراتيجيات التّواصل.

وفي هذا الصّدّد، يعتمدُ بعض المستخدمين على تقديم معلوماتٍ واقعيّة لتصويب المعلومات المضلّلة التي تحصّ على الكراهية، والحوّل دون اقتناع القراء بها. في حين، يحاول آخرون تثقيف مستخدمي الإنترنت عن طريق تعمد نشر محتوى في منتديات أوسع نطاقًا حتّى يستنّى لأكبر عددٍ من المستخدمين الاطّلاع عليه. هذا وقد يستخدم بعض المستخدمين الأسلوب الفكاهيّ بهدف استهالة الجمهور للاطّلاع على ردودهم (فبعض الأشخاص قد يتابعون حسابًا محددًا لأنّه مسلّ)، أو بهدف التخفيف من العبء النفسيّ النّاجم من الردّ على محتوى مُزعج كهذا. وأخيرًا، يحاول بعض المستخدمين التعاطف مع مرّوجي خطاب الكراهية، فمن شأن التعاطف أن يرسّخ إحساسًا بالتّفهم قد يدفع مُطلق خطاب الكراهية إلى تغيير سلوكه أو معتقداته (علمًا أنّ ذلك صعبٌ المأل). وكثيرون ممّن يُشاركون في نشر الخطاب المضادّ إنّما يُبادرون إلى ذلك من تلقاء أنفسهم، ويُشكّل بعضهم مجموعاتٍ لتنسيق ردودهم ودعم بعضهم بعضًا.

ليس الخطاب المضادّ مفهومًا حديث العهد، وإن كانت النقاشات والدراسات حوّله قد زادت شيوعًا في السّنوات الأخيرة. ففي الولايات المتّحدة، غالبًا ما يُستند مفهوم الخطاب المضادّ إلى قاضي المحكمة العليا الأمريكيّة لويس د. برانديز، الذي اقترح، خلال بنّيه في قضية وينتي ضدّ كاليفورنيا عام ٧٢٩١، فكرة مفادها أنّ أفضل سبيل التصدي للخطاب الضارّ ليست في فرض الرّقابة عليه، بل بالردّ عليه. وفي قرارٍ يؤيّد إدانة امرأة من كاليفورنيا كانت قد عملت على تأسيس الحزب العمالي الشيوعي في أمريكا، أعلن برانديز ما يلي:

«إنّ تستنّى الوقت لفضح الأكاذيب والافتراءات عبر النقاش، وكفّ الأذى عبر التثقيف، فإنّ العلاج الواجب تطبيقه هو الإكثار من الحديث، وليس الإسكات.»

وغالبًا ما يطلق المحامون الأمريكيّون على هذا التصريح اسم عقيدة الخطاب المضادّ، على الرّغم من أنّ برانديز لم يأت على استخدام هذا المصطلح إطلاقًا.

يتزايد عدد الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع الخطاب المضادّ، وكثير منها يركّز على الحسم في ما إن كان هذا الخطاب مُجددًا أم لا. وعلى الرّغم من محاولة باحثين كثر الإجابة على هذا السّؤال، فقد اعترضتهم تحدّيات كبرى، منها إيجاد تعريفٍ للجّدوى. فالخطاب المضادّ قد يؤدّي إيجابًا في الخطاب العام بطرقٍ شتى. فقد يقنّع الناس بالامتناع عن نشر الخطاب الضارّ، وذلك من خلال تغيير معتقداتهم أو سلوكهم (وتغيير السلوك ممكن لأنّ الناس قد يخشون الانتقاد، أو العقوبات الاجتماعيّة نتيجة إصاحهم عن معتقداتهم، ولو ظلّوا متمسكين بها سرًا). وقد يتحسّن الخطاب أيضًا من دون أيّ تغييرٍ بطرأ في آراء ناشري الكراهية أو في أقوالهم عبر الإنترنت. وبدلًا من ذلك، قد ينجح مُطلق الخطاب المضادّ في التأثير في «الجمهور»-أي قراء تعليقاتهم. أمّا بالنسبة إلى أولئك الذين يوافقون مُطلق الخطاب المضادّ آراءهم، لكنهم ليسوا على قدرٍ من الشّجاعة تحوّلهم التّعير عنها، فقد يحثهم الخطاب

مكافحة خطاب الكراهية: أبعاد من حدود السياسات والأنظمة

على الرغم من أن أنظمة الدول وسياساتها في شأن منصات التواصل الاجتماعي تحظر خطاب الكراهية وتُعاقب عليه من أجل مكافحة التمييز، فإن الجهود المبذولة هذه يجب أن تُضبط دومًا على أساس حرية التعبير، وذلك على حد ما ذُكر في القسم السابق. فإدخال هذه الأنظمة حيز التنفيذ قد يشكل تهديدًا لمس حرية التعبير. وفي بعض الحالات، قد يُبدد الخطأ الفاصل بين الخطاب الضار والمعارضة المشروعة، ما يثير مخاوف من احتمال الإفراط في وضع القيود، وبالتالي، قمع الجدل المفتوح والتفكير النقدي. هذا وقد تتحوّل هذه الأنظمة، في أيدي السلطات الاستبدادية، إلى أداة لكم أفواه المعارضة. ففي تركيا مثلًا، اتُخذ تطبيق بعض القوانين، ومنها قانون «التحريض على الكراهية»، على نحو يقمع المعارضة بدلًا من أن يحمي الفئات المستضعفة. ويُسلط هذا الأمر الضوء على احتمال إساءة استخدام الأنظمة آنفة الذكر، لا سيما في البيئات المشحونة سياسيًا، حيث يُحرف التركيز عن مكافحة التمييز ليصبّ على استهداف أصوات المعارضة.

وعلى الرغم من أن منصات التواصل الاجتماعي تعتمد على مبادئ توجيهية واضحة لضبط مجتمعاتها تنصّ على حظر خطاب الكراهية، فإن التحديات الجمة التي تكتنف تحديد هذا المحتوى وتصنيفه تحول دون تنفيذ هذه المبادئ على نحو مُتسق، وذلك على حد ما ذُكر تفصيلًا أعلاه. فجزء كبير من هذا المحتوى يبقى متاحًا على الإنترنت بسبب الصعوبات الكامنة في أصل عملية تحديد الأشكال الدقيقة والخفية من خطاب الكراهية، ما يتيخ انتشاره، وتاليًا، الإمعان في ترسيخ السرديات الضارة. لذا، فإن هذه السياسات التي تتبناها المنصات، على الرغم من أدائها الوظائف المرجوة منها، فهي قاصرة عن منع انتشار خطاب الكراهية.

ومن الأهمية مكان الإقرار بأنّ المُعضلة الأساسية تكمن في تعريف خطاب الكراهية من دون المساس بحرية التعبير. فالإفراط في وضع الأنظمة، وتطبيقها بشكل صارم قد يؤلّد بيئة من الخوف والرقابة الذاتية، حيث يتردّد الناس في التعبير عن شكواهم المشروعة، أو المشاركة في نقاشات نقدية.

هذا وقد تكون هذه الأنظمة والمحتورات قاصرة عن توفير حلّ دائم يقضي على أسباب التعصّب الاجتماعي الجذرية. فمُجرّد حظر خطاب الكراهية لا يعالج العوامل الدفينة التي أدت إلى بروز هذا الخطاب، ومنها مثلًا انعدام المساواة النظامي. وليس الاعتماد على الأنظمة وحدها من أجل إيجاد بيئة اشتعالية، كافيًا، لا بل لعلّه خطيرًا بحسب ما أثبتته الأمثلة المُستقاة من السياقات الاستبدادية.

وإننا إذ نوّكد على أهمية تطوير الأدوات التكنولوجية التي جرّت مناقشتها في هذا التقرير، من أجل تحديد المشكلات، وتوليد البيانات في شأنها، ورصد التمييز الذي قد يتغيّر على وقع تغيّر السياق المجتمعي، نؤمن أيضًا أنّ معالجة أسباب المشكلة الجذرية أمرٌ أساسي عند اقتراح الحلول. فحرية التعبير يجب أن تبقى ركيزة تُبنى على أساسها أي مبادرة ترمي إلى التصدي لخطاب الكراهية، لأنّ تعزيز الاشتعالية لا يكون على حساب قمع المعارضة.

ينظر هذا القسم مليًا في مقاربات ومبادرات مختلفة تهدف إلى منع إنتاج خطاب الكراهية ونشره، وإلى التخفيف من تأثيره المُحتمل على المجموعات المستهدفة.

بدايةً، مُعنع سوزان بينيش النّظر في مفهوم الخطاب المضاد على اعتباره حلًا مُحتملًا لمشكلة خطاب الكراهية. ثمّ يُعرض عدد من دراسات الحالات التي توضح القدرات التي تمتلكها الحملات المُنفّذة على وسائل التواصل الاجتماعي. وأخيرًا، يُسلط الضوء على دور التثقيف الجوهري، وعلى ضرورة إشراك الأطفال والناشئة فيه. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الأهمية الكبرى للمساهمات التي تقدّمها منظمات المجتمع المدني، لأنها تقدر على إحداث تغيير إيجابي، وتؤدي دورًا أساسيًا في توطيد الحوار وتعزيز الاشتعالية بفضل الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في مجالي التثقيف والتوعية. ومن الأهمية مكان الإقرار بضرورة الإسراع في تنفيذ هذه الحلول لمعالجة أسباب خطاب الكراهية والتمييز الجذرية.

تمكين مراقبي المحتوى والمستخدمين بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي: قد تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي الأخلاقية المستخدمة في منصات التواصل الاجتماعي على تحديد المحتوى الذي يُحتمل أن يتضمن خطاب كراهية والتنبؤ به، وهو ما يحول دون تفشي خطاب الكراهية ويُقلل من العبء الملقى على عاتق مراقبي المحتوى، فتُحسنُ بذلك، دقة الإشراف عليه. هذا ومن شأن وضع بروتوكولات لإدارة الأزمات، مدعومة بالذكاء الاصطناعي، يُنشط بها الاستجابة فوراً لأي موجة من خطاب الكراهية أن يُساهم في درء تفشيهِ. هذا وقد تمكّن الفلاتر المُستندة إلى الذكاء الاصطناعي، المستخدمين من الإبلاغ عن خطاب الكراهية، ومن إدارة المحتوى المعرض عليهم، ما يتيح الإشراف عليه بصورة استباقية.

التعاون بين المنصات: إن تنفيذ المبادئ التوجيهية والأطر الأخلاقية للذكاء الاصطناعي هو، في أصله، معقدٌ ومشعب الأوجه. لذا، فمن شأن إبرام الاتفاقات بين المنصات المختلفة من أجل وضع استراتيجية عالمية متكاملة مناهضة لخطاب الكراهية، إضافة إلى تشكيل لجان مستقلة يُنشط بها عرض الممارسات المثلى في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي استخداماً أخلاقياً، وتنسيق جهود التصدي لخطاب الكراهية، أن يُجدي نفعاً في تبادل الرؤى والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية على نحو مُجدٍ.

الحملة التثقيفية: تستطيع منصات التواصل الاجتماعي إطلاق حملات تثقيفية حول الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في رصد خطاب الكراهية وإزالته. هذا ويمكن توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي الأخلاقية في تعزيز السرديات المضادة الإيجابية والتوعوية التي تُضعف تأثير خطاب الكراهية، فتُولدُ، بذلك، تفاعلاً إيجابياً وبنّاء.

سيتعرّف على المحتوى المسيء ويولّده أثناء تفاعل المستخدمين معه. وبغية الحدّ من وطأة هذا الخطر، من الأهمية بمكان التأكّد من خلوّ بيانات التّدريب من اللّغة المسيئة، واتّخاذ خطوة استباقية لإزالة أي موادّ مسيئة قد يحتويها (زو وآخرون، ٢٠٢٠).

وتعدّ الموثوقية اعتباراً أخلاقياً آخر من الواجب أخذه في الحسبان في أنظمة الذكاء الاصطناعي. فتطوير نظام ذكاء اصطناعي موثوق، يوجب خلوّ بيانات التّدريب من أيّ معلومات مزيفة أو غير دقيقة أو مضلّة، وإلا فإنّ نظام الذكاء الاصطناعي سيولّد مخرجات مضلّة. لذا، من الضروري أن تخضع بيانات التّدريب للتّحديث، وأن تُراقب أنظمة الذكاء الاصطناعي وتُحدّث باستمرار لضمان توفيرها أدقّ المعلومات. وفي هذا الصّد، قامت الباحثان بالاموييني وجيرو (٨١٠٢) بدراسةٍ بواعث القلق الأخلاقية في تقنيات الرؤية الحاسوبية، لا سيّما التّعريف التلقائي على الأوجه، وقد شدّدتا، في ذلك، على مسائل تتعلّق بالدقة والإنصاف والشفافية، والمحاسبة الخوارزمية. هذا وصرّحت الباحثة جيرو وآخرون (٨١٠٢) أنّ نماذج تعلّم الآلة قد تعيد إنتاج التّحيّزات المجتمعية المدمومة التي تنعكس في مجموعات بيانات التّدريب، أو قد تعزّزها. لذا، طرح هؤلاء الباحثون أوراق بيانات مُخصّصة لمجموعات البيانات، تقدّر على ترسيخ الشفافية والمحاسبة في مجتمع تعلّم الآلة، والتخفيف من التّحيّزات المجتمعية المكروهة في نماذج تعلّم الآلة، وتيسير إمكانية تكرار نتائجها بشكلٍ أكبر، ومساعدة الباحثين والممارسين في اختيار مجموعات البيانات الأكثر ملاءمةً لمهامهم» (جيرو وآخرون، ٨١٠٢).

إدًا، كيف يستطيع الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي أن يُوازّر منصات التّواصل الاجتماعي على منع توليد خطاب الكراهية ونشره؟ بغية معالجة هذه المسألة معالجةً مُجدية، يمكن تطبيق مقاربة متعدّدة المستويات على النحو الآتي توضيحه:

بيانات تدريب متنوعة وتمثيلية؛ من شأن توظيف لغات، ولهجات محكية، وثقافات، وتمثيلات ديموغرافية متعدّدة في تدريب مجموعات البيانات، توظيفاً شاملياً أن يساهم في الحدّ من التّحيّزات المؤلّدة للتمييز أو لخطاب الكراهية. بعبارة أخرى، يمكن التخفيف من التّحيّز أحادي اللّغة، عبر دمج خلفيات لغوية وثقافية متنوعة في بيانات التّدريب، ممّا يساعد خوارزميات وسائل التّواصل الاجتماعي في رصد خطاب الكراهية على نحوٍ مُجدٍ. ومن شأن إنشاء بروتوكولات لرصد الأنماط التمييزية في مختلف الشرائح الديموغرافية، أن يمنع إعادة إنتاج التّحيّزات المُمنهجة على منصات التّواصل الاجتماعي.

تحليل المؤشّرات السياقية: تستطيع المنصات، عند تحديد أوجه سُميّة مُحتملة والإشارة إليها، أن تُطوّر أنظمة ذكاء اصطناعي بُناطٍ بها تحليل المؤشّرات السياقية، على أن تُؤخذ في الحسبان أيضاً تفاعلات المستخدمين وأنشطتهم السابقة، وتفاعلاتهم الأخرى على الشبكة. لذا، فإنّ تطوير هذه الأنظمة لخدمة التحليل السياقي قد تساعد في تحديد خطاب الكراهية بدقّة أكبر، ومن ثمّ منعه والحدّ من انتشاره.

معايير الإنصاف والشفافية: يعبّر عن منصات التّواصل الاجتماعي أن تحافظ على الشفافية في شأن استخدامها للذكاء الاصطناعي، وأن توضح أنواع بيانات التّدريب، وآلية الإشراف على المحتوى، وعمليات اتّخاذ القرار التي تعتمدّها خوارزمياتها. فمن شأن وضع معايير تضبط الشفافية في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ونشر التقارير الدورية في هذا الخصوص، أن يساهم في تطوير أساليب أكثر جدوى في رصد خطاب الكراهية على منصات التّواصل الاجتماعي.

الامتثال للمعايير الأخلاقية للذكاء الاصطناعي: يجب على منصات التّواصل الاجتماعي تبني مبادئ توجيهية وأطر أخلاقية محدّثة في شأن الذكاء الاصطناعي، تضمّن الشفافية، والعدالة، وعدم إلحاق الضرر، والمحاسبة، والخصوصية في خوارزمياتها. هذا ومن شأن تشكيل كيانات مستقلة تضمّ أطرافاً معنيّة—بمن فيهم أخصائيو من مجال الأخلاقيات، وعلماء اجتماع، وخبراء قانونيون، وخبراء في مجال التكنولوجيا، وممثلون عن المستخدمين، ومنظّمات غير حكومية، ومجموعات من المجتمع المدني—بغية إجراء عمليات تدقيق دورية لخوارزميات وسائل التّواصل الاجتماعي، أن يساعد في رصد الممارسات غير الأخلاقية، وتقييم جدوى آليات تصفية خطاب الكراهية. وتضمّن هذه المقاربة متداخلة الاختصاصات مراعاة القضايا الأخلاقية مُراعاةً شاملةً. فيمكن، تاليًا، أن تُطرَح هذه الكيانات المستقلة توصياتٍ حول كيفية تطويع أنظمتها لجعلها مُمثّلةً للمفاهيم الأخلاقية المتنوعة، وأن تُقدّم أفكارًا نيرةً في شأن ردع خطاب الكراهية.

الإنسانية، والعدالة، وتوازن القوى». ولاحظوا نقصاً في الإشراف المناسب في مجالات شتى مثل التمييز، والاستقلالية، والكرامة الإنسانية، وانعدام توازن القوى. كذلك، قامت الباحثة جوبين وآخرون (٩١٠٢) بدراسة ٤٨ وثيقة تتناول الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، فأخضعوا محتواها لتحليل دقيق انبثقت منه إحدى عشرة قيمة ومبدأً أخلاقياً، وهي: الشفافية، والعدالة والإنصاف، وعدم إلحاق الضرر، والمسؤولية والخصوصية، والإحسان، والحرية والاستقلالية، والثقة، والكرامة، والاستدامة، والتضامن. وصدّر الباحثون توافقاً حول الشفافية، والعدالة والإنصاف، وعدم إلحاق الضرر، والمسؤولية والخصوصية. هذا وقد استخلصت موري وآخرون (٢٠٢٢) تعريفاً أخلاقياً لتعلم الآلة يشمل تحليه بما يلي «(أ) أن يكون مفيداً ومُحترماً للناس والبيئة (الإحسان)؛ (ب) ومُحكماً وأمناً (عدم إلحاق الضرر)؛ (ج) ومُحترماً للقيم الإنسانية (الاستقلالية)؛ (د) ومُنصفاً (العدالة)؛ (هـ) قابلاً للتفسير والمحاسبة، والفهم». (صفحة ٥٤١٢) وعلى نحوٍ مماثل، حلل هاغندورف (٢٠٢٢) المبادئ التوجيهية والتوصيات الرئيسية المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، فسَلط الضوء على الموضوعات كثيرة التواتر مثل المحاسبة، والخصوصية، والإنصاف. والجدير بالذكر أن هاغندورف (٢٠٢٢) أشار إلى بذل جهود دوّبة في المجال التقني من أجل استيفاء المعايير الأخلاقية في شأن المحاسبة، والذكاء الاصطناعي القابل للتفسير، والإنصاف، والخصوصية، وكذلك التقييم في البيانات تنقيحاً واعياً للتمييز والإنصاف، ومع ذلك، يؤكّد هاغندورف أن «عدداً ضئيلاً من المبادئ التوجيهية يتطرق إلى إمكانية إساءة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي سياسياً، في سياق الدعاية المؤتمتة، والبوتات، والأخبار الكاذبة، وتقنية التزييف العميق، والاستهداف الدقيق، والغش الانتخابي وما إلى ذلك... [وإلى] مشكلة غياب التنوع في مجتمع الذكاء الاصطناعي». (هاغندورف ٢٠٢٢، الصفحات ٣٠١-٥١٠). هذا ويرى هاغندورف (٢٠٢٢) أن الذكاء الاصطناعي ساهم في تآكل التلاحم الاجتماعي ومفارقة التظرف، وتراجع الخطاب العام العقلاني، وتأجيج الانقسامات الاجتماعية (صفحة ٥١١). في المقابل، ترى روليس كاربو (٢٠٢٢) أنه على الرغم من توفّر مبادئ أساسية وعناصر مشتركة ثابتة، قد تتغيّر المفاهيم والمبادئ الأخلاقية بحسب التقاليد والثقافات والأيدولوجيات والأنظمة والدول، وقد يتطوّر مفهوم «الأخلاق» على وقع تطوّر المجتمعات وتقدّم الزمن.

قد يُعتبر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وأدواته استخداماً غير أخلاقي، بحسب طريقة الشركات في توظيف هذه التكنولوجيات. لذا، تتوفّر استراتيجيات وتقنيات من شأنها ردع الممارسات غير الأخلاقية. وينبغي لِمَنصات التواصل الاجتماعي إيلاء العدالة والإنصاف والمساواة في الخوارزميات الأولية عند تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي أو أدواته، كما عند استخدامها، ويشمل ذلك، ابتداءً، إزالة مخاطر التحيز والتمييز في مجموعات البيانات من خلال جمع بيانات دقيقة وكاملة ومتنوعة ومعالجتها في مرحلة التدريب تحديداً. ويجب على منصات التواصل الاجتماعي تطوير و/ أو استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي غير ضارة لتجنب الأذى المحتمل وقوعه، مثل التمييز وانتهاك الخصوصية. أي بعبارةٍ أخرى، يتعيّن على الشركات أن تكون على دراية بالتأثيرات السلبية الناجمة من أنظمة الذكاء الاصطناعي، وأن تتخذ الخطوات اللازمة للحدّ منها. هذا وأكد زو وآخرون (٣٢٠٢) أن بيانات التدريب التي تُظهر تحيزاً في تمثيل مجموعات معيّنة من الأفراد، تُولّد نماذج لغوية كبيرة تُقدّم تنبؤات غير عادلة أو تمييزية تجاه تلك المجموعات. لذا، بغية تفادي الوقوع في تلك المشكلة، «من الضرورة مكان ضمان تنوع بيانات التدريب، وتمثيلها للأفراد الذين ستستخدم من أجلهم، والتأكد من رصد أيّ وجه تحيزٍ مُحتملة فيها، والقضاء عليه بشكلٍ مُجدٍ» (زو وآخرون، ٣٢٠٢). وتُعدّ المعايير الإقصائية من الاعتبارات الأخلاقية التي يجب الالتفات إليها، فهي تعني أن بيانات التدريب تمثّل شريحة واحدة من السكان، على غرار تمثيل ثقافةٍ واحدة فحسب. وهو ما من شأنه أن يحدّ من قدرة النموذج على أن يفهم أو أن يُنتج محتوىً خاصاً بالمجموعات المُحجّبة أو تمثيلها، على غرار الناطقين بلغاتٍ مختلفة، أو المنتمين إلى ثقافاتٍ متنوعة (زو وآخرون، ٣٢٠٢). وبالتالي، يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي وأدواته متنوّعة واشتمالية، حتّى تستفيد منها أكبر شريحة ممكنة من الجمهور.

أمّا التحيز أحادي اللغة، أي حصر تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على بياناتٍ بلغةٍ واحدةٍ فحسب، فقد يحول دون فهم هذه النماذج النصوص أو توليدها بلغاتٍ أخرى، ممّا يحرّم الناطقين بغير تلك اللغة الاستفادة من البيانات، فيفرض، تالياً، إلى تنبؤات مُتحيزة أو غير منصّفة تجاه تلك المجموعات. وبغية تدليل هذه المشكلة، من الأهمية مكان التأكد من أن بيانات التدريب تشمل نسبةً كبيرة من مجموعات البيانات المتنوّعة وعالية الجودة من لغات وثقافاتٍ مختلفة (زو وآخرون، ٣٢٠٢). وقد سلّط الباحثون في الدراسة أنفة الذكر الضوء على السُميّة المُحتملة في النماذج اللغوية الكبيرة، أي بعبارةٍ أخرى، قدرة النماذج على توليد المحتوى الضار أو المسيء، أو فهمه. وقد تنبّه هذه السُميّة من بيانات التدريب التي تحتوي، في أصلها، على لغةٍ مسيئة، ما يعني أن النموذج

التطبيق الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في شركات وسائل التواصل الاجتماعي

زينب أوزارسلان

تقدّم منصات التواصل الاجتماعي بيانات وأدوات تُيسّر ممارسة حرية التعبير. لكن، بحسب ما لاحظ كلٌّ من أولمان وتومالين (٢٠٢٢) فإنّ هذه المنصات «استحدثت أشكالاً جديدة للتواصل السريع والمُجدي، الذي يُتيح نشر خطاب الكراهية عبر الإنترنت على نحوٍ شبه فوري، ومن دون الكشف عن هوية الناشر في أغلب الأحيان.» (صفحة ١٠٧). وقد أصبحت منصات وسائل التواصل الاجتماعي في طبيعة الوسائط التي تُعرّز أشكالاً جديدة من التحيز، والتمييز، والكراهية، وتُجاهرُ بها، وذلك نتيجة انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيّما الذكاء الاصطناعي التوليدي. فخطاب الكراهية يتكاثر على وسائل التواصل الاجتماعي، عبر تكتيكات منها العلنية ومنها المُستترة، مثل نشر الميمات والصّور المتحركة من نسق تبادل الرّسومات، والرّموز التعبيرية، واستخدام الفلاتر، والهويات المزيفة، وكذلك عبر المؤثّرين والمؤثّرات المرؤحين للعنصرية. وعلى الرّغم من الجهود التي تبذلها شركات وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي لِجَم خطاب الكراهية، من خلال وضع السياسات وعمليّات الإشراف على المحتوى، تُستغل هذه التقنيات، في غير غايتها الأصليّة، من أجل تكريس الكراهية والتمييز، فيتخذُ القمع، بذلك، أشكالاً جديدةً على أساس العرق، والنوع الاجتماعي، والجنسانية، واللّغة، والدين، وغير ذلك.

وبحسب الباحثة لوبيك وآخرون (١٢٠٢)، فإنّ تشغيل المنصات في أسواق متنوّعة ثقافيّاً من مُختلف أنحاء العالم، يُوجبُ اشتراط شروط خدماتها تعريفاتٍ متعدّدة لخطاب الكراهية تراعي شرائح جمهورها كلها. وبدلاً من أن تُوضّع مجموعة من القوانين من أجل تطبيقها عالمياً، تُلزمُ الأنظمة منصات التواصل الاجتماعيّ الإتيان بآلياتٍ من شأنها إزالة أيّ محتوى غير قانوني، مثل خطاب الكراهية. وإذ تسعى المنصات إلى تنفيذ هذه المهمة المُلقاة على عاتقها، فإنّها تستثمرُ في أنظمة مخصّصة للإشراف على المحتوى، يُنأطُ منها التصدي لهذا النوع من المحتوى الضارّ (لوبيك وآخرون، ١٢٠٢). وعادةً ما يقوم مراقبو المحتوى بمراجعة الرّسائل المسيئة على منصات التواصل الاجتماعيّ بعد تلقي شكاوى من المستخدمين. وفي حال صنّف المحتوى خطاباً كراهية، فإنّه يُزال من المنصة؛ وإن لم يُصنّف كذلك، فيبقى متاحاً عليها. ولكن إزالة المحتوى المسيء لا تعني إزالة الضّرر الذي أُلحقه مُتلقيّه قبل حذفه. إضافةً إلى ما تقدّم، فإنّ الحجم الهائل للمحتوى الذي يتضمّن خطاب كراهية، وسرعة تفشّيه عبر الإنترنت، قد يُنبطان قدرة مراقبي المحتوى. لذا، نشأ، في السّنوات الأخيرة، جيلاً جديد من الأنظمة الآليّة المخصّصة لرصد خطاب الكراهية، يُقدّم استراتيجياتٍ جديدة في سبيل التصدي لهذا النوع من المواد المسيئة عبر الإنترنت» (أولمان وتومالين، ٢٠٢٢، صفحة ٩٦). هذا وقد وُظّفت بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل تقنية معالجة اللّغة الطّبيعيّة، وتعلّم الآلة، والتعلّم العميق، والذكاء الاصطناعيّ القابل للتفسير، في رصد خطاب الكراهية واللّغة المسيئة، وذلك من خلال استخراج مُقوماتٍ مُستتدة إلى النّص، والمستخدمين، والشبكات، إضافةً إلى تحديد المتنمّرين والمطلّحات الرّئيسة المرتبطة بخطاب الكراهية (ميها وباسي، ٢٠٢٢). «ومع ذلك، فإن غياب فهم متبادل حول ما يُشكّل خطاباً كراهية، يُفاقم هذه المساعي تعقيداً. فاختلاف التعريفات، والأنظمة، والسياقات، بشكلٍ تحدّيّ دون تطوير الأنظمة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتوظيفها على حدّ سواء» (لوبيك وآخرون، ١٢٠٢).

وفي حين تُعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعيّ وأدواته مُجديّة في رصد خطاب الكراهية عبر الإنترنت، فإنّ تطبيقها يجبُ أن يكون أخلاقياً. لقد أعدت مجموعة من المبادئ التوجيهية والأطر الأخلاقيّة الخاصّة بالذكاء الاصطناعيّ التي تؤولُ إلى الحدّ من الأضرار المُحتمل نشوؤها من التقنيات الجديدة في هذا المجال. وقام العلماء بتحليل هذه الإرشادات والمبادئ التوجيهية وتوليفها معاً من أجل الإتيان برؤية مُتسقة في شأن «الذكاء الاصطناعيّ الأخلاقيّ» والمعايير الأخلاقيّة والتقنيّة الأزمات لتشغيله. فعلى سبيل المثال، حدّد رويكرز وآخرون (٨١٠٢) ستّة موضوعات مُتواترة أفضى إليها تحليلهم، وهي: «الخصوصية، والاستقلالية، والأمن، والكرامة

أنها تُسلطُ الضوء على الحالات التي تغلب عليها الذاتية، فتُوقرُ، بذلك، أمثلةً مفيدةً عن مواضع الخلاف في التعليقات. وفي حالة خطاب الكراهية تحديداً، تتضحُ جلياً قدرة هذا النموذج على تحديد الحالات التي يلحظُ فيها مُختلف المُعلّقين على مستوياتٍ مُتفاوتةٍ من الكراهية. أمّا النموذج الثاني، واسمُهُ النموذج التوجيهي، فيوجب على المُعلّقين اتّباع المبادئ التوجيهية للتعليقات التوضيحية المحددة بدقّة، وذلك بغية التقليل من الذاتية في تفسير البيانات إلى حدّها الأدنى. وبعضُ المسائل التي تؤثر في إضافة التعليقات التوضيحية إلى مجموعات البيانات المتاحة حالياً، يُمكن ردها إلى انعدام الاتساق بين المبادئ التوجيهية المطوّرة للتعليقات التوضيحية، وأيُّ من النموذجين المذكورين.

ونظراً إلى أنّ عملية إضافة التعليقات التوضيحية على خطاب الكراهية هي مُهمّةٌ شديدة الذاتية، فكثيراً ما شهدت مُعلّقين يُبدون أحكامهم على كلّ رسالة على حدة، سواء أكانوا خبراء أم مساهمين في العمل الجماعي. وعادةً ما يُتغاضى عن الخلافات التي تظهر في التعليقات إمّا من خلال دمجها ضمن تصنيفٍ واحدٍ بحسب رأي غالبية المُعلّقين، أو من خلال مطالبة المُعلّقين إلى الاتفاق في شأنها. لكن، في الآونة الأخيرة، ازداد الوعي حول أهمية اعتبار هذه الخلافات مصادرَ إضافية للمعلومات في هذا النوع من المهام، بدلاً من اعتبارها مجرد تناقضات أو أخطاء (بلانك وآخرون، ٤١٠٢؛ ليونارديلي وآخرون، ١٢٠٢؛ كاييتزا وآخرون، ٣٢٠٢).

(٨١٠٢). وغالبًا ما تُغفل الجوانب الاجتماعية والإثنوغرافية والمجتمعية أو يُحذف تمثيلها، وهو ما يحد من القدرة على تحديد خطاب الكراهية، فتقتصر بذلك العملية على تقنية متقدمة للتعرف عليه فحسب. وقد تكون لكل مجموعة اجتماعية معاييرها المختلفة التي تُحدّد موجهها خطاب الكراهية. فعلى سبيل المثال، في أوساط مجتمع «الدرّاع»، أي الرجال الذين يرتدون ملابس نسائية زاهية، غالبًا ما تُستخدم إحدى الألفاظ الثابتة تعبيرًا عن المحبة أو المودة، ولا تُقصد منها دلالتها الحرفية المهينة. لذا، فإنّ إهمال إدراج هذه الآراء المختلفة في البيانات، أو القصور عن تمثيلها تمثيلًا دقيقًا، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أنّ قواعد البيانات متعدّدة الوسائط، والمخصّصة لخطاب الكراهية، لا تزال نادرة (حسين مردي وآخرون، ٥١٠٢؛ تشونغ وآخرون، ٥١٠٢؛ سورياوانشي وآخرون، ٢٠٢٢). ونهيمُن عليها صيغة النصوص المكتوبة، وتُغفل فيها إمكانيات التآزر التي قد تُوفّرها الوسائط المتعدّدة مثل الصوّر والنصوص—لا سيّما في ظلّ تحوّل شبكة الإنترنت تدريجيًا إلى وسيلة مرئية.

التعليقات التوضيحية على البيانات

يُعدّ توفّر البيانات المقرونة بتعليقات توضيحية، عنصرًا أساسيًا في أيّ مقارنة لتعلّم الآلة يتمّ الإشراف عليها. بيد أنّ توفّر البيانات المقرونة بتعليقات توضيحية يؤدي دورًا جوهريًا في إجراء مزيد من الدراسات النوعية، لأنه يُسهّل مقارنة الظواهر اللغوية المتشابهة أو حتى المتطابقة منها. وفي هذا القسم، سنصبّ تركيزنا على عرض الممارسات المُطوّرة في مجال معالجة اللّغة الطبيعية.

اتبعت أولى الدراسات التي أُجريت حول خطاب الكراهية مقارنةً شاملةً قامت على إضافة تعليقات توضيحية إلى كلّ رسالة، لتحديد إن كانت تطابق التعريف المعتمد أم لا. ثمّ طُوّرت تعليقات أكثر تفصيلاً بعد أن اقترح واسيم وآخرون (٧١٠٢) مقارنةً متعدّدة المحاور لعملية التعليق التوضيحي. هذا وقد نُفذت مقارنة مختلفة في المهمّات المشتركة ضمن «تقييم الإساءات» المنظّم في عاميّ ٩١٠٢ و٢٠٢٢، فقد طوّر القاهمون على هذه المهام مخطّطًا للتعليقات التوضيحية مكوّنًا من ثلاث مراحل: تُخصّص المرحلة الأولى منه للتمييز الثنائي بين الرسائل المسيئة وغير المسيئة؛ وفي المرحلة الثانية منه، يُحدّد إن كانت الرسالة المسيئة تستهدف جهةً مُعيّنة، أمّا المرحلة الثالثة منه فتُحدّد طبيعة المُستهدف: أهو فردٌ، أم مجموعة، أم كيانٌ آخر. وينطوي الحلّ المقترح على مبرّة إضافية، فعند جمع هذه المراحل الثلاث معًا، يُمكن تحديد المزيد من الظواهر اللغوية الشنيعة، على غرار اللّغة الجارحة أو خطاب الكراهية.

وغالبًا ما تجري عملية وضع التعليقات التوضيحية على خطاب الكراهية معزّل عن السياق، فَمَا من مجموعات بيانات مُتوفّرة تُتيح للمُعلّقين (أو للآلات) إمكانية الوصول إلى (كامل) سياق الرسالة قيد التحليل. وبينما يمكن إضافة تعليق توضيحي على المنشورات الأساسية (أي الرسائل التي قد تُثير سلسلة من الردود أو نقاشات مع مستخدمين آخرين) واعتبارها رسائل قائمة بذاتها، فإنّ غياب سياق الرد على منشور أساسي قد يؤدي إلى تفسيرات خاطئة؛ فالردّ برمّزٍ وجهٍ مبتسم من الرموز التعبيرية على رسالة تنم عن الكراهية، يكون مُثقلًا بالكراهية أيضًا. لذا، فإنّ وضع التعليق التوضيحي بشكلٍ منعزلٍ عن السياق، لا يؤثّر في تحديد سياق إطلاق الرسالة فحسب، بل يُغيّب أيضًا أيّ معلومات اجتماعية أو ديموغرافية عن المستخدم الذي نشرها. وقد لا يكون الوصول إلى هذه البيانات متاحًا دومًا، لا بل قد يكون غير مرغوب فيه أيضًا لأسبابٍ تتعلق بالخصوصية والاعتبارات الأخلاقية. إلا أنّ توفّرها قد يساعد الملقين في تجنّب التحيز في التعليقات التوضيحية، لا سيّما عندما يتعاملون مع الإهانات المحدّدة التي تعيد الأقلبيات وتوظيفها.

وعلى الرّغم من غياب أيّ علاقة بين توافق المُبرمجين وأداء النظام، على حدّ ما بيّنه الباحثان أرتستين وبويزيو (٨٠٠٢)، فلا يمكن إنكار أنّ مهمة وضع التعليقات التوضيحية في مجال خطاب الكراهية مهمةٌ شاقّة. فمجموعات البيانات الحالية، تعكس عمومًا توافقًا متوسّطًا بين مُبرمجها. وقد تنشأ مواضعٍ خلافيةٍ إضافيةٍ من صياغة المبادئ التوجيهية للتعليقات التوضيحية. وفي هذا الضد، ينظر روتجر وآخرون (٢٢٠٢) في نموذجين رئيسيين لوضع المبادئ التوجيهية للتعليقات التوضيحية في إطار المهام التي يغلب عليها الطابع الذاتي. أمّا النموذج الأول، فيُسمّى النموذج الوصفي، وهو لا يفرض قيودًا كثيرةً على ذاتية المُعلّقين، ما يسمح للتعليقات التوضيحية أن تستوعب معتقداتٍ متنوّعة. وتُحوّل هذه المقاربة تصميم نماذجٍ أكثر تفصيلًا في شأن التعليقات التوضيحية، علمًا

وتُعدُّ قابليَّة تنوُّع مصادر البيانات قيِّدًا إضافيًّا يُفرضُ على الدِّراسة في هذا الصِّدَد. فيحسبُ الباحثُ ليفيدجن ودرسينسكي (٢٠٢٠)، طالما كانت منصَّة تويتر (واسمها حاليًّا إكس)، على مدارِ السَّنين العشر المُتصرمة، منصَّة التَّواصل الاجتماعيَّ الرئيِّسة المُعتمَدة لإنشاء مجموعات بيانات من أجل دراسة هذه الظواهر اللُّغوية وغيرها من الظواهر المُتَشعِّبة عنها. ويتضحُ جليًّا أنَّ ذلك كان مُمكنًا بفضل شفافيَّة واجهة برمجة التطبيقات الخاصَّة بتلك المنصَّة--حتى أوائل العام ٢٠٢٢--وبفضل عدد مستخدميها الذي يتجاوز ٠٠٣ مليون شخص وكذلك دعمها ما لا يقلُّ عن ٤٣ لغة. وعلى الرِّغم من أنَّ هذه المزايا سحَّت للباحثين بإنشاء مجموعات بيانات قابلة للمقارنة بلغات متعدِّدة، فهي تفرضُ أيضًا قيِّدًا يحدُّ من نطاق الأبحاث الجارية في هذا المجال. فبذلك، يُصبُّ التَّركيز حصرًا على منصَّة واحدة من منصات التَّواصل الاجتماعيِّ، تفرض شروطًا خاصَّةً على حجم الرِّسائل،^{٣٢} ينجمُ منها تمثيلٌ مُشوَّه أو مُتَحَيَّرٌ للتعبير اللُّغويَّة التي قد تستفزُّ قارئها فيتلقَّى الرِّسالة على أنَّها مسيئة. وعلى الرِّغم من كثرة دراسة خطاب الكراهيَّة والظواهر المُتَشعِّبة عنه في مجال معالجة اللُّغة الطبيعيَّة، فإنَّ الحلول المطوَّرة قلِّما تأتي بنتائج جيِّدة عند تطبيقها على مصادر بياناتٍ مختلفة (كان يُدرَّب نظامٌ مثلًا على بيانات تويتر/ إكس، ثمَّ يُطبَّق على ريديت)، حتَّى إن لم تتغيَّر الظاهرة اللُّغويَّة قيِّد الدُّرس (مثل البيانات التي يُضاف إليها تعليقات تُوضِّحُ أنَّها لغة مسيئة) (فورتونا وآخرون، ٢٠٢٠).

لا شكَّ في أنَّ وسائل التَّواصل الاجتماعيِّ توفِّرُ منصَّةً إيكولوجيَّةً تتيح جمع أمثلة حقيقيَّة عن خطاب الكراهيَّة، لكنَّها، في الوقت نفسه، تفرض قيودًا على نشر البيانات المرفقة بتعليقات توضيحيَّة وعلى قابليَّة تكرار التَّجارب. فعلى سبيل المثال، تنصُّ شروط استخدام منصَّة تويتر/ إكس، بوضوح، على حظرِ نشر أي جزء من المعلومات للعموم، باستثناء هويَّة الرِّسالة، ما لم يأذن المُستخدم بذلك--فهو مالكُ المحتوى الوحيد. وعلى الرِّغم من إمكانيَّة استرجاع البيانات عبر استخدام تقنيَّات محدَّدة، مثل تقنيَّة «الاستعادة»--أي إعادة تنزيل الرِّسائل المكوَّنة لمجموعة البيانات من المنصَّة-- فإنَّ خطرَ أن تكون المنصَّة قد أزلت هذه الرِّسائل، أو قد حذف مستخدميها (لا سيَّما الرِّسائل حيَّالة محتوى مسيء)، مرتفعٌ جدًّا، وذلك على حدِّ ما ورد في القسم السَّابق. وعادةً ما يُوَدِّي ذلك إلى «تقلُّص» مجموعات البيانات، فينقُص حجمها مع كلِّ عمليَّة استرجاع، وتستحيلُ، بذلك، مقارنة النتائج عبر أنظمة معالجة اللُّغة الطبيعيَّة. ومن بين الحلول الرَّامية إلى التخفيف من وطأة هذه المشكلة أو تفاديها، تنفيذ تقنيَّة إخفاء هويَّة الرِّسائل عبر إزالة أسماء المستخدمين ومحدِّد موقع الموارد الموحد (URL)، ممَّا يحدُّ من إمكانيَّة تحديد المُستخدم هويَّة صاحب الرِّسالة في حال (ومتي) حُدِّثت من منصَّة التَّواصل الاجتماعيِّ، ممَّا يساهم في الحفاظ على سلامة البيانات التي جُمِعت. وقد اعتمد هذا الحلُّ في المهمة المشتركة التي حملت عنوان «تقييم الإساءات» ونُظِّمت في عام ٢٠٢٢ (زامبيري وآخرون، ٢٠٢٢)، وهي مهمَّةٌ مشتركةٌ تقومُ على رصد اللُّغة المسيئة، وقد نُفِّذت في إطار سلسلَةِ حلقاتِ العمل المتعقِّدة ضمن حملة «التقييم الدَّلالِي». وقد طُبِّقَ حلٌّ مماثلٌ على بَيِّت بيانات اللُّغة الهولنديَّة المسيئة (رويتنيك وآخرون، ٢٠٢٢)، التي أُخفيَّت معلومات تحديد الهويَّة منها، ونُشرت عقب توقيع اتِّفافيَّة مخصَّصة لمشاركة البيانات. وفي الآونة الأخيرة، فرضت منصات التَّواصل الاجتماعيِّ قيودًا متزايدة على استخدام واجهات برمجة التطبيقات، سعيًّا منها إلى تحقيق أرباح من بياناتها، وهو ما أضرَّ سلبًا على عمليَّات جمع البيانات. وبات من الصَّعب إطلاقُ مبادرات لجمع بياناتٍ كبيرة، وذلك إمَّا بسبب محدوديَّة عدد الرِّسائل التي يمكن تنزيلها يوميًّا (مثلًا، تحدِّد منصَّة تويتر/ إكس عدد الرِّسائل بمقدار ٠٠٥ رسالة يوميًّا)، وإمَّا بسبب فرض رسوم على إمكانيَّة الوصول إلى واجهات برمجة التطبيقات، وإمَّا بسبب الحظر الصَّريح لاستخدام البيانات في تدريب نماذج تعلُّم الآلة أو الدُّكاء الاصطناعيِّ (كما هو حال منصَّة ريديت).

وعلى حدِّ ما ذُكِّرَ آنفًا، فإنَّ حجم قواعد البيانات والمعاجم العابرة للمجالات الجغرافيَّة واللُّغويَّة المتنوعة في تزايدٍ مُتَّطدٍ. لكنَّ غياب البروتوكولات والمبادئ التوجيهيَّة الموحدَّة لجمع البيانات يعيِّقُ تطوير أدوات متعدِّدة اللُّغات، وأخرى عابرة للُّغات، مخصَّصة لمعالجة اللُّغة الطبيعيَّة. هذا وتُساهم المنهجياتُ المُجددية في جمع البيانات مُساهمةً كُبرى في هذه العمليَّة. فالمقارباتُ المُعتمَدة على الكلمات المفتاحيَّة، قد تصبح عرضةً للتَّحيزات المُتمحورة حول الموضوعات أو المؤلِّفين، وذلك بحسب ما بيَّنه ويغاند وآخرين

32 منصَّة إكس. (٤٢٠٢). نبذة عن X Premium: الميزات ومستويات الاشتراك. مركز المساعدة من إكس. متوفِّر على الرِّابط الآتي:

<https://help.x.com/ar/using-x-premium>

بعد استحواد إيلون ماسك على المنصَّة، بات طول الرِّسائل يختلف بحسب خطَّة الاشتراك: يستطيع مستخدمو المستوى الأساسي كتابة ٠٨٢ رمزًا، أمَّا مستخدمو الفئات المدفوعة (Premium و +Premium)، فيمكنهم كتابة ٠٠٠٠٥٢ رمزًا.

القضايا العالقة والحلول المحتملة في شأن تطوير أدوات رصد آلي لخطاب الكراهية

توماسو كاسيلي

شهد العقد المنصرم، اهتمامًا مُتزايدًا في مجال معالجة اللُّغة الطبيعيّة—وهو فرعٌ من فروع الذكاء الاصطناعيّ يركّز على تطوير أدوات لفهم اللُّغة البشريّة وتوليدها آليًا—وذلك في سياق تطوير الموارد اللُّغوية (على غرار المجموعات النصيّة والأدوات) في سبيل الرصد الآليّ لخطاب الكراهية والظواهر المتشعّبة عنه. وقد رافقت هذه الجهود مهامّ مشتركة ومسابقات^{٢٠} تغطّي مختلف اللُّغات، على الرّغم من أنّ التفاوتات بينها لا تزال قائمة، ولم تُعالج جذريّة بعد. واستنادًا إلى الاستطلاعات السّابقة التي أُجريت في هذا السّياق (فيدجن ودرسينسكي، ٢٠٢٢ وبوليتو وآخرون، ١٢٠٢)، تُستخلصُ ثلاث قضايا رئيسة تجدرُ مناقشتها في مجال معالجة اللُّغة الطبيعيّة وهي: التعريفات، ومصادر البيانات، والتعليقات التوضيحيّة على البيانات.

التعريفات

لمّا كنّا قد ناقشنا في الأقسام السابقة التّحديات التي يواجهها الباحثون بسبب انعدام أيّ تعريفٍ عالميٍّ لخطاب الكراهية، لن نُعيدَ طرحَ النقاط المشتركة، وسنتطرّقُ إلى هذا الموضوع بإيجاز.

لعلّ أفضلَ مُنطلقٍ يُوجّهُ مسارَ النقاش نحو التّوصّل إلى تعريفٍ مرجعيٍّ لخطاب الكراهية، هو الإقرار بطبيعة هذا الخطاب الذاتيّة والمُسيئة على حدّ سواء. وتُعتبرُ «اللُّغة المسيئة» مظلةً واسعة يمكن من خلالها تحديد الظواهر المرتبطة بها، ومنها خطاب الكراهية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يمكن الاستفادة من تعريف اللُّغة المسيئة، الذي طرّحَ في مهمّتين مُشتركتين ناجحتين (زاميري وآخرون، ٩١٠٢، ٢٠٢٢) تُظمّتا ضمن حملة التّقييم الدلاليّ في عاميّ ٩١٠٢ و٢٠٢٢، وهي مجموعةٌ من حلقات العمل التي ترمي إلى تقييم أدوات معالجة اللُّغة الطبيعيّة. وفي هذا السّياق، تُعرّف اللُّغة المسيئة بأنّها أيّ شكلٍ من أشكال اللُّغة غير المقبولة، أكانت مُضمرة أم صريحة، بما فيها الإساءات المُوجّهة، والإهانات، والتّهديدات، والرّسائل التي تحتوي على لغة نابية (للاطلاع على الاقتباس الدقيق، راجع خانة «اللُّغة المسيئة» في الجدول ١). وتكمن الميزة الأساسيّة لهذا التعريف في عموميتّه، ما يجعله قابلاً للتّطبيق في كثيرٍ من الحالات المختلفة. وهذا وتُعدّ إشارة التعريف إلى «أيّ شكلٍ من أشكال اللُّغة غير المقبولة» عنصرًا أساسيًا في معالجة اللُّغة الطبيعيّة لهذه الظواهر. إضافةً إلى ذلك، فإنّ عدم اشتراط وجود مُستهدفٍ محدّدٍ لهذا الخطاب، يُتيح التّمييز بين خطاب الكراهية وما عداه من ظواهر. فخطاب الكراهية مثلاً يُعرّف على أنّه إهانة موجّهة ضدّ فردٍ أو مجموعةٍ بناءً على سماتٍ أصليّةٍ فيه، كالعرق، والدين، والميول الجنسيّة، والنوع الاجتماعيّ، والرّأي السياسيّ، وهو ما من شأنه أن يُساهم في تحديد القواسم المشتركة التي يمكن الاستفادة منها لاحقًا في تطوير مخططات التعليقات التوضيحيّة والأدوات الآليّة. هذا ويُعتبرُ احتمالُ ربط بعض الظواهر بطبيعتها المسيئة، عنصرًا أساسيًا قد يُساهم في تطوير إطارٍ عمليٍّ موحدٍ.

مصادر البيانات

أنشئت مجموعات نصيّة حصريّة لخطاب الكراهية تشمل عائلاتٍ لغويّةٍ مختلفة، مثل اللّغات الهنديّة-الأوروبيّة، واللُّغة التركيّة، واللّغات السّامية، وغيرها^{٢١}. ومع ذلك، يستحيلُ تحديد مجموعة بيانات مرجعيّة متفق عليها أو معيارٍ مرجعيٍّ في أيّ لغة كانت، وهو ما يُصعّبُ المقارنة بين الأدوات والمقاربات المُبتكرة.

30 كاغل، (٨١٠٢). تحديّ تصنيف التعليقات السّامة من كاغل. متوفّر حصريًا باللُّغة الإنكليزيّة على الرابط الآتي:

<https://www.kaggle.com/c/jigsaw-toxic-comment-classification-challenge>

31 زوياجال، ل. (٢٠٢٢). دليل مجموعات البيانات المرتبطة بخطاب الكراهية: مصدرٌ مجتمعيّ شاملٌ، يهدف إلى توثيق مجموعات البيانات المستخدمة في الكشف عن خطاب الكراهية (والظواهر المرتبطة به) بعدّة لغات. متوفّر حصريًا باللُّغة الإنكليزيّة على الرابط الآتي:

<https://github.com/leondz/hatespeechdata/tree/master>

على الكراهية ثم تحذفه قبل أن تتمكن المنصات أو أنظمة الرصد من التعامل معه، وذلك بعد أن يكون المستخدمون قد رأوا هذا المحتوى وتأثروا به.

يستطيع المستخدمون التحايل على قواعد المنصات وأنظمتها. تستطيع المنصات رصد خطاب الكراهية تلقائيًا، أو منح المستخدمين القدرة على تصفية المحتوى بناءً على معايير مسبقة التحديد، وذلك بهدف حمايتهم. هذا وتستطيع الحسابات تقديم شكاوى في شأن مستخدمين آخرين ومحتواهم. ومع ذلك، قد تستطيع بعض الحسابات ابتداءً طرقًا مبتكرة لخداع هذه الآليات الوقائية، لا سيما في ما يتعلق بخطاب الكراهية، مثل تغيير طريقة كتابة بعض الكلمات للتحايل على الفلاتر أو نشر المحتوى ثم حذفه بانتظام لتقليل فرص تلقي استجابات سلبية. فعلى سبيل المثال، تتضمن اللائحة العامة لحماية البيانات^{٢٦} بندًا ينص على «حق المرء في أن يُنسى»، يُحوّل الأفراد طلب إزالة بياناتهم الشخصية من المنصات الإلكترونية في ظل ظروف معينة، ولكن، قد يحاول بعض المستخدمين استغلال هذا الحق أداة لحماية أنفسهم بعد نشرهم لخطاب الكراهية، وذلك لمسح آثارهم الرقمية بعد تورطهم في سلوك إلكتروني ضار (شيو وآخرون، ٢٠٢١)؛ وهذا ما يفرض تحديًا بارزًا على المنصات والجهات التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق توازن بين حقوق الخصوصية من جهة والحاجة إلى مكافحة خطاب الكراهية وضمان السلامة العامة من جهة أخرى.

وهذا التغير في مشهد البحث على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب توفّر البيانات أو اختفائها، إنمّا يعبث على القلب، لا سيما عندما تقتضي الحاجة بذل جهود بحثية لرصد التلاعب، والأنشطة المنسقة، والمُجاهرة المنهجية بخطاب الكراهية. فلا يُزود الباحثون بالبيانات الأساسية اللازمة لقياس حجم المشكلة أو حتى لتطوير استراتيجيات من أجل التقليل من وطأة تلك المشكلة.

هذا ويُعدُّ الجهد الذي بذله الاتحاد الأوروبي من أجل استحداث قانون الخدمات الرقمية^{٢٧} جهدًا دؤوبًا في سبيل ضبط منصات التواصل الاجتماعي وفرض التزامات على الشركات المالكة لها. وفي هذا الصدد، فإن منظمات مستقلة عديدة مثل «مركز الديمقراطية والتكنولوجيا»^{٢٨} و«التحالف من أجل البحوث التكنولوجية المستقلة»^{٢٩} تدعم تطبيق الشفافية والوصول إلى البيانات.

التحيز. بالإضافة إلى التحيزات التي قد تنشأ أثناء عملية وضع التعليقات التوضيحية على البيانات، على حدّ ما وُضح آنفًا في الأقسام السابقة، فإن جمع البيانات من منصات التواصل الاجتماعي يطرح كثير من التحيزات. ففي حين كانت كثير من المنصات تتيج الوصول إلى البيانات من خلال واجهات برمجة التطبيقات، لا تزال استراتيجيات جمع العينات، والتحيزات المحتملة الكامنة في هذه الأنظمة، مُهممة. وقد أظهرت دراسات أُجريت على واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بمنصة إكس/تويتر (مورستاتر وآخرون، ٢٠٢١) أن العينات العشوائية المُحاحة لعموم المستخدمين تختلف عن تلك التي يمكن الحصول عليها عبر اشتراك مالي، وهو ما من شأنه أن يسلب الضوء على التناقض في توفّر البيانات. هذا ويؤثر سلوك المستخدمين في عملية جمع البيانات. ونظرًا إلى أنّ المنصات تفرّض حدودًا على معدل الوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات، يعمد مطوّرو النماذج إلى تحسين الاستعلامات من أجل مُضاعفة حجم البيانات التي يمكن الحصول عليها، مما يؤثر في جودة البيانات المُحصّلة، فقد ينشأ عن الاستراتيجيات المختلفة في جمع العينات، مجموعات مختلفة من البيانات. وفي هذا السياق، وثقت مخاوف في شأن تحيز البيانات وشفافية المنصات. وعندما سُئل الباحثون عن مجموعات البيانات التي يفضلون استخدامها في الأبحاث المرتبطة بالمعلومات المضلّة، أكد معظمهم على المخاوف آفة الذكر (باسكيتو وآخرون، ٢٠٢١).

26 اللائحة العامة لحماية البيانات (٨١٠٢) متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://gdpr-info.eu/>

27 المفوضية الأوروبية. (٢٠٢٠). قانون الخدمات الرقمية. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/digital-services-act_en

28 مركز الديمقراطية والتكنولوجيا. (٢٠٢٠). متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://cdt.org/>

29 التحالف من أجل البحوث التكنولوجية المستقلة. (2020). متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://independenttechresearch.org/>

قدرة الباحثين على الوصول إلى البيانات

هدى بوعمرور، وأونور فارول، وبيرين يانتيق أوغلو

تعتمدُ دراسة التفاعلات على الإنترنت، والإشراف على المحتوى، وانتشار المعلومات الضارة، بما في ذلك خطاب الكراهية، اعتمادًا كبيرًا على قدرة الباحثين على الوصول إلى بيانات منصات التواصل الاجتماعي. ولكنَّ السياسات التي تتبناها المنصات، والمخاوف المحيطة بالخصوصية، والحدود التقنيّة تفرض قيودًا متزايدةً على هذه القدرة. فشركات وسائل التّواصل الاجتماعيّ تتحكّم في توفّر البيانات، من خلال شروط الخدمة الصارمة التي تفرضها، وخوارزميات المُلَكِيّة، والسياسات المُتغيّرة التي غالبًا ما تفتقر الشّفاقيّة.

هذا وقد أمعنت التّغييرات الأخيرة على منصاتٍ مثل إكس/ تويتر، وفيسبوك، وإنستغرام، وريديت، في الحدّ من قدرة الباحثين على جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، يفرض إكس/ تويتر قيودًا على عدد الرّسائل التي يمكن استرجاعها، في حين تمنع منصّة فيسبوك المستخدمين غير المُدرجين ضمن قائمة الأصدقاء من الوصول إلى الرّسائل. وتشكّل هذه القيود، إلى جانب العقبات التكنولوجيّة والتنظيميّة، تحدياتٍ كبرى تعيقُ قدرة الباحثين على تحليل المنصات الرّقميّة على نحوٍ مُجدٍ.

يصعبُ الوصول إلى البيانات. يواجه الباحثون صعوبةً في الحصول على البيانات اللازمة لدراسة خطاب الكراهية على منصات التّواصل الاجتماعيّ بسبب عوامل عدّة. فعالبًا ما تحمي هذه المنصات بيانات المُستخدمين حمايةً مُكثّمة، وتُعلّل ذلك بمخاوفها في شأن الخصوصية وبحقوق المُلَكِيّة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الحجم الهائل للمحتوى الذي يُؤلّده المُستخدمون على هذه المنصات يجعلُ عملية جمع البيانات وتحليلها يدويًا أمرًا صعبًا وغير عمليّ، ويستدعي استخدام أساليب مؤتمتة قد تتسم بالتعقيد من الناحية التقنيّة وتستلزم حشد كثير من الموارد. فالمنصات التي توفّر واجهات برمجة التّطبيقات، مثلًا، ضئيلة جدًّا، وبعضها ليس يسرّ الاستخدام. علاوةً على ذلك، فإنّ الحدود المفروضة على معدّل الطلبات التي يمكن إرسالها إلى واجهات برمجة التّطبيقات، والنماذج القائمة على الاشتراك المدفوع، تُملي على الباحثين الاكتفاء بجمع عينات من البيانات، أو اتّباع معايير صارمة، ممّا قد يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تحييز مجموعات البيانات المستخدمة في التحليل. في العام ٢٠٢٢، حاولت مجموعة من الباحثين بذلّ جهدٍ جماعيّ، من أجل تحديّ الحدود المفروضة على معدّل الطلبات، وقيود واجهات برمجة التّطبيقات، وتجميع كلّ بيانات التّدقّق العام على منصّة إكس/ تويتر (فيفير وآخرون، ٢٠٢٢). وعلى الرّغم من جهدهم الدؤوب هذا، لم يجمعوا إلاّ بيانات يومٍ واحدٍ فقط، وهو ما من شأنه أن يُبرز حجم التّحديات التي تعترض عملية جمع البيانات على نطاقٍ أوسع. ومنذُ أن استحوذَ إيلون ماسك على المنصّة، استحالَ اللّجوء إلى ممارسات مماثلة، لا سيّما بسبب التّغييرات التي طرأت على واجهات برمجة التّطبيقات.

يختلفُ ضبط إمكانية الوصول إلى البيانات من منصّة إلى أخرى. ينبغي للباحثين الامتثال لمختلف الشّروط التنظيميّة التي تنصّ عليها سياسة كلّ منصّة على حدة. وقد تباين الاعتبارات الأخلاقية والقواعد المتعلّقة بإمكانية الوصول إلى البيانات واستخدامها بين المنصات تباينًا شاسعًا. فبعضُ المنصات يفرض سياساتٍ أكثر صرامة لحماية خصوصيّة المُستخدمين، بينما يعتمدُ بعضها الآخر مقارباتٍ أكثر مرونة. ويجد الباحثون أنفسهم أمام تحدٍّ يقضي منهم تفسير هذه القواعد أثناء تطبيقها والتعامل مع هذه التّباينات، لا سيّما إنّ كانوا يريدون إجراء بحثٍ مقارنٍ يشملُ منصات عدّة.

البيانات تتغيّر. بالإضافة إلى كلّ ما أنفَذ ذكره، فإنّ الطّبيعة الديناميكيّة التي يتسمُّ بها المحتوى المنشور على هذه المنصات تُصعبُ على الباحثين دراستها دراسةً متسقةً، إذ يسهلُ على المُستخدمين حذف بياناتهم أو قد تعتمد المنصات إلى إزالتها أو تقييد الوصول إليها. ونظرًا إلى أنّ خطاب الكراهية سريعُ الانتشار، فإنّه يُوجبُ على الباحثين الوصول إلى البيانات في الوقت الفعليّ، وهو ما يزيدُ عملية البحث تعقيدًا. وعلى نحوٍ مماثل، تتسلّح حسابات البوتات الاجتماعيّة بهذه التّغرات، فتشرّ محتوى تلاعبيّ أو محتويّ يحضّ

ويكيبيديا، صُنِّفَت على أنها سلوك سامٌّ يندرجُ في إحدى الفئات الآتي تعديدها: سامٌّ، أو شديد السُّمِّيَّة، أو كلام بذيء، أو تهديد، أو إهانة، أو كراهيَّة قائمة على الهوية.

أما مهمَّة تقييم خطاب الكراهيَّة المُشتركة (بازيلي وآخرون، ٩١٠٢)، الَّتِي نُظِّمَت في إطار حملة التقييم الدلاليّ، فتطرقت إلى رصد خطاب الكراهيَّة الموجَّه ضدَّ المهاجرين والنساء على منصَّة تويتر بلغاتٍ مُتعدِّدة. وقامت هذه المهمَّة على إضافة تعليقات توضيحيَّة إلى التَّغريدات لتحديد إن كانت تبعث على الكراهيَّة تجاه النساء أو المهاجرين أم لا. ثمَّ أُضيفت إلى التَّغريدات المُصنِّفة «باعثة على الكراهيَّة»، تعليقات توضيحيَّة لتحديد إن كانت عدائيَّة أم غير عدائيَّة. أمَّا في النسخة الثَّانية من مهمَّة «رصد خطاب الكراهيَّة» (سانجوينيتي، ٢٠٢٢)، التي ركَّزت على رصد المحتوى الَّذِي ينمُّ عن الكراهيَّة في الرِّسائل المُرسلة عبر منصَّة تويتر باللُّغة الإيطاليَّة، فأضيفت تعليقات توضيحيَّة على التَّغريدات لتحديد إن كانت تعبر عن كراهيَّة أم لا، وإن كانت تحمل في طياتها أفكارًا مُنمَّطة.

أما سلسلة منافسات إكزيستس (EXISTS)، الرامية إلى تحديد مظاهر التَّمييز على أساس الجنس في الشبكات الاجتماعيَّة، والمُنظمة بين العامين ١٢٠٢ و٤٢٠٢ (رودريغز-سانشينز، ١٢٠٢، ٢٢٠٢؛ بلازا وآخرون، ٣٢٠٢)، فتركَّز على رصد مظاهر التَّمييز على أساس الجنس في التَّغريدات. واقتَرحت هذه المنافسات في نسختها للعام ٤٢٠٢^{١٥} مهمَّتين هما: تحديد التَّمييز على أساس الجنس (تصنيف ثنائيّ)، وتصنيفه، على غرار التصنيف المُعتمد في النسخ السَّابقة من المنافسة. أمَّا فئات التَّمييز على أساس الجنس، فهي الآتي ذكرها: الأيديولوجيا، والألساواة، والأفكار المُنمَّطة، والهيمنة، والتَّشبيهُ، والعنف الجنسيّ، وكره النساء، والعنف الأجنسيّ. وأدرجت مهمَّة جديدة في العام ٣٢٠٢، مرتبطة بالتوايا، وهي تنصُّ على تصنيف الرِّسائل استنادًا إلى نيَّة كاتبها (أهي مباشرة، أم منقولة، أم مُقدِّرة). وأخيرًا، أُضيفت ثلاث مهمَّات فرعيَّة جديدة في العام ٤٢٠٢، ترمي إلى معالجة مشكلة التَّمييز على أساس الجنس في الميمات، وهي: تحديد التَّمييز على أساس الجنس، وتصنيفه، وتحديد نيَّة مُعدِّ الميمات.

وقد تطوَّرت دراسة خطاب الكراهيَّة في مجال معالجة اللُّغة الطَّبيعيَّة، فارتقت من التصنيف الثنائيّ إلى تصنيفٍ أكثر تعقيدًا ودقَّة. وفي ظلِّ استمرار تنامي خطاب الكراهيَّة، واستهدافه مجموعات جديدة، وبروزه في هيئاتٍ مختلفة، بشكلٍ تحسُّن منهجيَّات وضع التَّعليقات التوضيحيَّة تحدُّيًا مستمرًّا يواجه الباحثين في هذا المجال.

25 الجامعة الوطنيَّة للتعليم عن بُعد، المجموعة المعنيَّة بمعالجة اللُّغة الطَّبيعيَّة. (٤٢٠٢). إكزيستس ٤٢٠٢: رصد خطاب الكراهيَّة القابل للشرح. متوفَّر حصرًا باللُّغة الإنكليزيَّة على الرابط الآتي: <http://nlp.uned.es/exist2024>

- **الفئة الثالثة:** الرسائل طفيفة الاستفزاز التي غالباً ما تستهدف كياناً مفرداً، ولا تستهدف حُكماً مجموعة أو مجتمعاً محدداً. وهي تستخدمُ كلمات نابية وقذرة، وعادةً ما تصدرُ في سياق التصيد، أو السخرية، أو التهكم.
- صنّفَ سالمينين وآخرون (٨١٠٢) يدويًا ٣٤١,٥ تعليقاً يحضُّ على الكراهية وردّ في فيديوهات نُشرت على منصّتي يوتيوب وفيسبوك. فأنشأوا مخطّطاً مفصلاً يشمل ٣١ فئة رئيسية، و١١ فئة فرعية، (مجموعها ٩٢ فئة). وقد انقسمت الفئات الرئيسيّة إلى سبع تصفٍ أهداف الخطاب، وأربع تصفٍ أنواع اللغات المُستخدمة فيه (الانتهامات، والترويج للعنف، والإذلال، والشتم). وتشملُ الفئات التي تصف الأهداف ما يلي:
- **التفوّذ المالي:** الكراهية الموجهة ضدّ الأثرياء والشركات، وضدّ الامتيازات التي يتمتّعون بها؛ مع الإشارة إلى نوابه في التلاعب وارتكاب الجرائم.
- **القضايا السياسية:** الكراهية تجاه الحكومة، والأحزاب السياسية والحركات السياسية، والحرب، والإرهاب، وغيوب النظام.
- **العنصرية وكره الأجانب:** التعليقات العنصرية التي تستهدف ذوي البشرة السوداء، والبيضاء، والآسيويين. والتعميمات في شأن بعض السمات، والتعليقات التي تحضُّ على كره الأجنبيّين.
- **الدين:** كلُّ ما يخضّ الدين عموماً، بما في ذلك اليهودية، والمسيحية، والإسلام سواء أكان موضوعاً للكراهية، أو هدفاً لها.
- **دولة/ دول محدّدة:** الكراهية التي تستهدف مختلف الدول، وأنظمتها، وشعوبها (في حال ذكّرت جنسياتهم)، بالإضافة إلى أحداث محدّدة، مثل الهجرة، والإقليم، والسيادة.
- **أشخاص محدّدون:** الكراهية التي تستهدف أشخاصاً محدّدين، علماً أنّ هؤلاء قد يكونون أفراداً عاديين، أو سياسيين، أو أثرياء من أصحاب الملايين، أو مشاهير، أو غيرهم من الأشخاص المعنّين بأحداث معيّنة.
- **وسائل الإعلام:** التعليقات والانفعالات العاطفية على التّحية، والتّصريحات الباطلة التي تطلقها عمداً وسائل الإعلام الفاسدة.
- **القوآت المسلّحة:** الكراهية التي تستهدف الجيش، وأجهزة إنفاذ القانون، وأسلوب عملهما، بما في ذلك السلوكيات غير الأخلاقية.
- **السلوك:** الكراهية الموجهة ضدّ العالم، والبشرية، والأفعال والأخلاقية التي تدبّر من بعض فئات المجتمع، والأفراد الجّهلة، وأولئك الذين يرتكبون بعض الأفعال، ويمتلكون عادات محدّدة.

هذا ويصف بوسكو وآخرون (٨١٠٢) ثبناً يضمُّ ٦,٠٠٠ تغريدة منشورة على منصّة تويتر، ووُصّفت عليها تعليقاتٌ توضيحية تُحدّد أيّها تُعدّ خطاب كراهية ضدّ المهاجرين. أمّا مخطّط التعليقات التوضيحية في هذا السياق، فيتضمّن تصنيفات مثل خطاب الكراهية، والعدائية، والإساءة، والسخرية، والأفكار المُتمطّعة، والحدّة (استناداً إلى التجربة). وقد بحث المؤلفون جانبين من الجوانب المساهمة في تحديد خطاب الكراهية، هما: (١) المُستهدف، الذي يجب أن يكون مجموعة أو فرداً مستهدفاً بسبب انتمائه إلى تلك المجموعة (لا بسبب سمائه الفرديّة)؛ و(٢) الفعل، أو القوّة الإنجازية للعبارة المنطوق بها، مثل بثّ الكراهية أو العنف تجاه مُستهدفٍ محدّد، أو الترويج لهما، أو تبريرهما، أو السعيّ إلى تجريد المُستهدف من إنسانيّته، أو نزع شرعيّته، أو إيذانه، أو ترهيبه.

أمّا فورتونا وآخرون (٩١٠٢)، فقد أنشأوا مجموعة بياناتٍ باللّغة البرتغالية تتألّف من ٨٦٦,٥ تغريدة. في البداية، صنّف معلّقون غير خبراء، التغريدات باستخدام تصنيف ثنائيٍّ «كراهية» في مقابل «لا كراهية». ثمّ عمد معلّقون خبراء إلى تصنيفها وفقاً لمخطّطٍ هرميٍّ مفصّلٍ متعدّد التصنيفات، يضمُّ ١٨ فئة من فئات المُستهدفين من خطاب الكراهية، بما فيها فئات غير شائعة، مثل «الأشخاص البدنيين»، و«النساء البدنيات»، و«الأشخاص القبيحين»، و«النساء القبيحات»، و«الرجال»، و«النسويات»، و«الأشخاص ذوي التوجّه الأيديولوجي اليساري». وتكمن أهميّة عمل هؤلاء المعلّقين في اكتشافهم اختلاف درجة توافق المعلّقين على فئاتٍ عدّة، ما يدلُّ على الضعوبة التي تكتنفُ تصنيف بعض أنواع خطاب الكراهية أكثر من غيرها.

وقد أضيفت تعليقات توضيحية إلى مجموعات عدّة من البيانات للاستفادة منها في عدد من المهمّات المشتركة. وفي هذا السياق، قدّم «تحديّ موقع كاغل لتصنيف التعليقات السامة لعام ٨١٠٢»^{٢٤} مجموعة بيانات تضمُّ ٥١,٠٠٠ تعليقيّاً منشوراً على موقع

24 كاغل، (٨١٠٢). تحديّ تصنيف التعليقات السامة: لمحة عامة. متوفّر حصراً باللّغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://www.kaggle.com/c/jigsaw-toxic-comment-classification-challenge/overview>

أما وقد عرفنا خطاب الكراهية، ينبغي لنا أن ننظر في كيفية تصنيفه. فالمقاربات المُتعمدة في معالجة اللُغة الطبيعيّة، حوّل التعليقات التوضيحية للكراهية، تتخذُ ثلاثة اتجاهاتٍ رئيسية هي:

- التصنيف الثنائي (كراهية مقابل عدم كراهية)؛
- خطاب الكراهية مقابل اللُغة التحقيرية أو المسيئة؛
- أنواع مختلفة من خطاب الكراهية.

ومع ذلك، سنعرّض أمثلةً توضّح أيضًا أنّ التصنيفات قد تختلف باختلاف أهداف البحث.

حدّد وارنر وهيرشبرغ (٢١٠٢) سبع فئاتٍ من التعليقات التوضيحية التي تُطبّق على الفقرات، وهي الآتي تعديدها: معاداة السامية، ومعاداة ذوي البشرة السوداء، أو الآسيويون، أو النساء، أو المسلمون، أو المهاجرون أو أي نوع آخر من أنواع الكراهية. ووفقًا لهذين المؤلفين، فإنّ كل فكرة مُنمطة تمتاز بمقوماتٍ لغوية (مثل الألقاب المؤلفة من كلمة واحدة، والعبارات، والمفاهيم، والاستعارات، والمقارنات) تُستخدم لإبداء الكراهية. فعلى سبيل المثال، قد يشير خطاب الكراهية الذي يستهدف ذوي الأصول الآتينية إلى عبور الحدود أو التحديد القانوني. ويتبع الباحثان كوكوك ووانغ (٣١٠٢) هذا النهج من خلال تحديد إن كانت التغيرات عنصرية بحق ذوي البشرة السوداء أم لا.

وصنّف الباحثان وسيم وهوفي (٦١٠٢) نحو ٥٠٠٦١ تغريدة ضمنَ فئاتٍ ثلاث هي، تغيرات عنصرية أو تمييزية على أساس الجنس، أو تغيرات لا ينطبق عليها كلا الوصفين. أما مستو وآخرون (٦١٠٢)، فقد جمعوا بياناتٍ جغرافية موسومة من تويتر بغية رسم خريطة الكراهية، فحدّدوا المواضيع حيث تنتشر خمسة أنواعٍ مختلفةٍ من المحتوى الذي يحضّ على الكراهية، وهي: رهاب المثلية الجنسية، والعنصرية، والتمييز على أساس الجنس، ومعاداة السامية، والاستهزاء بالإعاقة. في المقابل، حدّد ديل فيغنا وآخرون (٧١٠٢)، ستّ فئاتٍ يندرج تحتها خطاب الكراهية وهي: الدين، والإعاقة، والوضع الاجتماعي، والسياسة، والعرق، وقضايا الجنس والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى فئاتٍ أخرى. في حين أدرج الباحثان غامباك وسكيدار (٧١٠٢) التغيرات في أربع فئاتٍ مُسبقة التحديد وهي: العنصرية، أو التمييز على أساس الجنس، أو كلاهما (أي العنصرية والتمييز على أساس الجنس معًا)، أو خلوّ التغريدة من خطاب الكراهية. وفي ما يخصّ الفئة التي تجمع بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس—أي «كلاهما»—فهي تُعتبر أساسية لإظهار تقاطع هوية الفرد المقصود في هاتين الفئتين.

وقد قدّم جيبرت وآخرون (٨١٠٢)، مجموعة بياناتٍ عامّة مأخوذة من منشوراتٍ في المنتديات، وتتضمّن تعليقات توضيحية على كلّ جملةٍ على حدة، لتمييزها بين مُعبّرة عن كراهية وغير مُعبّرة عن كراهية. وكانت الجملة تُوسم بأنها معبرة عن كراهية، إذا اجتمعت فيها الشّروط الثلاثة آنفة الذكر وهي: هجوم متعمّد، يستهدف فئة محدّدة من الأشخاص، وتُثيره جوانبٌ تُشكّل هوية تلك الفئة.

وجمع شارما وآخرون (٨١٠٢) مجموعة مؤلّفة من ٥٠٠٩ تغريدة تحتوي على خطابٍ ضارّ، وأضافوا إليها يدويًا، تعليقاتٍ توضيحية تستند إلى درجة الكراهية التي تمّ عنها التغريدة؛ وأكّدوا، بذلك، أنّ لحدّة الخطاب الضارّ طيفًا واسعًا.

- **الفئة الأولى:** خطاب الكراهية الذي يكون إما عامًّا وإما مُستهدفًا مجموعة محدّدة، وغالبًا ما لا يكون له هدف يُبرره. ويؤكّد المؤلفون أنّ الكراهية والسلوك العنيف، اللذين يستهدفان مجموعة محدّدة، هما أمضى أثرًا من الاتهامات أو حوادث العنف الفردية. ويُظهِر السياق أنّ المتكلّم يتعمّد المسّ بشعور الانتماء العائدي (المُتطرف)، ممّا قد يؤدي إلى إثارة ردّ فعل عنيف.
- **الفئة الثانية:** المراح السبيري (ويشمل الاتهامات، والتهديدات، واستخدام اللُغة العدائية/ الاستفزازية للتعبير عن الاختلاف في الرأي، وغيرها)، والمبارزة اللفظية. وتعدّ الكراهية المُندرجة في هذه الفئة أقلّ حدّة منها في الفئة الأولى. فهي مؤذية للمشاعر، لكن، ليس إلى حدّ إثارة ردود فعل عنيفة. وهي قد تكون استفزازية إلى حدّ كبير في حال استهدفت أفرادًا بدلًا من أيديولوجيات، أو مجتمعات/ جماعات برمتها.

الفئات الحالية المُستخدمة في رصد خطاب الكراهية عبر معالجة اللّغة الطّبيعيّة

روزر مورانت

بات رصد خطاب الكراهية مهمّةً راجعةً في مجال معالجة اللّغة الطّبيعيّة (فورتونا ونونز ٨١٠٢، جهان وأوساله ٤٢٠٢). فقد شهدت السنوات الأخيرة تناميًا في إنشاء مجموعات البيانات (بوليتو وآخرون، ١٢٠٢). ويعود تاريخ استحداث إحدى أولى مجموعات البيانات إلى العام ٢١٠٢ (وارنر وهيرشبرغ، ٢١٠٢). ومنذ ذلك الحين، أنشئت مجموعات بيانات كثيرة، وهو ما قد يعكس شيوع التعبير عن الكراهية مرور السنين، حتّى طال مختلف شرائح المجتمع.

ولكن، كيف عرّف مجتمع معالجة اللّغة الطّبيعيّة خطاب الكراهية؟ أثر شميت وويغاند (٧١٠٢) في ورقتهما البحثية المعنونة «استطلاعٌ حول رصد خطاب الكراهية باستخدام معالجة اللّغة الطّبيعيّة»، اعتماد مصطلح «خطاب الكراهية» لأنّه يتخذ مفهومًا شاملًا لمختلف أنواع المحتوى المُهين الذي يكتبه المستخدمون. وتبنيًا تعريف نوكليري (٢٠٠٢)، الذي يعتبر خطاب الكراهية «أي نوع من التّواصل الذي يحطّ من شأن شخص أو مجموعة على أساس صفاتٍ محدّدة مثل العرق، أو اللون، أو الانتماء الإثني، أو النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسيّة، أو الدين، أو غير ذلك من الصّفات». أما جيرت وآخرون (٨١٠٢)، الذين طوّروا أول مجموعة بياناتٍ عامّةٍ مأخوذة من منشوراتٍ في المنتديات الناطقة باللّغة الإنكليزيّة، ووضّحوا لكلّ جملةٍ منها على حدة تعليقات توضيحية حول خطاب الكراهية، فقد أشاروا إلى أنّ غالبية الأبيئات التي استندوا إليها (نوكليري، ٢٠٠٢؛ ديوريتش وآخرون، ٥١٠٢؛ جيتاري وآخرون، ٥١٠٢؛ نوباتا وآخرون، ٦١٠٢؛ سيلفا وآخرون، ٦١٠٢؛ ديفيدسون وآخرون، ٧١٠٢)، عرّفت خطاب الكراهية على أنّه: (أ) هجوم متعمّد، (ب) يستهدف فئة محدّدة من الأشخاص، (ج) وتحضّ عليه جوانب فعلية أو مُتصوِّرة تُشكّل هوية تلك الفئة.

وتغير وآخرون (١٢٠٢)، الذين عملوا على نماذج رصد خطاب الكراهية، اعتمدوا التّعريف الآتي: «الاعتداء الذي يستهدف فئةً محميّةً أو أفرادها بسبب انتمائهم إليها». وتختلف الفئات المحميّة التي أوّردوها في بحثهم عن الفئات المذكورة في وثائق أخرى من هذا النوع، وقد عرّفوها على النحو التالي: «تحدّد الفئات المحميّة بناءً على العمر، أو الإعاقة، أو الهوية الجنسيّة، أو الوضع العائلي، أو الحمل، أو العرق، أو الأصول الوطنيّة أو الإثنيّة، أو الدين، أو الجنس، أو الميول الجنسيّة».

وفي هذا الصّد، تقدّم وكالة الأتحاد الأوروبيّ للحقوق الأساسيّة (٣٢٠٢) تصنيفًا نموذجيًا لخطاب الكراهية يستند إلى طابع المحتوى المنشور الذي يحضّ على الكراهية. وتحدّد الدّراسة خمس فئاتٍ رئيسةٍ للكراهية عبر الإنترنت، لا تحلّ إحداها محلّ الأخرى:

- **التّحريض على العنف أو التّمييز أو الكراهية:** يشير إلى المحتوى الذي يحضّ الجمهور أو يحفّزه علانيّةً على ارتكاب أعمال عنف، أو التّصرّف بأسلوب تمييزي، أي معاملة شخصٍ ما معاملةً مختلفةً بسبب امتلاكه صفةً محميّةً (مُتصوِّرة)، أو التّصرّف بأسلوبٍ ينمّ عن الكراهية، سواء مُحادثةً أم كتابيّةً.
- **التّشهير:** وهو هجوم على قدرة فردٍ أو أكثر، أو شخصيّة، أو سمعته بسبب (تصوّر) انتماؤه إلى فئةٍ محدّدة، أو «بسبب صفاته الشخصيّة [المحميّة] الحقيقيّة أو تلك المنسوبة إليه»، وذلك وفقًا لما ورد في التّوصية الصّادرة عن مجلس أوروبا.
- **اللّغة المُسببة:** وهي لغة «مؤذية، أو مهينة أو بذينة»، مثل الإهانات التي تشير إلى السّمات المحميّة.
- **الأفكار المُنمّطة السّلبية:** وهي بعض السّمات أو الخصائص السّلبية التي «تحمل دلالةً سلبيةً وتُنسب إلى فئةٍ اجتماعيّةٍ وإلى أفرادها» على أساس سماتٍ محميّة.
- **نوع آخر من المحتوى الذي يحضّ على الكراهية:** ويشمل دعم أيديولوجيات الكراهية أو إنكار الهولوكوست.

وقد جرى تدريب أداة الذكاء الاصطناعي باري، التي طُوِّرت في إطار مشروع استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التلاحم الاجتماعي، ونشر التراسل الإيجابي وإحلال السلام من خلال تعزيز التعاون، والتبادل، والتضامن، من خلال وضع تعليقاتٍ توضيحيةٍ يدويةٍ على البيانات وفقاً لمنهجيةٍ تفصيليةٍ لرصد خطاب الكراهية، تتضمن أربع فئاتٍ رئيسة، هي:

- **المبالغة، والإسناد، والتحريف، والتعميم**
وهو خطاب الكراهية الذي يستهدف مجموعةً بأكملها، من خلال إسقاطٍ تعميماتٍ سلبيةٍ عليها، أو بثّ معلومات خاطئة عنها، أو إسناد أفعالٍ أفرادٍ أو حوادثٍ معزولةٍ إليها.
- **الشتم، والإهانات، والتحقير، والتجريد من الإنسانية**
وهو استخدام لغةٍ مهينة، أو مجردةٍ من الإنسانية، أو تحقيريةٍ لاستهداف مجموعةٍ ما.
- **خطاب العداوة/الحرب، أو التهديد بالعنف، أو الاعتداء، أو الإيذاء**
خطاب يصوّر مجموعةٍ ما على أنها تشكل تهديداً أو عدواً، ممّا يوجِّع الأعمال العدائية بحقها ويحضّ على النزاع أو الإيذاء.
- **التجسيد الرمزي**
وهو استغلال التعبير عن هويةٍ بشكلٍ سلبيٍّ من خلال إقرانها بسمةٍ غير مُستحبة، أو التقليل من شأن أفرادها.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ هذا التحوّل نحو الرصد بالذكاء الاصطناعي لا ينفي الحاجة إلى الاستفادة من الخبرة البشرية. لذا، تواصل المؤسسة دمج الإشراف البشريّ في أعمال الرصد لضمان الدقّة، وفهم السّياق، وتطبيق أساليب الرصد تطبيقاً أخلاقياً. هذا وتستلزم عمليات رصد خطاب الكراهية ومراقبته وتحليله المُجدية أتباع مقارنة شاملة تجمعُ بين البحث التقليدي والابتكار الرقمي، ممّا يتيح توثيقاً وتدخلاً أكثر دقّة، ويروج لخطابٍ اشتماليٍّ قائمٍ على الحقوق في الفضاءات الرقمية.

وتُستخدم نظرية الاستجابة للمفردة من أجل قياس حساسية المعلقين، وهي تُقدّم رؤيةً أكثر دقةً تراعي فروقات كلٍّ منهم الفرديّة. ومن شأن هذا الخيار المنهجيّ أن يُخوّلنا تقييم احتماليّة اعتماد أحد المعلقين تصنيفاً محدداً انطلاقاً من هويته، على نحو يتخطى محدودية مفهوم الخطأ والصواب.

وقد شملت دراستنا أكثر من 50,000 تعليقي أُخذت عن وسائل التواصل الاجتماعيّ، وصنّفها نحو ٠٠٠,٠١ معلق. ومن خلال توظيف نظرية الاستجابة للمفردة، أظهرت الدراسة أن المعلقين يُدون حساسيةً أكبر تجاه خطاب الكراهية الذي يستهدف الفئات التي ينتمون إليها. وقد اعتُمدت ثلاث تقنيّاتٍ مختلفةٍ لقياس الحساسية من زوايا متعدّدة، فكشفت النتائج أن العرق الذي ينحدر منه المعلقون، يؤثر تأثيراً جوهرياً في تلقّيهم خطاب الكراهية الذي يستهدف الجماعات العرقية المختلفة. وأظهر التحليل أن المعلقين الأمريكيّين المُحدّذين من أصول أفريقيّة أكثر ميلاً إلى تصنيف التعليقات التي تستهدف أفراداً من ذوي البشرة السوداء خطاباً كراهيةً من تلك التي تستهدف أعراقاً أخرى.

وتوكّد هذه النتائج على أهمية مراعاة هوية المعلق في عملية تصميم نماذج تعلّم الآلة وتنفيذها، فمن شأن ذلك أن يؤثر في بيانات التدريب، ثم في سلوك الخوارزميات. ويساعد فهم حساسية المعلقين في التخفيف من حدة التحيّزات الخوارزمية وفي تعزيز إنصافها. لذا، ينبغي للباحثين أن يدرّسوا، لاحقاً، مظاهر تفاعل هوية المعلق مع أنواع أخرى من المحتوى وفي سياقاتٍ مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد أجريت فعلاً في الولايات المتحدة، ويمكن تطبيق المقاربة نفسها في مناطق جغرافيّة أخرى. لذا، فإننا ندعو إلى تحسين تمثيل هويّات المعلقين المختلفة وإلى مراعاتها عند إنشاء مجموعات البيانات وتصميم الخوارزميات، وذلك بغية ضمان إنصاف الأنظمة المؤتمتة ودقّتها.

واظبت مؤسسة هرانت دينك، على مدار العقد المنصرم، صقل منهجيّتها في رصد خطاب الكراهية، فطوّعتها لتستوعب تعقيدات المشاهد الإعلاميّة الأخذة بالتزايد، وتنامي دور المنصّات الرقمية في تشكيل الخطاب العام. في البداية، صبّت المؤسسة جهودها على وسائل الإعلام المطبوعة، فتهيّأت، بذلك، قاعدةً أساسيةً لفهم أهامط خطاب الكراهية وسردياته في تركيا. ولكن، بعد أن فرضت الفضاءات الرقمية نفسها ساحةً رئيسةً للنقاش العام، أصبحت محدودية أساليب الرصد التقليديّة أمراً محسوماً. ونتيجة الحجم الهائل للمحتوى المتوفّر على الإنترنت، وسرعة تفشّي الخطاب الضارّ، والطبيعة المتغيّرة لخطاب الكراهية -هما في ذلك التعبير عن المشفّرة والمبطنّة- وجبّ تبني أساليب وأدوات تقنية جديدة لرصد خطاب الكراهية وتحليله على نحو مُجدٍ أكثر.

هذا وقد جعلّ تنامي حجم المحتوى الرقميّ وإزدياد سرعة انتشاره، ديمومة الرصد اليدويّ مستحيله؛ في حين فرض تزايد خطاب الكراهية تعقيداً وتفشيّاً، ضرورة أتباع مقاربة أكثر تقدماً وقابليّة للتطوير. وإذ أدركت مؤسسة هرانت دينك هذه التحدّيات، وسّعت نطاق جهودها، من خلال التعاون مع جامعتيّ البوسفور وسابانجي، ليشمل وسائل التواصل الاجتماعيّ وعمليّات الرصد المُسرّبة بالدكاء الاصطناعيّ، فطوّرت، المؤسسة أداةً قائمةً على تعلّم الآلة اسمها باري (Pari) يُنأط بها رصد خطاب الكراهية وتحليله في النصوص التركيّة والعربيّة.

لكن هذا التحول لم يكن تحولاً تقنياً فحسب، بل كان ثمرةً مسارٍ طويلٍ من النقاشات المستفيضة، والأبحاث المُكثّفة، والتّحسين المُستمرّ، المُستند إلى خبرة المؤسسة التي راكمتها على مدى عقدٍ من الزمن في مجال رصد خطاب الكراهية. وتقوم فئات خطاب الكراهية، المُعتمدة في رصده المُسرّب بالدكاء الاصطناعيّ، مقام الإطار البنيويّ الذي يُحدّد هذا النوع من الخطاب، ويراعي، في ذلك، الفروقات اللغويّة والاجتماعيّة والسياقيّة الدقيقة. وقد وُضعت هذه الفئات بعد إجراء نقاشاتٍ مُفضّلة وأبحاثٍ متداخلة الاختصاصات، واعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، بغية ضمان استيعابها مختلف أشكال خطاب الكراهية على نحو مُجدٍ، وإبلاء حريّة التعبير الأولويّة في آنٍ معاً.

أهمية هوية المعلق في نماذج رصد خطاب الكراهية

كلوديا فون فاكانو

يستلزم بناء نموذج مُحكمٍ وشفافٍ من تعلّم الآلة، تتبّع عددٍ من الجوانب الرئيسية، مثل تمثيل البيانات، والتعليقات التوضيحية، والتحيّز، وقابلية التفسير. ويؤدّي كلٌّ من هذه الجوانب دورًا حاسمًا في ضمان موثوقية النموذج وإنصافه. وتعدّ البيانات الأساس الذي يُبنى عليه أيّ نموذج جيد. ولا بدّ من أن تكون البيانات المستخدمة في تدريب نموذج تعلّم الآلة ممثلةً للسبنايوها الواقعية التي سيعمل النموذج فيها، أي أن تعكس تنوع الحالات والمتغيرات التي يتوقّع أن يواجهها النموذج انعكاسًا دقيقًا. لذا، فمن شأن الإخفاق في إنشاء مجموعة بيانات تمثيلية أن يُفاقم التحيزات حدّةً. ومن أجل التغلّب على هذه المشكلة، ينبغي اعتماد مقاربة اشتمالية في أثناء عملية جمع البيانات، تتضمن مجموعةً واسعةً من نقاط البيانات المستقاة من ديموغرافيات، وظروف، وتباينات متنوّعة. هذا ويُمكن تحقيق مزيد من التوازن من خلال اعتماد تقنيات مُحدّدة مثل الإفراط في أخذ عينات من الأقليات والفئات المهمّشة.

وعند الفراغ من إعداد مجموعة البيانات وفقًا للتصميم المقصود، يبرز تحدّي آخر هو التعليقات التوضيحية. فالمعلقون يصنّفون البيانات التي تتعلّم منها نماذج تعلّم الآلة، وقد تطرّق تفسيراها لها تحيزات كثيرة. وهذه التحيزات قد تنبع من خلفية المعلق الثقافية، أو عرقه أو انتمائه الإثني، أو دينه، أو موطنه، أو مواطنيته أو وضع هجرته، أو هويته الجنسية، أو ميوله الجنسية، أو عمره، أو عاقبته أو غيرها من تصنيفات الفئات المُستضعفة التي تحظى بالحماية. وتطبع هذه الهويات الفريدة تجارب الأفراد الشخصية، وتساهم في تكوين نظرتهم إلى العالم. ومن شأن هذه النظرة أن تُؤثّر في طريقة استيعاب كلِّ منهم للبيانات، وتفسيره وتصنيفه إيّاها، ومنها على سبيل المثال تعليقٌ وارد على إحدى منصات التواصل الاجتماعي. فقد يعجز أحد المعلقين عن فهم دلالة سلبية مُضمرة بسبب سياقهِ الشخصي والثقافي. لذا، فإنّ هذا التباين قد يؤثّر في عملية تعلّم النموذج.

تقوم إحدى المنهجيات المُجدية في سبيل تذليل هذه المشكلة على الجمع بين التعلّم العميق وأحد أطر العمل مثل نظرية الاستجابة للمفردة. وفي هذا الصدد، تُوفّر مقاربة «بناء التداير» التي طرحها مارك ويلسون، طريقةً ثنويةً لتحليل البيانات التي يخرج بها المعلقون. فمن شأن هذه المقاربة أن تساهم في فهم احتمالية تصنيف أحد المعلقين لمفردة محدّدة بطريقةٍ معيّنة، استنادًا إلى تحيزاتهِ الشخصية وسماتِ المفردة نفسها. ويمكننا الاستفادة من نظرية الاستجابة للمفردة، فنُحسّن فهمنا لبعض التحيزات وضبطها، في مُقابل الرؤى الأخرى المُعتدّة في عملية تصنيف البيانات. فعلى سبيل المثال، إن كان غالبية مصنّفي مجموعات البيانات هم من الرجال ذوي البشرة البيضاء، يُمكننا، في المقابل، تعزيز التفسيرات التي طرحها الأقليات، وذلك لضمان تحسين مستوى حساسية النموذج.

وفي دراسة عنوانها «تقييم حساسية هوية المعلق عبر استخدام نظرية الاستجابة للمفردة: دراسة حالة على ثبّت من خطاب الكراهية» (ساتشديفا وآخرون، ٢٠٢٠)، مُعِن النظر في تأثير هوية المعلق في تصنيف الأخطأ في مجموعة من البيانات المُستخدّمة لتدريب خوارزميات تعلّم الآلة، على أنّ التركيز، في ذلك، يُصبّ على تحديد خطاب الكراهية وقياسه تحديداً. وقد استخدمنا، لهذه الغاية، نظرية الاستجابة للمفردة بغية مُتّجة وقياس حجم تأثير هويات المعلقين الديموغرافية في حساسيتهم تجاه أنواع مختلفة من خطاب الكراهية.

وفي هذا الصدد، نقتح اعتبار الأحكام التي يُطلقها المعلقون حساسيةً بدلاً من اعتبارها تحيزًا. فهذا التّأثير المُستحدث إنّما يُقرّ بالذاتية الكامنة في تنفيذ بعض المهام، مثل تصنيف خطاب الكراهية، حيثُ يُمكن لهويات المعلقين الشخصية أن تُفضي إلى اختلافات في تلقّي المحتوى وتفسيره على حدّ سواء.

في عملية تكوين المعنى. هذا ونستعين أيضًا بالمعرفة العامة، والتناص، والإحالات الضمنية من أجل الإحاطة بمستويات الدلالية التي يوظفها النص.

إدًا، تسلط هذه التحذبات الضوء على الحاجة إلى اتباع مقاربات متداخلة الاختصاصات في شأن التعليقات التوضيحية، تجمع رؤى مستقاة من اللسانيات، والعلوم الاجتماعية، والمجالات الحاسوبية، بهدف صقل منهجيات التعليقات التوضيحية وتحسين أداء النماذج.

التعليق التوضيحيّ البشريّ على خطاب الكراهية: المنافع والتّحديات

آيسجان تيرزي أوغلو، وديدار أكار

تتسم عملية التعليق التوضيحيّ على خطاب الكراهية بالتعقيد والدقّة، وتتأثر بعوامل متعدّدة، منها محدودية توفّر سياق الرّسالة، والاختلافات في المخططات الخاصّة بالتعليقات التوضيحية، وتنوع وسائل تجميع البيانات، والمخاوف المرتبطة بوجودها. وخلال عملية التعليق التوضيحيّ، غالباً ما تُعزى الخلافات في شأن الحسم باحتواء قولٍ خطابٍ كراهية أو عدمه، أو تحديد درجة الإساءة فيه، إلى غموض القول نفسه، أو إلى آراء المعلقين الشّخصية، وتحيّزاتهم، وتجاربهم (نوفاك وآخرون، ٢٠٢٠).

وقد دفعت هذه التّحديات الباحثين إلى وضع مقاييس أداء من شأنها تقييم نسبة التوافق بين المعلقين، والجودة العامّة لنموذج رصد خطاب الكراهية. وفي هذا الصّد، نُشر، مؤخّراً، عملٌ أكاديميٌّ سلط الصّوء على العلاقة القائمة بين خلفيّة المعلقين الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وأهمّاتهم في التعليق. وبغية الحدّ من تأثير هذه الاختلافات، يخضع الملقون لجلسات تدريب مكثّفة، يتخلّلها طرح كثير من الأمثلة الواقعيّة. ومن بين الحلول المطروحة للتخلّص من هذه المشكلة، هو أن يعمل المعلقين، في فريقٍ من اثنين، أو أن يجتمعوا دورياً لمناقشة الأقوال المثيرة للجدل (كوكون وآخرون، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من أنّ انتفاء الخلافات بين المعلقين في عملية التعليق التوضيحيّ غالباً ما يُعتبَر «المعيار الذهبيّ» المثاليّ، تُدرك أنّ تحقيق الإجماع المطلق أمرٌ بعيد المنال، ومردّه تنوع خلفيات المعلقين ووجهات نظرهم. وتفاقم عوامل شتّى ضامناً موثوقيّة المعلقين في ما بينهم، وموثوقيّة كلّ منهم على حدة، ومنها انتفاء المعلومات السّياقية المناسبة، وتغيّر آراء المعلقين ومواقفهم مع مرور الوقت. لذا، تبرز الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة ومفضّلة، مصحوبة بأمثلة عمليّة لتقليص حجم الخلافات وتعزيز الانساق في التعليقات التوضيحية (أرويو وويلتي، ٥١٠٢).

وفي المشاريع الرّامية إلى تطوير حلولٍ قائمة على الذّكاء الاصطناعي لرصد خطاب الكراهية، فإنّ لعمل المعلقين تأثيراً مباشراً وجوهرياً في أداء الخوارزميات المُبتنّية منها وفي دقّتها على حدّ سواء، لأنّ قراراتهم تُحدّد شكل مجموعة بيانات التدريب الأساسيّة المُولّدة للخوارزميات. ومع ذلك، لا تُعدّ عملية التعليقات التوضيحية بسيطةً أو واضحة. ولعلّ أحد أكثر العوامل الّذي يُفاقمها تعقيداً، هو التداخل بين هوية المعلقين ومسار اتّخاذهم القرارات.

ولا عجب أنّ تشكّل هوية المعلق بعداً أساسياً يجب اعتباره عاملاً من العوامل المؤثّرة في عملية التعليق التوضيحيّ. ولا تُعدّ هوية الملقّ عنصراً محايداً، لأنّها تُطع إدراك الملقّ لخطاب الكراهية وتصنيفه إياه. فخلفيّة الملقّ الإثنية، أو السّياسية، أو العائليّة قد تجعله شديد الانتباه لنوعٍ معيّن من أنواع خطاب الكراهية، ومُتغافلاً عن أنواعٍ أخرى. وعلى المنوال نفسه، قد تدفع خلفيات الملقّ المهنيّة أو التعليميّة إلى أخذ في الحسبان شواغلٍ مُختلفة عند اتّخاذها قراراً ما. فعلى سبيل المثال، قد يتردّد الملقّ، المطلع على إجراءات تدريب الذّكاء الاصطناعي، في التعليق على حالةٍ مُلتبسّة من خطاب الكراهية، خوفاً من أن يُدرّب الخوارزمية على تصنيف خطابٍ محايدٍ خطابٍ كراهية، وهو ما قد يُسبّب توليد نتائج إيجابيّة خاطئة. لذا، وعلى الرّغم من أنّ اتّخاذ الملقّ الموضوعيّة موقفاً معرفياً هو أمرٌ مُحبّد، فهو يحمل في طياته سلبياتٍ مختلفة، على غرار إغفال الأشكال المُبهمة من خطاب الكراهية في ظلّ انتفاء أيّ معلوماتٍ سياقيّةٍ صريحةٍ أو كافيةٍ حوله.

وكما الاختلافات في خلفيات المعلقين، كذلك التباينات في تفسير العلامات غير اللّغويّة تُشكّل عائقاً كبيراً يحول دون تحقيق التوافق في ما بين المعلقين. فنحن، البشر، لا نكتفي بالمحتوى اللّغويّ فحسب عند تفسيرنا النصوص، بل نستعين أيضاً بوسائلٍ أخرى مثل العناصر المرئيّة من قبيل الصّور، والميمات، والرموز، وعلامات التّرقيم، والرموز التعبيريّة، الإيموجي، وغيرها، الّتي لها تأثيرٌ بالغٌ

تأثير التباينات التعريفية لخطاب الكراهية في مجموعات البيانات

أرزوجان أوزغور

في ظلّ تفضي خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعيّ، تلجّ الحاجة إلى تطوير أساليب مؤتمتة تؤوّل إلى التعرّف على خطاب الكراهية ومكافحته، وهي حاجة يفرضها حجم البيانات الهائل الذي يتعدّر، بسببه، الاكتفاء بالأساليب اليدوية. أمّا جودة الأساليب المؤتمتة وموثوقيتها فتعتمد اعتماداً كبيراً على مجموعات البيانات المستخدمة في تدريب هذه النماذج. وتعتبّر إضافة التعليقات التوضيحية من أجل رصد خطاب الكراهية، مهمة معقّدة، وذلك بسبب طبيعة الخطاب الذاتية المحتملة.

ومن شأن الصعوبة في وضع تعريف واضح لخطاب الكراهية، أن تُعترّ عملية صياغة المبادئ التوجيهية للتعليقات التوضيحية. وعليه، فإنّ المبادئ التوجيهية المتليّسة تزيد من ذاتية هذه التعليقات، ممّا يؤدي إلى بروز مجموعات بيانات ومادج شديدة التحيز. هذا ويصعب الوصول إلى اتفاق يُرضي جميع المعلقين (مادوكوي وآخرون، ٢٠٢٢)، ممّا يولّد مجموعات بيانات غير متسقة في تصنيفها. وقد تبين، أيضاً، أنّ التغيرات نفسها، ضمن مجموعة البيانات ذاتها، قد تحمل تصنيفات مختلفة (أوال وآخرون، ٢٠٢٢). ومن بين الاستراتيجيات التي يعتمدها الباحثون للتخفيف من وطأة هذا التحدي، إدراج وحدات البيانات (مثل التغيرات) التي يتفق أكثر من معلقٍ على تصنيفها. فعلى سبيل المثال، خلال المهمّات المشتركة التي نُفذت مؤخّراً من أجل رصد خطاب الكراهية في النصوص المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعيّ، اقتصرّت مجموعات التدريب والاختبار على التغيرات التي نالت ثلاثة تعليقات توضيحية على الأقلّ (أربن وآخرون، ٢٠٢٣؛ أولو دوغان وآخرون، ٢٠٢٢).

وعلى الرّغم من كثرة مجموعات البيانات المُضمّنة تعليقات توضيحية في شأن خطاب الكراهية، سجّل تراجع في أداء النماذج القائمة على تعلم الآلة عند اختبارها على مجموعات البيانات التي تختلف عن تلك التي دُرّبت عليها، وهو ما يوضّح أنّ تعريفات خطاب الكراهية والمبادئ التوجيهية للتعليقات التوضيحية المختلفة تحوّل دون قابلية تعميم النماذج المطوّرة (سوامي وآخرون، ٢٠٢١).

ويكمنُ التحدّي الآخر في قابليّة التفسير. فالمقاربات المستندة إلى الشبكات العصبية غالبًا ما تفتقر الشفافية في اتّخاذها للقرارات، لذا، يَصُعبُ فهم السبب الذي تُصنّف على أساسه رسالة ما في خانة الحصّ على الكراهية. وعلى الرّغم من توقّر حلول مختلفة مثل آليات إسناد السمات أو الآليات القائمة على الانتباه، فإنّ تطبيقها دونّه مشاكل جمة. إضافة إلى ذلك، يشكّل تعزيز شفافية القرارات التي تتوصّل إليها هذه النماذج عاملًا رئيسًا لضمان دقّتها وحُسن توظيفها الأخلاقيّ، لذا، فإنّ هذه المسألة يستدعي إبلأها اهتمامًا أكبر، وإجراء المزيد من الأبحاث حولها.

وفي سبيلٍ تذييلٍ هذه التحدّيات، ترمي الأقسام الآتية من هذا التقرير إلى تبيان دور التّقنيات الرّقمية في رصد خطاب الكراهية، وغيره من المفاهيم المتشعبة منه التي تعترض رصدها تحدّيات مشابهة.

وتأتي هذه التطورات في ظلّ مناخٍ سياسيٍّ مشحونٍ في الولايات المتّحدة، عقب إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للبلاد. فصورُ بعض أبرز الرؤساء التنفيذيين في قطاع التكنولوجيا، بمن فيهم زوكربيرغ وإيلون ماسك، وهم يقفون خلف ترامب في حفل تنصيبه، أثارت المخاوف في شأن انحياز هذه المنصّات لأولويات الحكومة. وتثير هذه الصور تساؤلاتٍ حول المتحكّم المستقبليّ بهذه المنصّات، وتطرّح أسئلةً جدّيةً حول قدر الاستقلالية الذي ستحافظ عليه هذه الشّركات أثناء صياغتها للسياسات وتنفيذها للتدابير المتعلقة بخطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة.

أمّا وقد أمعنا النّظر في السياسات المختلفة في شأن خطاب الكراهية، تنتقلُ الآن إلى الحديث عن التّحديات العمليّة التي تعترض تحديد خطاب الكراهية وتحليله. فمكافحة خطاب الكراهية المُجدية تستلزم فهم التّدابير المنصوص عليها في السياسات، وتطوير أساليبٍ رصدٍ مُحكّمة تراعي الدّاتيّة، وإمكانية الوصول، ودقائق الفروقات السّياقيّة على حدّ سواء.

ونظرًا إلى تعدّد الفئات المستهدفة بخطاب الكراهية، وإلى اعتماده على السّياق، تُعتبر سُبلُ رصده وتصنيفه أحد أبرز الجدالات الدّائرة في هذا المجال. وحتى عند العمل على مجموعات بياناتٍ تستند إلى تعريفاتٍ دوليّةٍ شاملة، قد يصعب تصنيف خطابٍ معيّنٍ خطابٍ كراهية. ولعلّ ما يزيدُ هذا التّحدّي صعوبةً هي الحاجة إلى مراعاة عوامل كثيرة، مثل السّياق الذي صدر فيه الخطاب، وهويّة المسؤول عن تأليفه، وديناميكيات القوّة التي يعكسها، والجمهور الذي يستهدفه، ووسيلة نشره، ونبرته، وطريقة تلقّيه، بالإضافة إلى آثاره المحتملة. علاوةً على ذلك، فإنّ بعض العناصر الأكثر صعوبةً في القياس، مثل الأعراف الثقافيّة في المجتمع الذي يصدر الخطاب فيه، والدلالات التاريخيّة لبعض الكلمات المُستخدمة، تؤدّي دورًا جوهريًّا في رصد خطاب الكراهية.

يعتمد الباحثون تصنيفاتٍ مختلفةً بغية تحليل خطاب الكراهية، لكنّ الجهد البشريّ، يبقى أساسيًّا في عمليّة الرصد. وحتى التّحليل اليدويّ الذي يجريه مَنْ يُلْمُ بالسّياق الثقافيّ وديناميكيات القوّة، فقد يُفضي إلى نتائج ذاتيّة. وفي ظلّ ارتفاع نسبة استخدام منصّات التّواصل الاجتماعيّ، أصبحت هذه المنصّات تشكّل فضاءً واسعًا ينتشر فيه خطاب الكراهية. ونظرًا إلى الحجم الهائل للمحتوى المتداول عليها، يصبح التّحليل اليدويّ غير كافيٍ (بل مستحيلًا) في هذه الفضاءات. لذا، برزت الحاجة إلى (أو بالأحرى، برزّ وجوب) الاستعانة بالتكنولوجيا. لكنّ أهميّة عمليّة الرصد باستخدام الذكاء الاصطناعيّ، وبالاعتماد على تعلّم الآلة، فرضت تحديّاتٍ جديدة تُضاف إلى التّحدّيات القائمة أصلاً. فعلى سبيل المثال، قد يتراجع أداء النّماذج المدرّبة على مجموعة بياناتٍ معيّنَةٍ عند تطبيقها على مجموعات بياناتٍ أخرى، ولو اعتمدت فيها التّعريفات نفسها. لذا، تنشأ هذه التّباينات من الاختلافات في توزيع البيانات عبر أبعادٍ متعدّدة مثل التوقيت، والمنصّة المستخدمة، والموضوعات المطروحة. ونظرًا إلى أنّ أهميّة وحدها عاجزة عن تمييز طبيعة الخطاب الدّقيقة والخاصة بالسّياق، لا يزال الباحثون الذين يستخدمون أدوات معالجة اللّغة الطّبيعيّة (NLP) والذكاء الاصطناعيّ يسعون إلى إيجاد أساليبٍ أكثر دقّة لرصد خطاب الكراهية، على الرّغم من أنّ هذه الأدوات المُستخدمة تمتاز بتطوّرها السّريع.

أعاقّت محدوديّة القدرة على الوصول إلى مجموعات البيانات عالية الجودة، إحرارًا تقدّم يُذكر في أهميّة عمليّة رصد خطاب الكراهية. فهذه المجموعات تُعدّ أساسيّة في تدريب النّماذج، وتؤثّر تأثيرًا مباشرًا في دقّتها. وما يزيدُ صعوبة الحصول على بياناتٍ مماثلة هو القيود التي تفرضها سياسات منصّات التّواصل الاجتماعيّ، وضالّة الموارد البحثيّة. وقد تختلف فاعليّة مجموعات البيانات بحسب السّياق الذي تُطبّق فيه، بصرّ النظر عن دقّة شرحها وتحقيقتها معدّلات دقّة مرتفعة. فقد لا يتمّ التّعريف على مجموعةٍ مستهدفةٍ في سبّاقٍ ما على النّحو نفسه في سبّاقٍ آخر، وهو ما يصعّب تطوير نماذج دقيقة وقابلة للتّطبيق على نطاقٍ واسعٍ. ومن بين المسائل الشّائكة الملمّخة أيضًا، تحيّر النّماذج؛ فغالبًا ما تعكس النّماذج المدرّبة البيانات التي درّبت عليها، ما يعني أنّ أيّ شكلٍ من أشكال التّحيّر في التّعليقات التّوضيحية- على غرار استخدام اللّهجات المحكيّة أو الإهانات المُحمّلة معنَى مقبولًا- قد تزدادُ جهارًا، ممّا يُعزّزُ بإدعاء المجتمعات المستهدفة أصلاً بخطاب الكراهية. ويميلُ القاهمون على كثيرٍ من الدراسات إلى التّركيز على البيانات المرتبطة بالفئات الثقافيّة أو الاجتماعيّة المُهمّية، ما يُجحفُ بتمثيل المجتمعات المُهمّشة. ومن شأنّ انتفاء التّنوُّع هذا في البيانات أن يحدّ من قدرة نماذج الرصد على استيعاب نطاق خطاب الكراهية الأشمل.

<p>ةساي س نَمَضت اُظح كوت كي جويرت ل ل اصاخ لي وحت ل جال عل ةي سمت لو صاخش أ ل م هئ ام س أب ةق ب اس ل ل لي ل ض ت ل لو ي ف د م ع ت م ل ع و ن ل ل ل ل ا ي ع ام ت ج ل ل</p>	<p>رظح تام ظن م ل ني ذل ا دارف أ ل و ي ل ع و وض ح ي ة، تي ه ا ر ك ل ل ني ف ز ط ت م ل و ن، ي ف ي ن ع ل ل ي ب ك ت ر م و ف ن ع ل ل ل م ع ل ي ع م ج ل ل</p>	<p>ت ا ن ا ه ل ل ا ه ه خ و ي ي ت ل ا م د خ ت س م ل ل ي و ت ح م ل ل و، ه ت ا ذ ل ي م ي ل ع ت ل ل ب ا ط خ ب ط ب ت ر م ل ل ة، تي ه ا ر ك ل ل</p>	<p>ي ذ ل ا ي و ت ح م ل ل و ا ا ذ ا ر ف ا م ج ا ه ي س ا س ا ي ل ع ت ا ئ ف ة، تي م ح م ل ل م ه ت ا م س ت ا ئ ج و ل و ي د ي ا و ة، تي ه ا ر ك ل ل ث ا د ح ل ل ر ا ك ن ا و ة، تي خ ي ر ا ت ل ل</p>	<p>و ا ك و ل س ل ل ر ظ ح ت ض ح ي ي ذ ل ا ب ا ط خ ل ل ة، تي ه ا ر ك ل ل ي ل ع ج ي و ر ت ل ل ر ظ ح ت و ت ا ئ ج و ل و ي د ي ا ل ة، تي ه ا ر ك ل ل</p>	<p>كوت كي</p>
<p>ة ئ ل آ ر ي ف و ت م ي د ق ت ل ل ت، ت ا س ا م ت ل ل ل غ ا ل ب ل ل ل ي ر خ ا و ت، ت ا ك ا ه ت ن ا ل ل ن ع</p>	<p>ج ز د ت ت ن م ت ا ا ر ج ل ل ز ا ر ب ل ل ل ي ل ق ت ي و ت ح م ل ل ف ا ق ا ي ل ي ت ح ت، ت ا ب ا س ج ل ل</p>	<p>ح ض و ث م ل ت ا ا ن ت ت س ا ل ل ل، ل ص ف م ل ك ش ب ة س ا ي س ل ل ن ا ل ي ل ع ر ت ك ا ز ك ر ت ر، و ط ح م ل ل ي و ت ح م ل ل</p>	<p>ض ي ر ح ت ل ل ة ث ع ا ب ل ل ت ا ل ا ح ا ل و ة، تي ه ا ر ك ل ل ي ل ع ت، ت ا ن ا ه ل ل و ن م ي ر ج ت ل ل و ز و م ز ل و، تي ن ا س ن ل ل ت ا ف ا ل م ل و ر و ض ل و ة ي ص خ ش ل ل ي ل ع ة ث ع ا ب ل ل ة، تي ه ا ر ك ل ل</p>	<p>ت ا م ج ه ل ل ن م ي م ح ت ي ل ع ة م ئ ا ق ل ل ت ا م س ل ل ف ل ت خ م ز ز ع ت و؛ تي م ح م ل ل ر ي ب ع ت ل ل ا تي ر ح</p>	<p>سك (رتيوت)</p>
<p>ق ي ب ط ت ي ل ع ة س ا ي س ل ل ت، ت ا ز ي م ل ل ا ي م ج ك ل ذ ي ف ا م ب ت ا ق ا ي ل ع ت ل ل ث ب ل ل ا ث ا د ح و ر، ش ا ب م ل ل</p>	<p>ي، و ت ح م ل ل ة ل ا ز ل م ا ظ ن د ا م ت ع ا و ت، ت ا ر ي ذ ح ت ل ل ة ئ ن ا ك م ل م ة ا ن ق ل ل ق ا ل ع ل د و ي ق ض ر ف و ة ر د ق ل ل ي ل ع ق ي ق ح ت ي ل ع ج، ح ا ب ر ا ل ل</p>	<p>ي و ت ح م ل ل و ا ي م ي ل ع ل ل ل و ا ي ق ي ا ت ل و ل ل ي، تي ن ف ل ل و ا ي م ل ع ل ل ح و ض و ط ر ش ق ا ي س ل ل</p>	<p>ي ل ع ض ي ر ح ت ل ل ف، ن ع ل ل و ا ة تي ه ا ر ك ل ل د ا ر ف ا ل ا ر ي و ص ت و م ه د ز ج ي ب و ل س ا ب م ه م، تي ن ا س ن ل ل ن م ق و ف ت ل ج ي و ر ت ل ل و ر ا ك ن ا و، تي ق ر ع ة، تي ه ا ل ل ا ث ا د ح ا ل</p>	<p>ي و ت ح م ل ل ر ظ ح ت ف ن ع ل ل ج و ر ي ي ذ ل ل ي ل ع ة تي ه ا ر ك ل ل و ا ت ا م س ل ل س ا س ا ة، تي م ح م ل ل</p>	<p>بويوتوي</p>

تعرّس السياسات المذكورة في هذا التقرير أحدث السياسات التي تبنتها هذه المنصّات حتّى تاريخ صياغة هذا المنشور؛ ومع ذلك، أجزت ميتا ثلاثة تحديّات لسياساتها أثناء إجراء البحث، فأدخلت كلّ من يوتيوب وتيك توك تغييرات كبيرة إلى سياستها. وفي مطلع شهر كانون الثّاني/يناير ٢٠٢٠، أعلن مارك زوكربيرغ، الرّئيس التنفيذي لشركة ميتا، عن إجراء تغييرات بارزة في السياسات المتعلقة بخطاب الكراهية وبتوكيل جهات خارجية التدقيق في الحقائق المنشورة على منصّات الشركة، وهو ما أثار جدلاً واسعاً. فقد أوضح زوكربيرغ أنّ ميتا ستوقف العمل ببرنامج تدقيق الحقائق من جهات خارجية، وتنتقل إلى نظام «ملاحظات المجتمع»، الشبيه بالمقاربة التي تتبعها منصة إكس. إذ ألقى تصريح زوكربيرغ الخبراء ومنظّمات المجتمع المدنيّ حولّ قدرة المنصة على الحدّ من تدفّق المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية. وقد يفتقر هذا النظام المحاسبة التي يوفّرها التدقيق الاحترافيّ للحقائق، فتصبح المنصّات أكثر عرضة لحمولات بثّ الكراهية والترويج للمعلومات المضلّلة.

وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، محتوى وثائقيًا عن مجموعة تدعو إلى الكراهية. وفي تلك الحالة، على الرغم من أن الوثائقي قد يحتوي على كلام يحض على الكراهية، قد نسمح بعرضه إذا كان الهدف منه واضحًا في السياق، وإذا كان المحتوى لا يروج للخطاب الذي يحض على الكراهية، وإذا زود المشاهدين بالسياق الكافي لفهم المحتوى المعروض والسبب وراء عرضه.

إن انتهاك هذه السياسة، يضع المحتوى تحت طائلة الحذف، ويبلغ مبتكر المحتوى بذلك عبر البريد الإلكتروني. أما من ينتهك السياسة للمرة الأولى، فيتلقى تحذيرًا من دون فرض أي عقوبة، لكن يتوجب عليه الخضوع لتدريب على السياسة، لضمان انتهاء صلاحية التحذير بعد ٩٠ يومًا. وفي حال تكررت الانتهاكات، يواجه المُستخدَم إجراءات صارمة، مثل إغلاق القناة، وحظر إضافة مقاطع دعائية، وغيرها من ميزات تحقيق الربح. إضافة إلى ذلك، قد تفرض منصة يوتيوب قيودًا على الاستفادة من بعض الميزات، مثل التعليقات والفيديوهات المُقترحة، والإعجاب بالمحتوى الذي لا ينتهك سياساتها لكنه يلامس الحدّ الموجب للحذف، أو المحتوى الذي قد يعتبره بعض المشاهدين مسيئًا.

الجدول 4: ملخص عن سياسات منصات التواصل الاجتماعي في شأن خطاب الكراهية

عصنملا	طاقن زربأ ةساي سلا	روظحملا يوتحملا	يوتحملا هب حوم سلا	ذيفنت ةساي سلا	تاطحالم ةيفاضإ
كوسب يف	ةغلللا رظحت نم ةدؤجُملا ةفناسنإلا ةظنمُملا رافألاو يهو: ةراضلا ثالث إلى إمسقت تائف.	مالكلا: 1: ةئفلا دؤجُملاو، في نإلا ةفناسنإلا نم 2: ةئفلا ةفناسنإلا رصت.	ءانثسا يوتحملا يذلا وأ، يوعؤتلا باطخ نيدي يذلا وأ، ةئهاركلا إلى ةراشإ نمضتي مدخت سلا تاذ.	ذيفنتلا يجي ردتلا إلى دن سلا كاهت نالا ةدح ةلازلا ماح يوتحملا.	دي دحت تايصوصخلا نم عون لك تاكاهت نالا.
مارغت سنإ	تامجهملا رظحت إلى ةمئاقلا ةمجمملا تام سلا ءانبل جورث زاتمي عم تجم ةفباجي إلاب عؤن تالاو	تاديدهتلا باطخو، ةئفلا يذلا ةئهاركلا أدرفأ فدهتسي ةكاراشمو، نيدي داغ ةفصخش تامولعم ةفياضملا فدهب	ءارجإ جام سلا ني سحتل تاشاقن باطخ لوح يولا طرش ةئهاركلا ةئفلا لحوو	يوتحملا ةلازلا فلاخملا ماظن دامتعا نع غالبالا ني مدخت سلا.	طباور جاردا اتي مةساي سلا لجأ نم ةمألا إلى عالطال تافيرعتلا.
باستاو	إلى ةدودم ةردق تادامجهملا ةبقارم ببسب ري فشتلا زيكرتلا تاغالل إلى ني مدخت سلا	رشني يوتحمي ةئهاركلا باطخ تاغالل بسحب وأ، ني مدخت سلا ةجيتن هددردعب بي ريم طاشن	لباق ريغ قي بطتل مدع ببسب ةبقارم ةئفلا ةبقارم يوتحملا ةرشابم	رظح تاب سلا إلى ةانب تاغالل ني مدخت سلا دصرو تاكاهت نالا ةمدخل طورش	لصاوتلا دحي رقت سلا ةردقلا نم فارشا إلاب يوتحملا إلى ةرشابم

23 يوتيوب. (٤٢٠٢). سياسة الكلام الذي يحض على الكراهية. مركز المساعدة من يوتيوب. متوفر على الرابط الآتي:

https://support.google.com/youtube/answer/2801939?ref_topic=9282436&hl=ar&sjid=3364911941228083301-

EU#zippy=%2Cmore-examples

- الإهانات والإيحاءات، وتشمل أيّ محتوى مسيء يقصدُ التحقير، أو يُثبت الأفكار المُمنّطة السلبية.
- تجريد الأشخاص من إنسانيتهم على أساس الدين، أو الطبقة الاجتماعية، أو العمر، أو الإعاقة، أو الأمراض الخطيرة، أو الأصل الوطني، أو العرق، أو الانتماء الإثني، أو النُوع الاجتماعي، أو الهوية الجنسانية، أو الميول الجنسية.
- الصُور الباعثة على الكراهية، وتعني الشعارات، أو الرموز، أو الصُور التي تروّج للأعمال العدائية على أساس السمات التي تحظى بالحماية، ويحظر استخدامها على المنصة. وتشمل هذه الصُور الرموز التاريخية التي تحض على الكراهية، والصُور المُعدّلة لتتضمن رموزاً تحض على الكراهية.
- الملف الشخصي الباعث على الكراهية، أي استخدام صور أو رموز تحض على الكراهية في صورة الملف الشخصي والترويسة والنبذة التعريفية، على أن ذلك يشمل أيضًا المشاركة في مضايقة أشخاص مُستهدفين، أو التعبير عن الكراهية تجاه الفئات المحمية.

هذا وتوضّح السياسة أنّ الإجراءات المتخذة ضد الانتهاكات تختلفُ بحسبِ حدة الانتهاك وسجل الفرد في انتهاك القوانين. وتندرج الإجراءات من تقليل إبراز المحتوى صعودًا حتى توفيق الحسابات كليًا. وتؤكد هذه السياسة أنّ منصة إكس تطلبُ تقديم بلاغاتٍ عن الانتهاكات وهي توفّر آليةً لتقديم التماس في شأن الحسابات الموقوفة.

يوتيوب

تحظر سياسة يوتيوب في شأن خطاب الكراهية المحتوى الذي يروّج للعنف أو الكراهية ضد أفراد أو مجموعات على أساس سماتٍ محمية، مثل العمر، أو الطبقة الاجتماعية، أو الإعاقة، أو الانتماء الإثني، أو الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، أو الجنسية، أو العرق، أو حالة الهجرة، أو الدين، أو الجنس / النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو ضحايا حدثٍ عنفٍ ضخم وأقاربهم، أو العسكر المُدماء.

ويشجّع يوتيوب على الإبلاغ عن الانتهاكات²¹، وهو يزود مُستخدميه بإرشادات حول كيفية تقديم هذه البلاغات. وعلى خلاف المنصات الأخرى، يقدّم يوتيوب شرحًا مرئيًا لسياسته في شأن خطاب الكراهية، وذلك انسجامًا مع كونه موقعًا لمشاركة الفيديوهات.

وتحظر سياسة يوتيوب أيّ محتوى يحرّض على العنف أو يهدّد أفرادًا أو مجموعات على أساس أوضاعهم التي تحظى بالحماية (المُعدّدة آنفًا)، أو يحض على كراهيتهم، أو يجردّهم من صفتهم الإنسانية عبر مقارنتهم بكياناتٍ غير بشرية. وتمنع السياسة هذه أيضًا المحتوى الذي يمجّد العنف ضد الفئات المحمية أو يشيد به، أو يستخدم الإهانات أو الأفكار المُمنّطة لترويج الكراهية، أو يشدّد على تفوّق مجموعةٍ أو دوتيتها، أو يروّج للاستعلاء الباعث على الكراهية، ولحشد مؤيدين لهذه الأيديولوجيات، أو ينشر المحتوى الذي يتضمّن نظريات مؤامرة تستهدف فئاتٍ معينة، أو ينفي أحداثٍ عنفٍ ضخمة أو يستخفّ بها أو بضحاياها، أو يهاجم أشخاصًا على أساس ميولهم العاطفية، أو الرومانسية، أو الجنسية. وتُطبّق هذه السياسة على الفيديوهات، وأوصافها، والتعليقات، وأحداث البث المباشر، وغيرها من منتجاتٍ أو ميزاتٍ أخرى متوفّرة على يوتيوب، بما في ذلك الروابط الخارجية المُدرّجة ضمن المحتوى.

ونظرًا إلى أنّ يوتيوب تعتبرُ منصةً مكرّسةً لحرية التعبير، فهي « تستثني الفيديوهات التي يكون لها هدف تعليمي أو وثائقي أو علمي أو فني واضح»²²:

21 يوتيوب. (٢٠٢٢). السياسات المتعلقة بالمضايقة والتّمتر على الإنترنت. مركز المساعدة من يوتيوب. متوفّر على الرابط الآتي:

<https://support.google.com/youtube/answer/2802268?hl=ar>

22 يوتيوب. (٢٠٢٢). التصدي للكراهية: سياساتنا والاستثناءات. متوفّر على الرابط الآتي:

<https://www.youtube.com/intl/ar/howyoutubeworks/our-commitments/standing-up-to-hate/>

وتعرّف منصّة تيك توك المحتوى المحظور على أنّه:

الترويج للعنف والعزل والتمييز وغيرها من الأضرار على أساس سمةٍ محميّةٍ؛ أو الترويج لأيّ أيديولوجيّةٍ كراهيّةٍ أو ادّعاء التّفوق على فئةٍ من الناس على أساس سماتها المحميّة؛ أو تجريد شخصٍ ما من إنسانيّته على أساس سماته المحميّة؛ أو استخدام إهانةٍ بغيضةٍ مصاحبةٍ لسمةٍ محميّةٍ؛ أو إنكار الأحداث التاريخية التي أضرت بفئاتٍ معينةٍ على أساس سمةٍ محميّةٍ؛ أو الترويج لبرامج العلاج بالتحويل أو البرامج المرتبطة بها، أو الإعلان عنها؛ أو استهداف الأفراد المتحوّلين جنسيّاً أو غير المطابقين للمعايير الجندريّة عمداً عبر استخدام أسمائهم أو جنسهم السابق؛ أو تسهيل تجارة أيّ مواد تروّج لخطاب الكراهيّة أو أيديولوجيّات الكراهيّة.

وعلى غرار سياسة ميتا، تسمّح منصّة تيك توك بنشر محتوى من قبيل «الإهانات الموجهة للذات، التي يستخدمها أحد أفراد مجموعةٍ تمتلك السمة المحميّة نفسها» و«المحتوى الذي يعرض أقوالاً ترمي إلى نقد خطاب الكراهية أو الإبلاغ عنه».

وتخصّص منصّة تيك توك ضمن «مبادئ المُجتمع» قسمًا آخر تحت عنوان «المنظّمات والأفراد الذين يتّسمون بالعنف والكراهيّة»، وهو ينصّ على أنّ تيك توك تحظر «وجود منظّماٍ أو أفرادٍ يتّسمون بالعنف والكراهيّة، ومنهم المتطرفون العنيفون، والمنظّمات الإجرامية، والمنظّمات السياسيّة العنيفة، والمنظّمات التي تحضّ على الكراهيّة، ومرتكبو أعمال العنف الجماعيّ».

إكس (أي تويت سابقاً)

أدرجت منصّة إكس (واسمها سابقاً تويت) سياستها في شأن خطاب الكراهيّة ضمن فئة «السّلامة وجرائم الإنترنت»، وعُتوتُها «سلوكٍ باعث على الكراهيّة»¹⁸.

وعلى غرار السياسات التي دُكرت سابقاً، تنصّ سياسة المنصّة هذه على أنّها أُعدّت لحماية الأفراد والمجموعات من الهجمات القائمة على العرق، أو الانتماء الإثني، أو الأصول الوطنيّة، أو الطبقة الاجتماعيّة، أو الميول الجنسيّة، أو النوع الاجتماعيّ، أو الهويّة الجنسيّة، أو الانتماء الدينيّ، أو العمر، أو الإعاقة، أو الأمراض الخطيرة. ولكن على عكس السياسات الأخرى، تذكر سياسة إكس أنّ المنصّة تهدف إلى تعزيز حريّة التعبير والحوار العامّ المُشتمل وجهات نظرٍ متنوّعةٍ. وتعتبرُ هذه السياسيّة خطاب الكراهيّة إساءةً في استخدام الحقوق، وتُقدّمُ رابطاً للإبلاغ عن هذه الإساءات¹⁹ في حال وجدّ المستخدمون أحدًا ينتهك سياستها.

وتقولُ منصّة إكس ما يلي: «سنقوم بمراجعة واتّخاذ إجراءات تنفيذيّة إزاء الحسابات التي تستهدف فرداً أو مجموعةً من الأفراد من خلال أيّ من السلوكيات التالية، سواء أكان ذلك في التّغريدات أو الرّسائل الخاصّة». ثمّ تطرح سياسة المنصّة تعريفاتٍ لمفاهيم متعدّدة مثل الإحالات الباعثة على الكراهيّة، والتّحريض، والإهانات، والإيحاءات، والتّجريد من صفة الإنسانيّة، والصّور الباعثة على الكراهيّة، والملفّ الشّخصيّ الباعث على الكراهيّة:

- الإحالات الباعثة على الكراهيّة التي تستهدفُ أفراداً أو مجموعةً من خلال محتوىٍ يشير إلى العنف أو إلى أحداثٍ عنيفةٍ تكون أهدافه الرّئيسة من الفئات المحميّة، وذلك بهدف مضايقتها. ويشمل هذا المحتوى الإحالات إلى عمليّات الإبادة الجماعيّة وعمليّات الإعدام من دون محاكمة.
- السلوك التّحريضي، الذي يستهدف الفئات المحميّة، فيقوم على بثّ الخوف أو نشر أفكارٍ مُنطّقة، والحضّ على المضايقة على المنصّة أو على أرض الواقع، والتّرويج للتمييز. وفي هذا السّياق، تُدرجُ المنصّة رابطاً مباشرًا يُحيلُ إلى «السياسة في شأن المحتوى العنيف»²⁰.

18 إكس (تويت سابقاً)، (نيسان/ أبريل 2022)، سلوك باعث على الكراهية.

<https://help.x.com/ar/rules-and-policies/hateful-conduct-policy>

19 إكس (تويت سابقاً)، (نيسان/ أبريل 2022)، الإبلاغ عن التّعزّض لاعتداء - البقاء بأمان على إكس والمحتوى الحساس. مركز المساعدة. متوفّر على الرّابط الآتي:

<https://help.x.com/ar/forms/safety-and-sensitive-content/abuse>

20 إكس (تويت سابقاً)، (2022)، السياسة التي تمنع الكلام الذي يحضّ على العنف. مركز المساعدة. متوفّر على الرّابط الآتي:

<https://help.x.com/ar/rules-and-policies/violent-content>

يدعو أو يؤيد الدعوات إلى أفعال أو أقوال تحض على فصل بعض المجموعات على أساس سمات تحظى بالحماية، أو الأقوال التي تدعو صراحةً إلى إقصاء أفراد أو مجموعات محدّدة، على غرار حرمانهم من المشاركة السياسيّة، أو التمتع بالامتيازات الاقتصاديّة، أو الدخول إلى أماكن اجتماعيّة.

وتحدّد ميتا أنواعاً معيّنة من المحتوى المحظور، بما فيه اللّغة المُجرّدة من الإنسانيّة، والأفكار المنمّطة الضارّة، وتقومُ سياستها في شأن خطاب الكراهيّة على حظر الإهانات المُستخدمة للتّهجم على الأفراد على أساس سمات تحظى بالحماية، ولكنها، في الوقت عينه، تفرّ باستثناءاتٍ تشملُ المحتوى المنشور من أجل إدانة خطاب الكراهيّة، والتّوعية، أو المحتوى المتضمّن إهانات يقصدُ فيها المستخدمون أنفسهم، أو يقصدونَ فيها التشجيع والتّمكن. ومع ذلك، يجبُ أن تكون النّيّة واضحة وصرّيحة في هذه المنشورات؛ لأنّ النّيّة المُبهمة تؤدّي إلى إزالة المحتوى. هذا ويُمكن استثناء المحتوى السّاحر إن كانَ ينتقدُ العناصر المُتّهِكة للسياساتِ هذه أو يسخر منها.

إنستغرام

ورد في المبادئ التوجيهيّة الخاصّة بإنستغرام¹⁶ عنوانٌ فرعيٌّ هو «احترام الأعضاء الآخرين في مجتمع إنستغرام»، وينصّ على ما يلي: «نهدف للوصول إلى مجتمع يمتاز بالإيجابيّة والتنوّع. لذا فإننا نقوم بإزالة المحتوى الذي يحتوي على تهديدات فعليّة أو خطاب يحض على الكراهيّة، أو محتوَى يستهدف أفراداً عاديين بهدف التقليل من شأنهم¹⁷ أو إهانتهم¹⁸ أو المعلومات الشخصيّة التي تهدف إلى ابتزاز شخصٍ ما أو مضايقته، والرسائل المتكرّرة غير المرغوب فيها.» أما بالنسبة إلى تعريف التهديدات الفعليّة وخطاب الكراهيّة، فتقدّم المنصة رابطاً يحوّل إلى الصفحة الإلكترونيّة الخاصّة بشركة ميتا.

وتسمح سياسة إنستغرام بغوض نقاشات مُتحمدة، عندّ الدّعوة إلى مناهضة خطاب الكراهيّة، وذلك من خلال عرض أمثلة عن الخطاب الضارّ، شرط أن يعبرَ المستخدمون صراحةً عن نواياهم.

تيك توك

تُحدّد منصّة تيك توك سياستها في شأن خطاب الكراهيّة تحت عنوان «السّلامة والممارسة الأخلاقيّة»¹⁹ ضمن إرشادات المُجتمع الخاصّة بها (كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٢٠). وتؤكّد هذه السّياسة أنّ التّمتّع بالممارسات الأخلاقيّة تقوم على الإقرار بكرامة كلّ فرد واحترامه، فعلاً وقولاً ونبرةً. وأوردت المنصة عنواناً فرعيّاً تحتّ القسم المُعنون «الكلام الذي يحض على الكراهيّة والسلوك الذي يحض على الكراهيّة»، ينصّ على تقدير منصّة تيك توك للخلفيّات المتنوّعة التي ينتمي إليها أعضاء مجتمعها، فلا تسمح «بأيّ كلام أو سلوك يحض على الكراهيّة أو التّرويج لأيديولوجيّات الكراهيّة»، بما في ذلك المحتوى الذي يهاجم أفراداً أو فئاتٍ على أساس سمات تحظى بالحماية، مثل الطّبقة الاجتماعيّة، أو الانتماء الإثني، أو الأصول الوطنيّة، أو العرق، أو الدّين، أو القبيلة، أو حالة الهجرة، أو النّوع الاجتماعي، أو الهويّة الجنسيّة، أو الجنس، أو الميول الجنسيّة، أو الإعاقة، أو الأمراض الخطيرة.

هذا وتغطّي سياسة المنصة أيضًا أيديولوجيّات الكراهيّة ومجموعة المعتقدات التي تميّز ضدّ الأفراد على أساس سماتهم التي تحظى بالحماية، مثل الاستعلاء العنصريّ، وكره النّساء، ومناهضة مجتمع الميم-عين، ومعاداة السّامية.

15 إنستغرام. (٢٠٢٠). السّياسات المرتبطة بخطاب الكراهيّة على منصّة إنستغرام. مركز المساعدة. متوفّر على الرابط الآتي: <https://transparency.meta.com/ar-ar/policies/community-standards/>

16 ميتا. (٢٠٢٠). السّياسات المرتبطة بالمضايقة والإساءة - معايير المجتمع. مركز ميتا للشّفاقيّة. متوفّر على الرابط الآتي: <https://transparency.meta.com/ar-ar/policies/community-standards/bullying-harassment/>

17 تيك توك. (٢٠٢٠). السّلامة والممارسات الأخلاقيّة. مبادئ مجتمع تيك توك. متوفّر على الرابط الآتي: <https://www.tiktok.com/community-guidelines/ar/safety-civility>

سياسات منصات وسائل التواصل الاجتماعي الحالية في شأن خطاب الكراهية

ترشده إريباسال فيليبيلي

يستمرّ الجدل حول ضبط منصات التواصل الاجتماعي، على أن النقاش يدور تحديداً حول مُحاسبتها على المحتوى المنشور عليها، وتأثير خوارزمياتها وسياساتها في المجتمع. فعلى سبيل المثال، تركز السياسات المتعلقة بخطاب الكراهية عموماً على حظر المحتوى الذي يروج للعنف أو التمييز أو التحرش أو الكراهية أو يحض عليه، على أساس سماتٍ مختلفة مثل العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو الجنس أو الميول الجنسية أو الإعاقة أو غير ذلك من فئات السمات التي تحظى بالحماية. ولكن هذه السياسات تختلف من منصة تواصل اجتماعي إلى أخرى.

وبحسب شركة «ستاتيستا» (Statista)¹³، فإن أشهر خمس شبكات اجتماعية في العالم، حتى نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، هي فيسبوك ويوتيوب وواتساب وإنستغرام وتيك توك. أما في تركيا، فإن أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداماً هي تويتر وإنستغرام وفيسبوك وواتساب وتيك توك؛ وهي الأكثر استخداماً أيضاً لنشر خطاب الكراهية والمعلومات المضلّة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات منصات التواصل الاجتماعي في شأن خطاب الكراهية تتفاقم هدفاً واحداً هو توفير بيئة آمنة للمستخدمين مع الحفاظ على حرّية التعبير. بيد أن آليات تنفيذ هذه السياسات وتفصيلها تبايناً شاسعاً.

شركة ميتا: تطبيقات فيسبوك وإنستغرام وثريردز وواتساب

ترمي سياسة شركة ميتا¹⁴ في شأن خطاب الكراهية، المُعتمّدة في كل من فيسبوك وإنستغرام وثريردز، إلى توفير مساحة آمنة، وذلك من خلال حظر التهجم على الآخرين، على أساس سماتٍ تحظى بالحماية مثل العرق أو الانتماء الإثني أو الأصل الوطني أو الإعاقة أو الانتماء الديني أو الطبقة الاجتماعية أو الميول الجنسية أو الجنس أو الهوية الجنسانية أو الأمراض الخطيرة.

وتُقسم سياسة ميتا في شأن خطاب الكراهية إلى فئتين، وذلك بغية تحقيق التوازن بين حرّية التعبير والحماية من خطاب الكراهية:

- الفئة الأولى تُحدّد الانتهاكات الجسيمة، مثل الخطاب العنيف أو الحض على العنف بحق أفراد أو مجموعاتٍ محدّدة على أساس سماتٍ تحظى بالحماية، أو تمجيد، أو الخطاب المُجرّد من الإنسانية، بما في ذلك التشبيه بالحيوانات وبالجرّائم وبكائناتٍ دون البشر، بالإضافة إلى تعميم الأفكار المُمنّطة الصّارة.
- الفئة الثّانية تُحدّد الأقوال التي تنم عن التحقير والازدراء كالادعاء بأن مجموعات من الناس تعاني من نقص جسدي أو عقلي أو أخلاقي، بما في ذلك المصطلحات المهينة المتعلقة بالنظافة، والمظهر، والذكاء، والتعليم، والصّحة النفسية، والسلوك الجنسي، و/ أو التّعصب المُعترف به، والتّعبيرات الدّالة على كره سمة من السمات التي تحظى بالحماية، أو على الاشمزاز منها، أو رفضها، بالإضافة إلى الشّتائم التي تهدف إلى تحقير الأفراد أو إذلالهم على أساس هذه السمات، باستثناء حالاتٍ معدودة مثل الانفصال العاطفي. وتُحدّد هذه الفئة الإقصاء والعزل اللذين يشملان المحتوى الذي

13 ستاتيستا (Statista). (٢٠٢٢). أشهر الشبكات الاجتماعية حول العالم إلى حين نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، وفقاً لعدد المستخدمين النشطين شهرياً. متوفرٌ حصراً باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي: <https://www.statista.com/statistics/272014/global-social-networks-ranked-by-number-of-users>

14 ميتا. (٢٠٢٢). السلوك الذي يحض على الكراهية: تفاصيل السياسة - معايير المجتمع. مركز ميتا للشفافية. متوفرٌ على الرابط الآتي: <https://transparency.meta.com/ar-ar/policies/community-standards/hate-speech/>

سياسات الدول، وأنظمتها وتحليل سياساتها

تيرشه إريسال فيليبلي

تبتنى الدول مقاربات متنوعة لضبط خطاب الكراهية. وتكمن المشكلة الرئيسية التي تعترض ضبط خطاب الكراهية، في الحدود الملتبسة القائمة بين «خطاب الكراهية» و«حرية التعبير». وبحسب تقرير العام ٢٠٢٢ لرصد التعديدية الإعلامية (بليير-سيمون وآخرون، ٢٠٢٢)، الذي قيّم ٢٣ دولة أوروبية في هذا الخصوص، فإنّ الدّمارك وفنلندا وألمانيا وليتوانيا والسويد هي الدول الوحيدة التي كان فيها منسوب الخطر الذي يمسّ الحماية من المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية، مُتدنيًا. في المقلب الآخر، تبيّن أنّ ألبانيا وبلغاريا وقبرص والمجر ومالطا والجبل الأسود ورومانيا وصربيا وسلوفينيا وتركيا تمتلك سياسات بالية وغير اشتمالية في شأن خطاب الكراهية، وهو ما يشكّل خطرًا كبيرًا يهدّد تعديدية الإعلام وتنوعه.

وقد اعتمدت غالبية منصات التواصل الاجتماعيّ القوانين واللوائح الأمريكية في شروط الخدمة وأحكامها. ولكنّ خطاب الكراهية ليس مُصطلحًا مُعرّفًا بموجب قانون الولايات المتحدة؛ ومعظم أشكال خطاب الكراهية يحميها التعديل الأول للدستور الذي يلحظ حماية حرية التعبير.

أما ألمانيا وفرنسا، فتمتلكان قوانين محدّدة لمكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت. لدى ألمانيا سياسة صارمة في شأن خطاب الكراهية تجرّم إنكار الهولوكوست والحضّ على الكراهية ونشر الدعاية النازية. وتجدر الإشارة إلى أنّه جرى تعديل قانون إنفاذ الشبكة في العام ٢٠٢٢، كما جرى أيضاً تعديل قانون حماية القصر في العام ١٢٠٢ لمكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وحماية الأفراد من الضّرر الإلكترونيّ (هولزناجل وآخرون، ٢٠٢٢). وفي العام ٢٠٢٢، سنتّ فرنسا قانون آفيا، وهو قانون يُجبر المنصات الإلكترونية على إزالة خطاب الكراهية في غضون ٤٢ ساعة من تلقّيها إشعار في شأنه، وهو الأمر الذي أثار مخاوف حول تداعيات هذا القانون السلبية المحتملة على حرية التعبير (روبيلاز وسكلووير، ٢٠٢٢). وتمتلك دمارك قوانين لمكافحة خطاب الكراهية، لكنّها لا تأتي على ذكر خطاب الكراهية عبر الإنترنت على الإطلاق (سيمونسن، ٢٠٢٢). وفي ليتوانيا، وُضِع نظامٌ تعاونيٌّ فريدٌ من نوعه، يتيح الإبلاغ عن جرائم الكراهية وخطاب الكراهية عبر منصات إلكترونية أنشأتها مؤسسات عامّة ومنظمات غير حكومية لهذا الغرض (بالشيتينييه وجورايتيه، ٢٠٢٢).

في ٨١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، أذاعت الحكومة التركية في الجريدة الرسمية القانون رقم ٨١٤٧ في شأن تعديل قانون الصحافة وبعض القوانين الأخرى. وقد عدّل هذا القانون المادة ٧١٢ من قانون العقوبات التركيّ، الواردة في قسم «الجرائم المُخلّة بالسلم العام»، فأضاف إليها بنداً ينصّ على تجريم «نشر المعلومات المضلّلة علنًا». ولكنّ هذا القانون يخلو من تعريف واضح للمعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية، ويوكّل السلطات القانونية أمر تفسيرها (إنجاوغلو وآخرون، ٢٠٢٢).^{١١}

وتجدر الإشارة إلى أنّ غياب أيّ تعريف واضح لخطاب الكراهية قد يفضي إلى تنفيذ القوانين تنفيذًا تعسفيًا. وقد يُرخي هذا الوضع بظلاله على الصحفيين، والنشطين في مجال حقوق الإنسان، والأكاديميين وغيرهم من المُناصرين. لذا، ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على وضع سياسات شاملة واشتمالية في شأن خطاب الكراهية بغية الحؤول دونّ اتّخاذ هذه الإجراءات التعسفية.

12 ملاحظة تحريرية: بناءً على الغموض القانوني في القانون رقم ٨١٤٧، يوسّع مشروع قانون «وكلاء التأثير»، الذي اقترح مؤخرًا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، نطاق التعريفات القانونية الغامضة، ممّا يثير مخاوف في شأن تأثيره المحتمل على قطاعات متعدّدة. ويمكن أن يُجرّم مشروع القانون الأفراد والمنظمات في حال تلقّيهم دعمًا خارجيًا، فيشكل، بذلك، خطرًا كبيرًا على حرية التعبير والمجتمع المدني. هذا ويقول النقاد إنّ صياغته الغامضة تتيح تنفيذه بشكل تعسفي، ممّا قد يؤدي إلى استهداف الصحفيين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. وفي حال سنّ القانون، فقد يكفّ أفواه المزيد من الأصوات المستقلة، ويقبّد التعاون الدولي، ممّا يوجب ممارسة الرقابة الذاتية ويُرسخ جوًّا من الغموض القانوني.

رصد خطاب الكراهية: السياسات، والأساليب، والتحديات

تُبدل جهود لرصد خطاب الكراهية في المشهد الأوسع نطاقاً الذي يتشكل من الأطر القانونية، وسياسات المنصات، والثقافات المجتمعية الآخذة بالتطور في شأن الخطاب الضار. هذا وتباين السياسات والأطر الرامية إلى معالجة خطاب الكراهية باختلاف المشاهد القانونية والرقمية، وهي تتأثر، أيضاً، بعوامل ثقافية وسياسية وتكنولوجية عدة. وفي حين تعتمد السياسات الحكومية على الآليات القانونية بغية ضبط خطاب الكراهية والمعاقبة عليه، تضع منصات التواصل الاجتماعي أطرها الخاصة للإشراف على المحتوى ضمن نظمها الإيكولوجية. وتختلف هذه المقاربات، نطاقاً وإنفاذاً ودوافع، في ما بينها، مما يعكس التعقيدات المحيطة بتعريف خطاب الكراهية من جهة والتوترات الأعم القائمة بين مكافحة الخطاب الضار وضون حرية التعبير من جهة أخرى.

وتؤثر هذه السياسات على سبل تطوير أساليب رصد خطاب الكراهية، بدءاً من التعليقات التوضيحية البشرية اليدوية وصولاً إلى المقاربات المُسترة بالذكاء الاصطناعي. هذا وتتغير عملية الرصد بحسب القدرات التكنولوجية والفروق اللغوية الدقيقة والسياقات الثقافية التي عادةً ما تغفلها الأحكام التنظيمية المنصوص عليها في القانون أو المعمول بها في المنصات. وفي بعض الحالات، قد تعيق السياسات جهود رصد خطاب الكراهية—وذلك إما عبر فرض تعريفات تقييدية تفشل في التقاط بعض أشكال الخطاب الضار، وإما عبر وضع معايير فضفاضة وعمامة تؤول إلى الإفراط في الرقابة وقمع التعبير.

يبدأ هذا القسم بإمعان النظر في السياسات المرتبطة بخطاب الكراهية، التي تعتمدها الدولة والمنصات على حدٍ سواء، وذلك بغية فهم كيفية تفاعلها مع أساليب الرصد. بعد ذلك، يستكشف هذا القسم المقاربات المختلفة الآيلة إلى رصد خطاب الكراهية، بما فيه التعليقات التوضيحية البشرية، وإدارة مجموعة البيانات وتنظيمها، والنماذج القائمة على الذكاء الاصطناعي، مع التصدي، في الوقت نفسه، للتحديات المستمرة وهي التحيز، والدقة، والاعتبارات الأخلاقية. وعليه، فإن إدراك العلاقة المتبادلة القائمة بين السياسات وأساليب الرصد، من شأنه أن يتيح إجراء نقاش أكثر دقة في شأن التعقيدات المحيطة بتحديد خطاب الكراهية في الممارسة العملية. لذا من الأهمية بمكان، فهم السياسات الخاصة بخطاب الكراهية في سبيل تقييم أثرها في جهود رصد خطاب الكراهية والتحديات التي تفرضها، تقييماً نقدياً. وفي هذا السياق، تستعرض ترشه إربايسال فيليبلي في هذا القسم الأطر التنظيمية التي تتفدها الدول والمنصات الرقمية، على أن يُسلط الضوء، في ذلك، على آليات تنفيذ هذه الأطر وقبورها، وتداعياتها.

والدّينيّة، اتّضح أنّ أفراد مجتمع الميم-عين يُعبّرون «الآخر» الجديد على نحوٍ متزايد، فباتوا مُستهدّفين في السّياسات الحكوميّة والخطاب الرّسميّ والمناخ السّياسيّ العدائيّ. وفي هذا الصّدّد، تضطلع وسائل الإعلام البارزة المؤيّدة لليمين المتطرّف، والمواليّة للحكومة، بدور رئيسيّ في تعزيز هذا الخطاب، وذلك عبر تصوّيرها أفراد مجتمع الميم-عين بأنّهم «منحرفون»، وحصّرها وجودهم في إطار «التّهديد المُجتمعيّ».

تواصل مؤسسة هرانت دينك عملها الدّوّوب في الرّصد لتوثيق هذه الأنماط وتحليلها، فثوّضح، بذلك، مدى تجذّر سرديات الكراهيّة والخطاب التّمييزيّ في المشهد الإعلاميّ في تركيا. فمّن شأن النّتائج المُستخلّصة من تتبّع تطوّر خطاب الكراهيّة واتّساقه، أن تطرح أفكارًا مُستبصرة حول التّمييز الهيكليّ ودور وسائل الإعلام في تشكيل تصوّرات الجمهور إزاء المجموعات المُستهدفة.

وكان من شأن الموجة المتصاعدة من خطاب الكراهية المناهض لمجتمع الميم-عين في المشهد الرقمي، أن بيّنت مدى انتشار خطاب الكراهية، وكشفت النقاط الآتي تعديدها:

- انتفاء المحاسبة: يُبْنَى الغياب المُطلق للتحقيقات الرسمية في الهجمات العنيفة وجرائم القتل التي تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية (الترانسات)، الإخفاق المنهجي في صون العدالة وإحقاقها.
 - الإخفاء القسري: إنَّ الضَّغط النَّاجم من البقاء في تسرُّ دائم قد يولِّد مناخًا من الخوف حيثُ يتعرَّض أفراد مجتمع الميم-عين لمخاطر تُهدِّد سلامتهم و/ أو قد يخسرون سُبل كسبهم العيش، من دون أي قدرة على اللُّجوء إلى القانون.
 - الخطاب المُجرِّم من الإنسانيَّة: إنَّ استمرار الرِّبط بين ذاتية مجتمع الميم-عين، «والانحراف» و«المرض» و«الإرهاب» و«التَّهديد» يُوَدِّي إلى إنكار وجود المواطنين والمهاجرين المُتَّمنين إلى هذا المُجتمع، كما إنكار حقوقهم أيضًا.
- ويمكِّننا النَّظر في التَّلَازم القائم بين خطاب الكراهية وأثره المدمِّر الواقع على حياة أفراد مجتمع الميم-عين في تركيا من خلال دراسة السرديات الإلكترونية وربطها بالتجارب الواقعية (أوزدوزن وكوركوت، ٢٠٢٢). ويعدُّ هذا التحليل ضروريًّا من أجل وضع استراتيجيات مُجدية لمكافحة خطاب الكراهية وبناء مجتمع أكثر اشتماليَّة.
- إنَّ البيانات التي جُمعت بفضل التثقيب في النصوص المأخوذة عن مواقع التواصل الاجتماعيّ مثل تويتر (٢٠٢٢-٢٠٢٢) أو فيسبوك (٢٠٢٢-٢٠٢٢) أظهرت، خلالَّ البحث الأوَّلِيَّ المنطقيّ، أيُّ البوليئي، مصطلحات مثل «مجتمع الميم*» و«مغاييري الهوية الجنسانية*» و«مثليي الجنس» و«ثنائيي الجنس» تُرافق عبارات مثل «غير أخلاقي» و«مُنحرف» و«انحراف» و«مرض» و«تهديد» و«إرهابي». وليست هذه المصطلحات تدلُّ على خطاب كراهية و/أو خطابه خطير، على غرار استخدام تعابير مثل «الاجتثاث»، و«القتل»، و«الإبادة» و«اللَّعنة» فحسب، بل تدلُّ أيضًا على أشكال أخرى من «الخطاب التمييزي» المُوجَّه لأفراد مجتمع الميم-عين باللُّغة التُّركية (الجدول ٣).
- وينبغي للباحثين حماية العمل الأساسي الذي تضطلع به منظمات مجتمع الميم-عين، وتقديم الدَّعم الفعَّال لها، وطرح تحليلات يسهل على الجمهور الاطِّلاع عليها في شأن حقوق مجتمع الميم-عين وقضاياها، وذلك بغية تحقيق المساواة وضمان صون الحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. وعليه، تُعبَّر التدابير التَّالية جوهرية في سبيل مكافحة خطاب الكراهية:
- مكافحة خطاب الكراهية: التصدِّي النَّشط لخطاب الكراهية المُوجَّه ضدَّ المواطنين والمهاجرين من مجتمع الميم-عين في المشهد الرقمي من خلال التوعية في هذا الشَّان وتعزيز الاشتماليَّة.
 - تقديم خدمات الدَّعم: تقديم خدمات الدَّعم المتخصَّصة والموارد المصمَّمة خصيصًا لتلبية احتياجات المواطنين والمهاجرين من مجتمع الميم-عين، مثل استشارات الصِّحة النَّفسية، والمساعدة القانونيَّة، وتقديم العون في تأمين المسكن والوظيفة.
 - تمكين المجتمعات: تمكين مجتمعات الميم-عين، والدِّفاع عن حقوقها من خلال توفير التَّعليم، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة القانونيَّة.
 - تعزيز الحماية القانونيَّة: توسيع نطاق الحماية القانونيَّة من خطاب الكراهية والتمييز، وتعزيزها لتشملَّ صراحةً أفراد مجتمع الميم-عين.
 - ضمان المحاسبة: محاسبة مرتكبي خطاب الكراهية من خلال اتِّخاذ إجراءات قانونيَّة بحقِّهم وإدانتهم علانيَّة.
 - إدخال الحماية القانونيَّة حيِّز التنفيذ: ضمان إدخال الحماية القانونيَّة من خطاب الكراهية حيِّز التنفيذ وتطبيقها على نحوٍ مُجدٍ.

ثنائيي الجنس، لا يمكن تقييمها معزلة بعضها عن بعض (فاسينجر وأرسينو، ٢٠٠٢). لذا، يجب الالتفات إلى الطيف الكامل من هويات أفراد مجتمع الميم-عين وتجاربهم على حد سواء.

يواجه أفراد مجتمع الميم-عين تحديات وحواجز متعددة الجوانب تحول دون حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في شتى أنحاء العالم (ألبيسي وآخرون، ٢٠١٢؛ باليك وآخرون، ٢٠٢٢؛ ويليامسون، ٢٠٢٢). وتُظهر الأبحاث عددًا لا يُحصى من الطرق التي تعرّض خلالها أفراد مجتمع الميم-عين—سواء أكانوا مهاجرين أم غير ذلك—للوصم في شؤون تتعلق بالتوظيف والسكن والرعاية الصحية والقانون المدني وقانون الأسرة، كما تُظهر الأبحاث وقوع هؤلاء ضحية خطاب الكراهية، والتمييز المقرون بمتلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، ومضايقات الشرطة، وجرائم عنيفة قائمة على الكراهية (أسود وكاي، ٢٠٢٢؛ إدوارد وآخرون، ٢٠٢٢؛ غوين وآخرون، ٢٠١٢؛ هوبكينسون، ٢٠١٢؛ موراليس، ٢٠١٢؛ بيفوفاركرزك، ٢٠١٢). وتُساهم التحيزات والأفكار المنطّقة، والمعلومات الخاطئة والمضلّلة في مُفاغمة التحديات التي يواجهها المواطنون والمهاجرون من مجتمع الميم-عين. ويأتي في طليعة هذه القضايا العنف المُرتكب بحق أفراد مجتمع الميم-عين، وذلك لأنّ الغيرية الجنسية، التي تُعدّ البوصلة الأخلاقية (الجنسية) للمجتمع، تُخذ الأخلاق العامة ذريعة—أو مُبررًا—لارتكاب أعمال العنف، التي غالبًا ما تكون قاتلة (سيلين، ٢٠٢٢). أمّا في تركيا، على سبيل المثال، فلطالما أدان المسؤولون الحكوميون، والصحفيون المؤثرون، والمشاهير العنف «الطبيعي أو المُطبع» بحق النساء في وسائل الإعلام الكبرى، علمًا أنّهم دائماً ما يعمدون إلى استثناء العنف المُرتكب بحق النساء المتحولات جنسيًا (أو أي مواطن من مجتمع الميم-عين) من خطاباتهم (سيلين، ٢٠٢٢). هذا وكان من شأن تطبيع العنف بحق أفراد مجتمع الميم-عين، الذي أجهّهُ كلٌّ من الأيديولوجية الجنسانية التي يتبناها المسؤولون الحكوميون وخطابهم المناهض لمجتمع الميم-عين، بما فيه خطاب الكراهية، أن أوجد بيئة خطيرة تؤثر في كل جانب من جوانب حياة هؤلاء الأفراد (سيلين، ٢٠٢٢).^{١١} بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تسرّب هذه الخطابات الأيديولوجية الجنسانية المُحتمل إلى صميم النظام القانوني، من خلال استحداث تغييرات تمييزية في الدستور والقوانين، يفرض تهديدًا خطيرًا جدًّا (ماكليين ووايت-رايت، ٢٠١٢). ولعلّ ما يُفاقم هذه المشكلة شديدة التجدّر في المجتمع، هي السياسات الحكومية التي تتغاضى عن مثل هذه الأفعال (ماكليين ووايت-رايت، ٢٠١٢).

وعلى النوازل نفسه، يُعدّ خطاب الكراهية الموجه ضدّ المهاجرين والأجانب قضية عالمية ملحة، وليست تركيا تُستثنى منها (بادالي، ١٩١٢؛ إدواردو وآخرون، ٢٠١٢؛ إربايسال فيليبيلي وإرتونا، ٢٠٢٢؛ أوزدوزن وآخرون، ٢٠٢٢). فخطاب الكراهية الموجه ضدّ المهاجرين أصبح اليوم موضوعًا مركزيًا يتسارع تفشّيه في السياق التركيّ. وغالبًا ما تُصوّر السردية العامة السائدة حاليًا المهاجرين «مشكلة» تتطلب حلًّا. وبحسبِ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا تزال تركيا تحتلّ الموقع نفسه، فهي الدولة الأكثر استيعابًا للاجئين في العالم أجمع، وتأتي أعدادًا غفيرة من الأفراد الذين نزحوا إليها بسبب النزاع والعنف والاضطهاد. وتحتضن تركيا اليوم نحو ٦,٣ مليون لاجئ سوري، ونحو ٠٠٠,٢٣٣ فرد من جنسيات أخرى ممّن تُعنى بهم المفوضية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٢؛ كايا، ٢٠٢٢). وتُظهر الأبحاث العواقب الوخيمة الناجمة من اللّغة والسلوك التمييزيّين، بما في ذلك خطاب الكراهية، اللّذين يستهدفان طالبي اللّجوء والمهاجرين من مجتمع الميم-عين في شتى أنحاء العالم (ألبيسي وآخرون، ٢٠١٢، أسود وكاي، ٢٠٢٢؛ إدوارد وآخرون، ٢٠٢٢؛ غوين وآخرون، ٢٠١٢؛ هوبكينسون، ٢٠١٢؛ موراليس، ٢٠١٢؛ بيفوفاركرزك، ٢٠١٢). وفي السياق التركيّ، حيث يواجه أفراد مجتمع الميم-عين عقبات كبرى حالت دون تمّتعهم بحقوقهم في السنوات الأخيرة، قد يُفاقم خطاب الكراهية الموجه ضدّ المهاجرين من مجتمع الميم-عين التمييز والعداء القائم أساسًا تجاه هذا المجتمع، وهو ما من شأنه أن يؤثّر في رفاه هؤلاء الأفراد، وصحتهم، وسُبل كسبهم العيش، وسلامتهم على حدّ سواء.

11 يمكن القول إنّ مجتمع الميم-عين بات من الأقليات الأكثر استهدافًا في تركيا منذ اندلاع احتجاجات جيزي عام ٢٠١٢. فالمواطنون المنتمون إلى مجتمع الميم-عين تستهدفهم الحركة المناهضة لهم في البلاد، تمامًا كما يستهدفهم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وزعماء أحزاب سياسية أيضًا، وذلك ضمن إطار السياسات المتعلقة بالتنوع الاجتماعيّ. هذا ويستهدفهم أيضًا الصحفيون المؤثرون الذين كانوا فاعلين في هذا المجال لأكثر من عقدَيْن من الزمن (راجع سيلين، ٢٠٢٢). وتحدّ انتهاكات حقوق التجمع السلميّ من قدرة مجتمع الميم-عين على الظهور في الحياة العامة، وما يُفاقم الأمر سوءًا هو فرض رقابة على البثّ الإذاعي ووسائل التواصل الاجتماعيّ، والفنون أيضًا. (راجع سيلين، ٢٠١٢؛ كيليك، ٢٠٢٢؛ كيليك، ٢٠٢٢).

التقاطعية وخطاب الكراهية: محنة المواطنين والمهاجرين من مجتمع الميم-عين في تركيا

إيسر سيلين

يُعتبر مفهوم التقاطعية (كرينشو، ١٩٨٩؛ أكر، ٢٠١٢) أساسياً لفهم كيفية تقاطع التصنيفات الاجتماعية—مثل العرق والانتماء الإثني والدين واللغة والطبقة الاجتماعية—مع الميول الجنسية والهوية الجنسية، مما يؤدي إلى تجارب مُتفايمة من خطاب الكراهية (تشان وأخرون، ٢٠١٢) الذي يحض على العنف الفعلي، هو شكلٌ من أشكال الخطاب التمييزي. فخطاب الكراهية، من خلال اشتماله كره الأجانب، والعنصرية، وأشكال أخرى من التحيز والوصم، إنما يُديم تهميش أفراد مجتمع الميم-عين، وارتكاب العنف بحقهم، مما يحول دون دمجهم في المجتمع ومشاركتهم الكاملة فيه (فالوبا وأخرون، ٢٠٢٢). في تركيا، يخوض المواطنون والمهاجرون من مجتمع الميم-عين غمار مشهد شديد التعقيد ووليء بنقاط الضعف المُتقاطعة. ويفاقم خطاب الكراهية التحذيات التي يواجهها هؤلاء، ليس على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسية فحسب، بل على أساس عوامل أخرى أيضاً مثل العرق، والانتماء الإثني، والدين، واللغة، والطبقة الاجتماعية، والأصل القومي، وحالة الهجرة. فعلى سبيل المثال، قد يواجه لاجئ سوري مثلي الجنس في تركيا تحيزاً على أساس جنسيته ولغته ودينه وميله الجنسي، مما يزيد تعرّضه لخطاب الكراهية، وغيره من أشكال العنف.

ينبغي، إذًا، للدفاع عن حقوق الإنسان، ووضعي السياسات، والباحثين، عند النظر في خطاب الكراهية، الأخذ في الحسبان تقاطعية عوامل شتى، مثل الانتماء الإثني، والعرق، والدين، والنوع الاجتماعي، والميول الجنسية، على سبيل الذكر لا الحصر، لأنها قد تُفاقم الضرر الناجم من خطاب كهذا. لذا، فإن إدراك كيفية تأثير خطاب الكراهية على الأفراد ذوي الهويات المتقاطعة يُعدُّ أمراً ضرورياً لفهم نطاق هذا الخطاب كاملاً. ويُعدُّ تصنيف خطاب الكراهية أمراً بالغ الأهمية من أجل الإتيان بالاستجابة العملية له ومواجهته في السياقات الإلكترونية وغير الإلكترونية. ويكتسب هذا الأمر أهمية قصوى في حالة المهاجرين من مجتمع الميم-عين، الذين يواجهون تحذيات متفايمة بسبب هوياتهم الذاتية. ويتضح، بذلك، أن كل مجموعة تتلقى خطاب الكراهية بطريقة الفريدة، وبناءً على ذلك، فإن من شأن التصنيف المُفصل أن يسمح باتباع مقاربات مُصممة خصيصاً لمعالجة أشكال محددة من الخطاب (راجع يوبينغ وأخرون، ٢٠١٢). لكن خطاب الكراهية ليس صريحاً ومنطوقاً على الدوام؛ فقد يظهر في طرق مختلفة، ومنها الميمات وأشكال التعبير الأقل صراحة، أي الاعتداءات الصغرى (راجع نادال، ٨٠٠٢؛ نادال وأخرون، ١١٠٢؛ «ب»).

ومن الأهمية مكان أيضاً إعادة التأكيد على أن تعريف «خطاب الكراهية» قد يكون مُبهماً، وقد يختلف باختلاف السياقات (راسل، ٢٠٢٢). لكن، حتى إن لم يستوف مضمون الخطاب التمييزي أي مقومات واردة في التعريفات «المقبولة»، يبقى للأفراد الحق في اعتباره خطاباً كراهيةً وليس مجرد أسلوب تواصل بغض، وذلك بناءً على طبيعة الخطاب الصارخة والمُسيئة. وتتأثر تصورات أفراد مجتمع الميم-عين واستجاباتهم للخطابات والأفعال المجتمعية تأثراً عميقاً بالرهاب المُتفشي من هويتهم الجنسية وميلهم الجنسي. فهذا الرهاب يؤدي دوراً حاسماً في مصفوفة التمييز، ويُحدد سبل مواجهة هؤلاء الأفراد لمواقف المجتمع وسلوكياته واستجاباته العاطفية (ويجاي، ٢٠٢٢). ويتخذ استيطان رهاب الهوية الجنسية والميول الجنسية منحى آخر داخل مجتمع الميم-عين، فهو يؤثر في رؤيتهم لأنفسهم وفي رفاههم على حدٍ سواء (غاو وأخرون، ٢٠٢٢؛ ماكلين، ١٢٠٢). وعليه، فإن تعزيز الاشتمالية يستلزم إدراك أثر الرهاب المُستبطن هذا في تلقي الأفراد الخطاب وفي اعتباره خطاباً كراهيةً أم لا. ولا بد أيضاً من الإقرار بأن تجارب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية^١ والمتساثلين عن هويتهم الجنسية والكوريين وحاملي صفات الجنسين وغير

9 في تركيا، يستخدم الناشطون والمتنمون إلى هذا المجتمع الاختصار الإنكليزي LGBTI+ (أي مجتمع الميم-عين باللغة العربية) من أجل التعريف بأنفسهم، لذا، اعتمد هذا الاختصار في هذا التقرير.

10 إن استخدامي مصطلح «مغاييري الهوية الجنسية» أي الترانسات بالانجليزية يُقصد به الاشتمالية في التعريف، فلا يقتصر على الأفراد الذين يعزفون أنفسهم متحولين جنسياً، أو غير ثنائيي الجنس، أو لجانسائين، أو ذوي الهوية الجنسية المرنة، وغيرهم من الأفراد، بل أوكد على تنوع التجارب الجنسية.

من بين أهمّ العوامل الأساسية في تحديد خطاب الكراهية والخطاب التمييزي، معرفة مُطلق هذا الخطاب كما معرفة الأفراد المُستهدفين أو المجموعات المُستهدفة. ويُعدّ تحديد السياق الذي يُطلق فيه الخطاب ضرورياً في تقييم خطاب الكراهية والخطاب التمييزي. وعلى الرّغم من أنّ السمات الأساسية للمجموعات المُستهدفة بخطاب الكراهية تردّ، بطريقة مُتشابهة، في معظم التعريفات، فمن الأهميّة مكان الالتفات إلى أنّ هذه المجموعات ليست ثابتة وهي قابلة للتغيير، وأنّ مجموعات جديدة قد تكون مُستهدفة، وذلك بحسب سياق الخطاب وتوقيته وغيرهما من المتغيّرات. وقد أكد استطلاع أجراه قسم الشّباب في مجلس أوروبا عام ٥١٠٢، أنّه على الرّغم من إدراج تعريفات كثيرة الجنس و/ أو النوع الاجتماعيّ سمّة من سمات المجموعات المُستهدفة، تبقى النّساء المجموعة المُستهدفة الأقلّ بروزاً (مجلس أوروبا، ٦١٠٢). وبيّن الاستطلاع أنّ النّساء غالباً ما يكنّ هدفاً لخطاب الكراهية عبر الإنترنت، وهو ما يُعتبر أقلّ حدّة من خطاب الكراهية العنصريّ أو الدينيّ. هذا وأقرّ المشاركون في الاستطلاع أنّ خطاب الكراهية القائم على التمييز على أساس الجنس، هو شكل من الأشكال المُتفشّية للعنف القائم على النوع الاجتماعيّ على نطاق واسع، وهو متجذّر في اللامساواة الهيكلية، ممّا يفاقم أهماط التمييز الأشمل التي تتعرّض لها النّساء. وقد أدت الدّراسة أنّ تصوير المساواة الجنسانية وحرية التعبير على أنّهما قيمتان متعارضتان، من شأنه أن يعرقل الخطاب الاشتماليّ العامّ. ففي الواقع، تُعزّز القيمتان آفتنا الذّكر إحداهما الأخرى، فلا تتحقّق حرّية التعبير فعلاً إن كانت مجموعات محدّدة تُهمّش منهجياً عبر خطاب كراهية يستهدفها.

أما في شأن التّقاطعية والمجموعات المُستهدفة، فلا مُغالاة في القول إنّ مجتمع الميم-عين ومجموعة اللاّجنين هما من بين المجموعات الأكثر تعرّضاً لخطاب الكراهية في تركيا في السنوات الأخيرة، سواء في وسائل الإعلام المطبوعة أم في وسائل التّواصل الاجتماعيّ. وبناءً على ذلك، يتّضح أنّ هذا الوضع هو انعكاس للمشهد السياسيّ العامّ، لا سيّما الخطاب الصّادر عن الأحزاب السياسيّة خلال فترات الانتخابات. ومن هذا المنطلق، تربط إيسر سيلين بين خطاب الكراهية والعنف ربطاً مباشراً، وتُحلّل كيفيّة تعرّض اللاّجنين من مجتمع الميم-عين في تركيا إلى خطاب الكراهية، وكذلك أوجه تأثرهم به.

ولعل ما يثير الدهشة أن المصطلح الأكثر شيوعاً هو «اللغة السامة»، بينما تحتل عبارة «اللغة المسيئة» المرتبة الثالثة. وأول ملاحظة استخلصت من البحث في بعض الأوصاف الواردة في مقتطفات النصوص المرتبطة بالنتائج المسترجعة لكل من المصطلحات آنفة الذكر، هي أن هذه المصطلحات تُستخدم بشكل متبادل، وهو سلوك لاحظته أودريسكول (٢٠٢) أيضاً. لكن المسألة ليست مسألة تفضيل تعبير على آخر فحسب، بل هي أيضاً مؤشر على خلاف واسع النطاق نسبياً بين الباحثين حول ما يُعتبر تحديداً لغة مسيئة. وإذا بدأنا في مقارنة بعض التعريفات المستخدمة لصياغة معنى اللغة المسيئة وطبيعتها (راجع الجدول ٢)، يمكننا أن نلاحظ بعض القواسم المشتركة وغطاً عاماً بينها، مما يُشير إلى أن اللغة المسيئة هي ظاهرة عامة وواسعة النطاق، تُتخذ مصطلحاً شاملاً تندرج ضمنه مصطلحات أكثر تحديداً وفضاعةً (مثل خطاب الكراهية).

على الرغم من الخلاف حول المصطلح الظاهري المستخدم (السّمِيّة مقابل اللغة المسيئة مقابل اللّغة البذيئة)، تؤكد جميع التعريفات الواردة في الجدول ٢ على التأثيرات السلبية التي تولدها هذه العبارات في المتلقي، وهو ما يُشكل جوهر اللغة المسيئة.

الجدول ٢: تعريفات «اللغة المسيئة» قابلة للمُقارنة

ردصم ل	(ةي زيل كن إل اة غ ل ل ا يف ل صل ا) في ر ع ل ل
تاق بي ط ل ا ة ج مر ب ه ه ج او فتك بس ر ي ب (Perspective API)®	ع ف د ي ن ا ل م ت ح ئ ي ، ل و ق ع م ر ي غ و ا م ر ت ح م ر ي غ و ن ا ط ف ق ي ل ع ت ي ل ا ر ي ش ت ش. ق ا ق ن ل ا ن م ب ا ح س ن ا ل ا ي ل ا ن ي م د خ ت س م ل ا
(16 ص. 2020) لو ك س ي ر د و ا	ر ث ا ، ا ه ل ن و ك ي د ق و ا ، ا ه ل ن و ك ي ، ت ا م ل ك ل ا ن م ة ل س ل س و ا ، ة م ل ك ي ا (...) ي ا - ا ه ل ن و ض ر ع ت ي ن ي ذ ل ا ص ا خ ش ا ل ا ه ا ف ر و ا و ت ا ذ ل ا ب س ا س ا ح ل ا ي ف ي ب ل س و ا / و ، ك ا ب ر ا ل ا ب ، ة د ي د ش و ا ة ف ي ف ط ة ج ر د ب ، م ه ر ع ر ش ت د ق و ا ، م ه ر ع ر ش ت ا ه ن ا ف. و خ ل ا و ا / و ، ي ذ ا ل ا و ا / و ، ة ن ا ه ل ا
(2019) ن و ر خ ا و ي ر ي ب م ا ز	ة غ ل ل ل ل ك ش ا ن م ل ك ش ي ا ي ل ع ي و ت ح ا ا ذ ا ة ا س ا ل ا ة ن ا خ ي ف ر و ش ن م ل ا ف ن ص ن ن و ك ت د ق ي ل ا ، ه ه ج و م ل ا ة ا س ا ل ا و ا (ة ي ب ا ن ل ا ظ ا ل ا ل) ة ل و ب ق م ل ا ر ي غ ت ا ر و ش ن م ل ا و ، ت ا د ي د ه ت ل ا و ، ت ا ن ا ه ل ا ة ئ ف ل ا ه ذ ه ل م ش ت و . ة ح ي ر ص و ا ة ن ط ب م ” م ئ ا ت ش و ا ة ي ب ا ن ة غ ل ي ل ع ي و ت ح ت ي ل ل ا
(1983) غ ر ب ن ي ف	ة غ ل ل ل ا ت ا م ا د خ ت س ا س ك ع ي ل ع ، ع م ت س م ل ل ة م د ص ة ئ ي ذ ب ل ا ت ا ر ا ب ع ل ل ل ك ش ت ا ذ ه ي ف ة م د خ ت س م ل ا ة د د ح م ل ا ت ا م ل ك ل ا ب ب س ب ك ل ذ و ، ي ر خ ا ل ا ة ئ ي س م ل ا ” ا ه ل ا ص ي ا د ص ق ي د ق ي ر خ ا ة ل س ر ي ا ن ع ر ط ن ل ا ف ر ص ب ، ق ا ي ا ي ش ل ا

ليس من السهل تنظيم أوجه ارتباط اللغة المسيئة بغيرها من الظواهر ثم ربطها بعضها ببعض بصورة منهجية (مثل كره النساء، والخطاب الخطير، وُهاب المثلية الجنسية، على سبيل الذكر لا الحصر) — وهي مهمة تُشكل موضع خلاف أيضاً. لذا، فإنّ القراء المهتمين بهذا الشأن، يُمكنهم الاطلاع على محاولة أولية أجراها بوليتو وآخرون (٢٠٢) في هذا الصدد.

8 واجهة برمجة التطبيقات بيرسبكتيف (Perspective API). (4202). لمحة عن واجهة برمجة التطبيقات - السمات.

<https://developers.perspectiveapi.com/s/about-the-api-attributes-and-languages?language=ar>

اللغة المسيئة: التباينات والتحديات

توماسو كاسيلي

ليس تعريف اللغة المسيئة مهمة بسيطة. «فالإساءة [...] تستدعي إشعار الناس بالإهانة» (أودريسكول، ٢٠٢٠، ص. ١١): وهذا التعريف يطرح كثيراً من التساؤلات في شأن الكلمات التي تُعتبر مسيئة (إن وُجدت)، وسُبل إثارة الإساءة وتوقيتها (أي الظروف التي تنطوq فيها الرسالة، ويتلقاها المشاركون، بمختلف خلفياتهم الثقافية وتجاربهم على حد سواء).

في هذا القسم، سنصّب تركيزنا على الآثار التي قد تولدها الكلمات والجمل في المشاركين، خلال موقف خطائي افتراضي، بدلاً من التركيز على النوايا المضرة لما قيل فعلاً. وعلى حد ما ذكره أودريسكول (٢٠٢٠)، فإن اللغة المسيئة باتت تُعتبر ظاهرة قياسية: فيستطيع الفرد أن يتبع مساراً وهمياً متواصلاً لتحديد درجة الإساءة المتصورة لما قيل، وإن لم يكن هذا المقياس موضوعياً. فالإساءة هي ظاهرة ذاتية في الأساس، وتعتمد على تصوّرها في ذهن مُتلقيها.

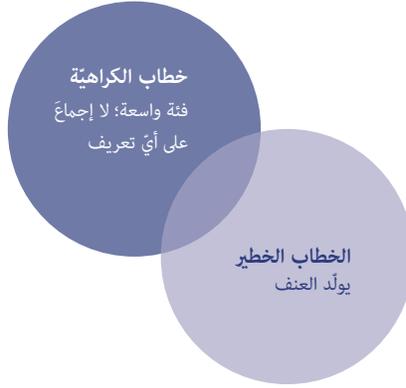
تفتقر اللغة المسيئة تعريفاً موحدًا ومشتركًا، على الرغم من الاهتمام الذي أولته مختلف الاختصاصات لهذه الظاهرة (ومنها اللسانيات، والدراسات الإعلامية، ودراسات الاتصال، ومعالجة اللغة الطبيعية، والفلسفة، وعلم النفس، والقانون). ونستعرض، في الجدول ١، النتائج التي أفضت إليها مراجعة غير منهجية أُجريت على الباحث العلمي من جوجل (Google Scholar) باستخدام بعض التعابير الأكثر شيوعًا لتوصيف هذا المجال البحثي. ويشير التواتر إلى عدد المُدخلات التي يسترجعها محرك البحث عند تزويده بهذه التعابير.

الجدول ١: نتائج مُستقاة من الباحث العلمي من جوجل، عن تواتر بعض التعابير الشائعة المستخدمة عند الإشارة إلى «اللغة المسيئة».

التواتر في الباحث العلمي من جوجل	(المصطلح باللغة الإنكليزية)
3,720,000	اللغة السامة
2,180,000	اللغة الجارحة
2,090,000	اللغة المسيئة
1,500,000	اللغة المحظورة
624,000	اللغة البذيئة
522,000	اللغة المهينة
220,000	الشتم

وعادةً ما يكون الخطاب الخطير خطابًا باطلاً - وهو ليس أمرًا مُستهجنًا، فالخطاب الخطير يتضمّن وصفًا لمجموعات كاملة من البشر بعبارات مروّعة. وللأسف، يسهل إقناع الناس بالمعلومات الخاطئة (الادّعاءات الباطلة) أو المعلومات المضلّلة (الادّعاءات الباطلة التي تُنشر عن علم أو عن عمد). وعندما تكون الأكاذيب مُرعبة، يميل الناس إلى نشرها حتّى وإن لم يتأكدوا من صحتها. وفي ظلّ هذه الظروف، يكون الناس على استعداد لتقبّل الرّسائل المُبالغ فيها أو الباطلة (ليدر مينارد وبينيش، ٨١٠٢).

الرّسم ١: التداخل بين خطاب الكراهية والخطاب الخطير



وقد وجد العلماء ومراقبو الخطاب، لا سيّما العاملين في شركات التكنولوجيا، أنّ تحديد مفهوم الخطاب الخطير يُعدّ مفيدًا لأسباب عدّة. أولًا، وعلى حدّ ما ذُكر آنفًا، فإنّه يُعرّف تعريفًا موضوعيًا مُستندًا إلى نتائجه، من خلال قدرته على زيادة خطر ارتكاب العنف بين المجموعات. وثانيًا، تُجمِع معظم المجتمعات على رفضها العنف الجماعيّ، وعلى أهميّة منعه. وثالثًا، تنتفي الحاجة إلى التداول في أيّ هويّاتٍ يجب أخذها في الحسبان، لأنّ أيّ مجموعة قد تكون هدفًا للخطاب الخطير. وتجدر الإشارة إلى أنّنا عثرنا في جميع الدّراسات المتمحورة حول الخطاب الخطير، التي أُجريت في بلدان متعدّدة وخلال حقباتٍ تاريخيّةٍ مختلفةٍ، على أمثلة تستهدف مجموعات كثيرة ومختلفة.

الخطاب الخطير: إطار من أجل تمييز الأخطار الخطابية الضارة

سوزان بينيش

تكثُر التعريفات المتقاربة التي تُحدّد خطاب الكراهية، والمصطلحات المرتبطة به، على غرار الخطاب السام أو المسيء. ويُعزى ذلك، في أغلبه، إلى أنّ أنواع الضرر الواردة في هذه التعريفات، مثل الإهانة أو عدم الاحترام، هي، في طبيعتها، ذاتية وتختلف من فرد إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. هذا وقد يتداخل كلٌّ من الإهانة وعدم الاحترام، مع أشكالٍ أخرى من الكلام يجب إجازتها في الخطاب العام، مثل التقدّم، أو قد يُخلط بينهما. لذا، يصعب التوصل إلى إجماع حول تحديد المحتوى الذي يشكل خطاب كراهية على هوامش هذه الفئة، لا سيما بين الثقافات والمجموعات المعيارية المختلفة.

يمكن تحديد فئة من الخطابات المرتبطة بهذا السياق تكون أكثر اتساقًا وأقلّ خلافًا، هي: الخطاب الخطير، أو المحتوى الذي يجعل الناس يرضخون للعنف أو يحضّمهم على ارتكابه بحقّ أعضاء أيّ مجموعة أخرى. ويشتمل الخطاب الخطير على أوجه تشابه أو أخطأ خطابية لافتة تُدعى «السمات المميزة»، ومنها التجريد من الإنسانية، وتأييد الهجوم على نساء وفتيات منتديات إلى المجموعة الداخلية، وتصوير تهديدات ظاهرية تنال من نقاء المجموعة الداخلية أو نزاهتها، و«الاتهام الانعكاسي»، الذي يقوم على إبلاغ أفراد المجموعة الداخلية بأنّ مجموعة خارجية تخطّط لمهاجمتهم، بينما يكون المتحدث نفسه هو من يُخطّط، واقعًا، لمهاجمة المجموعة الخارجية، ويريد إيهام الجمهور بأنّ هجومه دفاعي، ممّا يجعله يبدو مُبرّرًا، لا بل نبيلًا.

ومن بين السمات المشتركة لمُجمَل الخطابات الخطيرة، خفض الحواجز الاجتماعية المعتادة لرفض العنف، من خلال إقناع الناس بالخوف من مجموعة أخرى، ولا سيما اعتبارها، أو اعتبار أفرادها، تهديدًا خطيرًا عليهم. ويُعتبر الخوف قوّةً أشدّ تأثيرًا من الكراهية في التفرقة بين الناس وإيصالهم إلى شفير ارتكاب العنف بعضهم بحقّ بعضهم الآخر. (ليدر مينارد وبينيش، ٨١٠٢).

ونظرًا إلى أنّ تحديد الخطاب الخطير يعتمد على إطار تحليلي يدعو المحلّل إلى التنبؤ بسلوكيات الآخرين، فإنّ تعريفه لا يُعدّ ذاتيًا بقدر تعريف خطاب الكراهية.

وأخيرًا، إنّ الحدود التي يُصنّف على أساسها الخطاب الخطير، لا تقوم على إدراج أيّ هوية من الهويات أو على إقصائها. ومن شأن ذلك أن يحول دون انعدام الاتساق في تعريفات خطاب الكراهية، التي يُحدّد، أغلبها، مجموعات معينة. وعلى حدّ ما ذكر أنفاً، فإنّ تعريفات خطاب الكراهية الحديثة تضمّ مجموعة فئاتٍ أوسع ممّا تضمّنه التعريفات القديمة التي اقتصرّت على ذكر الانتماء الإثني، والعرق والدين، والجنسية، وذلك تماشيًا مع صكوك قانون حقوق الإنسان التي صيغت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. أمّا التعريفات الأحدث عهدًا، بما فيها التعريفات التي تستخدمها شركات التكنولوجيا بهدف الإشراف على المحتوى، فتشتمل مُحدّدات الهوية مثل الطبقة الاجتماعية، وحالة الهجرة، والهوية الجندرية. ومع ذلك، فهي تستثني عمومًا النوع الاجتماعيّ بحدّ ذاته، وكذلك الرأي والانتماء السياسيّين، والوظيفة. وهذا يعني أنّ الهجمات اللفظية الأذعة على الصحفيّين مثلاً، لا تُعدّ خطاب كراهية عمومًا على الرّغم من أنّها تثير الكراهية والتمييز. ولا شكّ في أنّها أحيانًا ما تشكّل خطابًا خطيرًا، لا بل تكون كذلك حتّى.

هذا ويختلف الخطاب الخطير عن خطاب الكراهية، فليس كلّ خطاب كراهية يزيد من خطر ارتكاب العنف داخل المجموعة الواحدة، وليس كلّ خطاب خطير خطاب كراهية. ولتوضيح ذلك، تشرّح جيلر (١٢٠٢)، في تحليلها التمييز «المنهجيّ»، أنّ خطاب الكراهية قد يؤدي دومًا إلى مفاقة حدّة بعض أشكال الضّرر، على غرار التمييز، ولكن، لا يمكن الجزم بأنّه يزيد العنف في الحالات كلّها، فبعض الجماهير (وإن لم تكن نسبتهم كافية) يرفض بشدّة ارتكاب العنف أو الرضوخ له. في المقابل، يُمكن إقناع الناس بالرضوخ للعنف من خلال تطويعهم على الخوف من المجموعة الأخرى بدلًا من كراهيتها. وخلاصة القول إنّ خطاب الكراهية والخطاب الخطير يتداخلان، وذلك على النحو المبين في مخطط فين مُتداخل الدوائر في الرّسم ١.

العلاقة بين التمييز وخطاب الكراهية

آيسجان تيرزي أوغلو

يرتبط خطاب الكراهية والتمييز ارتباطاً وثيقاً أحدهما بالآخر، إلى حدّ تشير فيه المُتخصّصة بالعلوم السياسيّة كاتارين جيلبر إلى أنّ خطاب الكراهية قد يُفهم على أنّه فعلٌ تمييزيٌّ خطابيٌّ غالباً ما يخلُ بمبادئ تكافؤ الفرص وحقوق جميع الأشخاص المعنيين به (جيلبر، ١٢٠٢). وتوضح جيلبر أنّ خطاب الكراهية والتمييز قادران على إلحاق الضّرر بالنّاس بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وذلك بحسب الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة القائمة. وتحملُ هذه الموضّعة السياسيّة عنصراً زمنياً يشملُ تكرار خطاب الكراهية والتمييز على مرّ الوقت، أمّنصليّاً كانا أمّ مُترافقيّن. وقد يتحوّل التمييز إلى خطاب كراهية والعكس بالعكس، فيؤدّي، كلّ منهما، إلى خطابات وممارسات متشابهة تستهدف مجموعات محدّدة. لكنّ التمييز مفهومٌ أشملٌ وأعمّ، فهو لا يقتصر على طبيعته الخطابية فحسب، بل يتجلّى أيضاً في الأفعال وفي المؤسّسات، ويُعبّر عنه ويُنفّذ بطرقٍ غير لفظيّة.

غالباً ما يستند خطاب الكراهية والتمييز إلى العرق/ الانتماء الإثني، أو الطّبقة، أو النوع الاجتماعيّ، كلّ على حدة، أو كلّها مجتمعاً بطريقة متقاطعة (كريشو، ٥٠٠٢). ولكن، من شأن عوامل ديموغرافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة الأخرى، مثل السنّ، والحالة الاجتماعيّة، والمهنة، والمستوى العلميّ، والآراء السياسيّة، والمعتقدات الدّينيّة، ومكان الإقامة، أن تجعل النّاس أهدافاً لخطاب الكراهية و/ أو التمييز في بعض السياقات. وقد يتجلّى التمييز في أفعال الأفراد، على حدّ ما أظهره استطلاع أجريّ في ألمانيا، وبين أنّ خلفيّة السّائق الإثنيّة المتصوّرة شكّلت المعيار الأساسيّ الذي حدّد المُشاركين، على أساسه، خيارهم في النقل المُشترك، وقد اعتمدوه بناءً على تحيزات ضدّ مجموعات محدّدة من المهاجرين في ألمانيا، مثل الأتراك والإيطاليين (لبيه وباير، ١٢٠٢).

ولعلّ خير الأمثلة التي تُوضّح كيفيّة تجلّي أعمال التمييز وخطاب الكراهية عمليّاً، هو مثلُ الأشخاص الذين يُحرمون حقوقهم في التعليم، أو المسكن، أو الرّعاية الصحيّة، أو العمل، بسبب نوعهم الاجتماعيّ، أو انتمائهم الإثنيّ، أو جنسيّتهم، كما مثلُ اتّخاذ خطاب الكراهية «ذريعةً» لهذا الحرمان، على غرار القول «هم لا يستحقّون هذه الحقوق لأنهم (كذا)». ففي هذه الحالة، يُستخدم خطاب الكراهية «لتشريع» التمييز، وإذا أسس هذا الأمر خطأً متكرراً على نحوٍ منهجيّ، فيتولّد خطرٌ تشكيليّ حلقة مُفرّغة، فُطباها، خطاب الكراهية وأعمال التمييز. لذا، ينبغي للأطراف المهتمّة بهذا الشأن، مثل الباحثين وواضعي السياسات ومُبتكري المحتوى، أن يحذروا من أمّاط الحلقة المفرّغة هذه، التي تحمل في طياتها خطر تطبيع خطاب الكراهية في مجتمعات أو سياقات اجتماعيّة معيّنة. وفي هذا السّياق، يشير الباحث في فلسفة اللّغة والمعرفة، كيندرمان (٣٢٠٢)، إلى أنّ الخطابات التمييزيّة ليست جميعها محطّ إدانةٍ من النّاحية الأخلاقيّة، وهي غير خاضعةٍ لقانون، على الرّغم من أنّها تُلحق الضّرر بالنّاس، فنُقصبيهم من مجموعات محدّدة، وتُقلّل من تفاعلاتهم مع أفرادٍ من تلك المجموعات أيضاً. ويقول كيندرمان إنّ تعقيدات جمةٍ تعرّض تحديد العتبة الدّنيا التي يُعدّ الخطاب على أساسها «ضاراً كفاية» حتّى يجدرُ العقاب عليه وتنظيمه قانوناً، فأعمال التمييز مهما كانت «طفيفة» أو شديدة، إمّا طبيعتها واحدة، وتنتمي إلى الطيف نفسه.

ويقول فورونوا ونونس (٨١٠٢)، وهما مُتخصّصان في المعلوماتيّة وهندسة الحاسوب وعلم النّفس الاجتماعيّ، إنّ أفعال التمييز الخفيّة أيضاً، فيما فيها النّكات، يجب وضعها في خانة خطاب الكراهية، لأنّها تستند إلى التعميمات المُتمطّعة والأحكام السّلبية، وتخلّف تأثيرات نفسيّة سلبية في النّاس. وتجدد الإشارة إلى أنّ التمييز قد يتعدّى أفعال الأفراد اليوميّة، ويكتسب طابعاً مؤسّسيّاً حين يتحوّل إلى أمّاطٍ لُجّميّ السياسات المؤسّسيّة وإجراءاتها. فعلى سبيل المثال، قد تُبدي أمّاط التوظيف والترقيّة في بعض الشّركات تمييزاً قائماً على النوع الاجتماعيّ و/ أو التوجه الجنسيّ، فيتعيّن على أفراد مجتمع الميم-عين وعلى النّساء غير المنتديات له، أن يكافحوا ليتمكّنوا من تخطّي حواجز غير مرئيّة، من أجل توظيفهم و/ أو ترقيتهم إلى مناصبٍ أعلى (مانزي وهيلمان، ١٢٠٢).

6 للاطلاع على نقاشٍ مفصّل حول خطاب الكراهية ونتائجها في الحياة اليوميّة بين صفوف المهاجرين من مجتمع الميم-عين، يُرجى من القارئ الاطلاع على الجزء الذي كتبه إيسر سلين.

وقد أصدر مجلس أوروبا توصية حول خطاب الكراهية، عرّفه، بموجبها، على أنه يشمل «جميع أشكال التعبير التي تنتشر أو تحرض أو تعزز أو تبرّر الكراهية العنصرية، أو كره الأجانب، أو معاداة السامية أو غيرها من أشكال الكراهية القائمة على التعصّب، بما في ذلك التعصّب المُعزّب عنه في شكل النزعة القومية العدوانية والاعتداد بالعرق، والتمييز، والعداء تجاه الأقليات والمهاجرين والأشخاص المنحدرين من أصل مهاجر». (٧٩٩١)

هذا وقد أُعدت خلال سلسلة من حلقات عمل إقليمية نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطة عمل الرباط لعام ٢٠١٢ التي تضمّت استنتاجات وتوصيات اعتمدها مجموعة من الخبراء. وتنصّ الخطة في شأن «حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينيّة التي تشكّل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف»، على أنه «لتقييم حدّة الكراهية، فيمكن أن تشمل النقاط على قسوة ما يُقال أو الضّر الذي يُدعى إليه، ودرجة تواتر الاتصالات وحجمها ومداهما». (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٢). واقترح في هذا الشأن، معيار من ستّة أجزاء لتحديد أشكال التعبير المحظورة جنائياً وهي:

- السياق
- المتكلم
- النية
- المحتوى والشكل
- مدى الخطاب
- الرُجحان، بما في ذلك الوشوك.

ثمّ قدّمت الأمم المتحدة تعريفاً مُستحدثاً في «استراتيجيتها وخطة عملها لمكافحة خطاب الكراهية» عام ٩١٠٢. وفي سياق هذه الوثيقة، يدلُّ مصطلح خطاب الكراهية على «أي نوع من التّواصل، الشّفهيّ أو الكتابيّ أو السلوكيّ، الذي يُهاجم أو يستخدم لغة ازدرائيّة أو تمييزيّة بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، أو بعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثنيّ أو الجنسيّة أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحدّدة للهوية». (الأمم المتحدة، ٩١٠٢) ويُعدُّ هذا التعريف فضفاضاً من ناحيتيّين: فهو، أولاً، يشير إلى طيفٍ واسع من المجموعات (باستخدامه عبارة «أو أحد العوامل الأخرى المحدّدة للهوية»)، وثانياً، يعودُ النّعت «ازدرائيّة» إلى مجموعةٍ كبيرة من أنواع الخطاب.

بالإضافة إلى المساعي آنفة التعديد الرّامية إلى وضع تعريف مقبول عالمياً لخطاب الكراهية، سيتبيّن لنا من خلال هذه الوثيقة أنّ كلّاً من شركات وسائل التّواصل الاجتماعيّ، والمنظّمات غير الحكوميّة، والباحثين قد يعتمدُ تعريفات مُتباينة لخطاب الكراهية. ولكن، قبل طرح التعريفات المختلفة، أو الحديث عن المفاهيم الجديدة الناشئة في هذا المجال، والآلية إلى سدّ الثّغرات التي خلّفها مفهوم خطاب الكراهية، سننظرُ إلى واحدٍ من أبرز الجدالات في هذا الشأن، ألا وهو: العلاقة بين الخطاب والفعل. لذا، تفتحُ ياسمين إنجي أوغلو مساحةً لهذا النقاش من خلال طرحها سؤالين:

«هل يُعدُّ الخطاب مجرّد تبادل للكلمات، فلا يُحمّل الناطق بها غير المسؤولية عن أفعاله الفرديّة وحدها؟ أم ينبغي اعتبار بعض أنواع الخطاب عنصراً دعائياً يُدكي التمييز ويؤوّل، في نهاية المطاف، إلى تشريع العنف؟»

وفي معرض الإجابة على هذين السؤالين، تشرح آيسجان تيرزي أوغلو، في المقال التّالي، العلاقة القائمة بين التمييز، فعلاً، وخطاب الكراهية، قولاً.

مُختلف تعريفات خطاب الكراهية

ياسمين إنجي أوغلو

في بادئ الأمر، من الأهمية بمكان إمعان النظر في عبارة «خطاب الكراهية»، وذلك من خلال البحث في المُصطلحين المُكوّنين له، وهما «الكراهية» و«الخطاب».

يسعى بعض الباحثين إلى تفسير «الكراهية» على أنها عاطفة، أو استنارة، أو متلازمة، أو حتى شذوذ روحي (بحسب مُقاربة التحليل النفسي). لكن، في سياق هذا التقرير والأعمال الأخرى التي أنجزتها مؤسسة هرانت دينك، تُعتبر الكراهية وليدة نظام سياسي/ اجتماعي كامل أو مقارنة سياسية/ اجتماعية كاملة.

أما مصطلح «الخطاب»، فهو غالبًا ما يشمل، في اللسانيات، أمطاط الكلام وأوجه استخدام اللغة، بما فيها اللهجات العامية والتعابير المقبولة اجتماعيًا داخل مجتمع معيّن. فالخطاب يُعدُّ عقيدةً متجذرةً في أصول اجتماعية، ويُرمزُ برموز لغوية. ويؤكد محلل الخطاب النقديّ، فان ديك (٨٠٠٢)، أنّ التحكم في الخطاب أو توليده أمر ضروري لممارسة السيطرة العقلية على المجتمع. ومع ذلك، لا بد من الإقرار بأنّ الخطاب يتأثر بالسياقات الذاتية والنفسيّة، بما فيها أحوال الأفراد المعنيين به، ونواباهم، بالإضافة إلى عوامل ظرفية أخرى. ويشدّد فان ديك (٨١٠٢)، ص ٧٠١-٨٠١ على أنّ الشرط الأهم للتحكم في الخطاب يكمن في إدارة عناصره السياقية.

وعلى الرّغم من أنّ مصطلح «خطاب الكراهية» شائع الاستخدام في الأوساط القانونية، والأكاديمية، وفي دوائر صنع السياسات، فهو يفتقد تعريفًا مقبولًا عالميًا في إطار القانون الدوليّ لحقوق الإنسان أو في إطار القوانين الوطنية. ولا يزال المفهوم هذا موضع نقاشات مستمرة، لا سيّما في ما يخص تقاطعه مع مبادئ أساسية مثل حرّيّة الرأي والتعبير، وعدم التمييز، والمساواة.

وقد يُفهم خطاب الكراهية عمومًا على أنّه أيّ أسلوب من أساليب التعبير التي يقوم المتحدث من خلالها بالتشهير بمجموعة أو فئة معيّنة من الأفراد أو تحقيرهم أو الحُصّ على كراهيتهم، وذلك على أساس عوامل مختلفة مثل العرق، أو الدين، أو لون البشرة، أو الهوية الجنسية، أو الهوية الجندرية، أو الانتماء الإثنيّ، أو الإعاقة، أو الأصل القومي. وينبغي أن نؤكد أنّ هذه الفئات تتبدّل وتزداد تنوعًا مع مرور الزمن. ويمكن الأطلاع، أدناه، على بعض الوثائق الدوليّة المعروفة بحسب تسلسلها الزمنيّ، وتوضّح أساسيات هذا المفهوم (حتى وإن لم يكن هذا الأصل منها).

وعلى الرّغم من أنّ المادّة ٢/٠٢ من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة لا تتضمن تعريفًا صريحًا لخطاب الكراهية، فإنّها تُعتبر مبدأً أساسيًا في هذا الصّد. وتنص المادّة آتفة الذكر على أنّ: «تُحظر بالقانون أيّ دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينيّة تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف». وهذا الحكم الوارد في العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، المُعتمد في العام ٦٦٩١، يقتصر على نطاقٍ أضيق من نطاق التعريفات الأحدث عهدًا لخطاب الكراهية، فهو يحصر الكراهية على أساس الدين والعرق والجنسيّة فحسب.

5 اعتمد وعرض للتوقيع والمصادقة عليه والانضمام إليه بموجب قرار الجمعية العامة ٠٠٢٢ ألف (د-١٢) المؤرخ في ٦١ كانون الأول/ ديسمبر ٦٦٩١. ودخل حيّز التنفيذ في ٣٢ آذار/ مارس ٦٧٩١. وزارة خارجية الجمهورية التركية. (٤٢٠٢). العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. وزارة خارجية الجمهورية التركية. متوفّر على الرابط الآتي:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

تحديد خطاب الكراهية، والمفاهيم الأخرى المتشعبة عنه، وتصنيفها

أطلق أعضاء الشبكة نقاشًا حول طرق منع خطاب الكراهية، وقد استهلوه بتعريف هذا الخطاب. فمن الأهمية بمكان أن يُعرّف خطاب الكراهية والخطاب التمييزي بدايةً، بصرف النظر عن المنهجية المستخدمة في منعهما، أيديوية كانت أم عبر الذكاء الاصطناعي، وذلك بغية تحديد العمل الواجب القيام به، والمباشرة به من أجل القضاء على هذين الخطابين ومنعهما. وتُشكل النقاشات الجارية حول تعريف هذا المفهوم، القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النقاش الأكثر عمقًا حول رصد هذا الخطاب، ومنعه، والتدخل فيه، الذي يردُّ تبعًا في الأقسام اللاحقة من التقرير.

وفي معرض تعريف مفهوم خطاب الكراهية، قدّمت باسمين إنجي أوغلو مُلخّصًا حول الحدود التي تُقيّد وضع تعريف لهذا الخطاب والجدالات الدائرة حوله.

وفي العام ١٢٠٢، أطلقت المؤسسة «الأرشيف الرقمي لخطاب الكراهية»،^٤ وهو أرشيف رقمي متاح للعامة، يضم وثائق عن المراقبة المنهجية لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام المطبوعة التركية، التي بدأت في العام ١٩٠٢، وامتدت على مدى عقد من الزمن. ويستعرض الأرشيف آلاف الأمثلة المصنفة فئات عدّة، وهو، بذلك، يوفّر للباحثين، والناشطين، وعامة الناس مصدرًا شاملًا يُحوّلهم فهم أهامّ خطاب الكراهية في وسائل الإعلام كما فهم تأثيره فيها أيضًا.

وبعد أن أدركت المؤسسة تعاطف تأثير المنصات الرقمية في الخطاب العام، وسّعت، عام ١٢٠٢، نطاق جهودها الرامية إلى معالجة خطاب الكراهية والمعلومات المضلّة في الفضاءات الإلكترونية. فأطلقت مشروعها المُسمّى «استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التلاحم الاجتماعي، ونشر التراسل الإيجابي وإحلال السلام من خلال تعزيز التعاون، والتبادل والتضامن» الذي سعت من خلاله إلى استكشاف أساليب مُجدية لتحديد الروايات الضارّة على الإنترنت والتصدّي لها.

اجتمع، طيلة مدة تنفيذ المشروع، ٠٢ خبيرًا—من أكاديميين وباحثين وممثلي منظمات المجتمع المدني وناشطين من تركيا وخارجها على السواء— من أجل تشكيل شبكة تضمّ محترفين من مجالات مختلفة مثل دراسات تحليل الخطاب، وعلوم الحاسوب، والألسنيّات، والنسوية الرقمية، والمجتمع المدني. وعلى الرّغم من أنّ المجموعة هذه كانت متداخلة الاختصاصات في طبيعتها، فقد صبّ أعضاؤها تركيزهم على خطاب الكراهية، وشارك كلّ منهم خبراته وأفكاره النيرة حوله في معرض النقاشات الدائرة بينهم. وفي الفترة الممتدّة من آذار/ مارس ٢٠٢٢ حتى شباط/ فبراير ٢٠٢٢، عقدت الشبكة، بشكلٍ دوريّ، سلسلة من الاجتماعات الموضوعية لمناقشة قضايا مختلفة مثل محو الأمية الإلكترونية، وخطاب الكراهية والمعلومات المضلّة على وسائل التّواصل الاجتماعي، والنشاط النضاليّ الرقمي، والأدوات المُبتكرة لمكافحة الخطاب الضار. وكان كلّ اجتماع يُعقد بمثابة مساحة للتعاون، وتبادل الخبرات والمعارف، وذلك على الصعيدين المحليّ والعالميّ.

ويكمن هدف هذا التقرير في توثيق النقاشات والأفكار النيرة التي انبثقت من هذه الاجتماعات. وهو يرمي إلى أن يقوم مقام مصدرٍ شاملٍ لكلّ مُهتمّ بفهم التحدّيات التي يفرضها كلّ من خطاب الكراهية والمعلومات المضلّة في العصر الرقميّ الحاليّ، كما فهم سُبل التصدّي لها. ولا يقتصر هذا التقرير على عرض مساهمات أعضاء الشبكة بحسب، بل يهدف أيضًا إلى تعميم العبر المُستخلصة على شريحة أوسع من الجمهور، ليُصبح، بذلك، مصدرًا يرجحُ إليه الناشطون ومنظمات المجتمع المدنيّ والباحثون وواضعو السياسات. وتعرضُ المقالات المُدرّجة في هذا التقرير تحليلات الخبراء وتوصياتهم، ومُمكن اتّخاذها مخطّطًا أوّليًا في شأن مواجهة هذه القضايا الملّحة.

يبحث الجزء الأوّل من التقرير في تحديد خطاب الكراهية وتصنيفه، فيُقدّم تعريفات ورؤى مُتنوّعة في شأن المفاهيم المرتبطة به، مثل التمييز والخطاب الخطير واللّغة المُسيئة، وينظرُ مليًا، في الهويّات المُتقاطعة للمُستهدفين من خطاب الكراهية. ثمّ تبحث الأقسام اللاحقة في السياسات المُحيطة بخطاب الكراهية، ومُماذج رصد الآلية، واستراتيجيات مكافحته على نحو يتجاوز حدود الأنظمة الموضوعية لهذه الغاية. هذا وقد كان من شأن مساهمات الخبراء من مختلف الاختصاصات أن أثرت التقرير، فأوجدت حوارًا متداخل الاختصاصات يتناول هذه القضايا الملّحة. لذا، يمكنُ اعتبار مَثَلُ التقرير حوارًا دائريًا بين الخبراء، تتخلّله صناديق تحريرية تُسلّط النُوء على أبرز لحظات النقاشات، وتزوّد القارئ بمعطياتٍ إضافية عن السياق. ويعكس هذا النسق الطابع التّعاونيّ والملتعدّد الأوجه الذي تتسم به هذه المبادرة.

وتُعرّب عن خالص شكرنا للخبراء العاملين في الشبكة، ولؤلؤفي هذا التقرير، على نقاشاتهم الحيويّة ومساهماتهم القيّمة في هذا المجال، ونأملُ أن يساهم هذا المنشور في رفق الجهود التي تُبذل حاليًا في سبيل توثيق التلاحم الاجتماعي، وإحلال السلام، ونشر الخطاب الإيجابي في العالم الرقميّ.

4 مؤسسة هرات دينك (١٢٠٢). الأرشيف الرقميّ لخطاب الكراهية. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://archive.brantink.org/>

يُعدُّ هذا التقرير تنويجاً لجهود متضافرة دامت عامًا كاملًا ورمت إلى التصديّ للتحديات المتزايدة التي يفرضها كلُّ من خطاب الكراهية، والمعلومات المضلّلة والخطاب الضارُّ في الفضاءات الرقمية. وقد وُلدت هذه المبادرة من مشروع مؤسسة هرانت دينك حول خطاب الكراهية، الذي يحمل عنوان «استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التلاحم الاجتماعي، ونشر التراسل الإيجابي وإحلال السلام من خلال تعزيز التعاون، والتبادل، والتضامن»،¹ وقد تشارك على تمويله الاتحاد الأوروبي ومؤسسة فريدرش ناومان. ويُنقذ هذا المشروع بالشراكة مع جامعتي البوسفور وسابانجي، وهو يرمي إلى افتتاح مسار الجهود متداخلة الاختصاصات الآيلة إلى مكافحة خطاب الكراهية والتّمييز في الفضاء الرقمي.

ويأتي هذا التقرير جزءًا من العمل الذي تواصل مؤسسة هرانت دينك أدائه، منذ تأسيسها في العام ٧٠٠٢، عقب اغتيال هرانت دينك، الصحفي الأرميني البارز الداعي إلى الحوار والتفاهم. فقد كان هرانت دينك هدفًا لخطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام الذي كان له الدور الأكبر في افعال الأحداث المؤدية، في نهاية المطاف، إلى اغتياله. وقد أنشئت المؤسسة لإدامة إرثه من خلال تعزيز الحوار، والحثّ على إحلال السلام، ومعالجة القضايا المجتمعية التي تساهم في تفشي التمييز. وتسترشد المؤسسة بهذه المبادئ، فتعمل على مكافحة التمييز وتعزيز التعايش من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك صبّ تركيزها على خطاب الكراهية والخطاب التمييزي.

منذ العام ٩٠٠٢، شكّل مشروع «مرصد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام»^٢ ركناً أساسياً في الجهود التي تبذلها المؤسسة في سبيل التصدي لخطاب الكراهية والتّمييز في تركيا. وهو يرمي إلى مراقبة الصحافة المطبوعة في تركيا، على اعتبارها جزءًا من الرقابة المدنية، فيلفت، بذلك، الانتباه إلى اللغة التمييزية والتهميشية التي تستهدف مختلف الهويات والمجموعات. ومن خلال مراقبة الصحافة الوطنية والمحلية وتقديم التقارير عنها بصورة منهجية، إنّما يسعى المشروع إلى التوعية على الخطاب الاشتعالي وإلى تشجيعه على حدّ سواء.

في العام ٦١٠٢، وظّفت المؤسسة خبرتها العربية التي راكمتها بفضل مشروع «مرصد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام»، فأنشأت مختبر أسوليس للخطاب والحوار والديمقراطية (ASULIS)،^٣ الذي يُعدُّ أول مركزٍ بحثيٍّ مخصّصٍ للدراسات حول الخطاب في تركيا. ويشتقّ الاسم «أسوليس» من الفعلين asel (أي قال) و lise (أي سمع) في اللغة الأرمنية. ويُعنى هذا المختبر بالعلوم الاجتماعية، فيتعهّد بمكافحة التمييز، وإنتاج الأبحاث المرتبطة بالخطاب، ودعم العمل المُنتج في هذا المجال. وقد ساهم المختبر في توسيع نطاق عمل المؤسسة، فوفّر مساحة متداخلة الاختصاصات مكرّسة للبحث، والنقاش، والعمل في مجال خطاب الكراهية والخطاب التمييزي

1 مؤسسة هرانت دينك (٢٠٢٢). استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التلاحم الاجتماعي، ونشر التراسل الإيجابي وإحلال السلام من خلال تعزيز التعاون والتبادل والتضامن. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hrantdink.org/en/asulis/activities/projects/utilizing-digital-technology-for-social-cohesion-positive-messaging-and-peace-by-boosting-collaboration-exchange-and-solidarity>

2 مؤسسة هرانت دينك (٦١٠٢). مرصد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام. متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hrantdink.org/en/asulis/activities/projects/media-watch-on-hate-speech>

3 مؤسسة هرانت دينك (٦١٠٢). مختبر أسوليس للخطاب والحوار والديمقراطية (ASULIS). متوفّر باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<https://hrantdink.org/en/asulis>

- 51..... قدرة الباحثين على الوصول إلى البيانات
هدى بوعمر، وأونور فارول، وبيرين يانيق أوغلو
- 53..... القضايا العالقة والحلول المحتملة في شأن تطوير أدوات رصد آلي لخطاب الكراهية
توماسو كاسيلي
- 57..... التطبيق الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في شركات وسائل التواصل الاجتماعي
زينب أوزارسلان
-
- 61..... مكافحة خطاب الكراهية: أبعدُ من حدود السياسات والأنظمة
مقاربات الخطاب المضاد الزامية إلى تقويض خطاب الكراهية
سوزان بينيش
- 63..... مكافحة خطاب الكراهية من خلال النشاط النضالي: مثالان ناجحان
إيليدا إيجي أؤفا
- 65..... مقاربات بديلة لتعزيز المشاركة الإيجابية
بيتر آدمز وميتين ف. بيرق وألكس مهادفان
- 69..... الخاتمة
77.....

محتويات

7..... مدخل

9..... تحديد خطاب الكراهية، والمفاهيم الأخرى المتشعبة عنه، وتصنيفها

11..... مُختلف تعريفات خطاب الكراهية
ياسمين إنجي أوغلو

13..... العلاقة بين التمييز وخطاب الكراهية
آيسجان تيرزي أوغلو

15..... الخطاب الخطير: إطار يهدف إلى تمييز الأخطار الخطابية الضارة
سوزان بينيش

17..... اللغة المُسيئة: التباينات والتحديات
توماسو كاسيلي

:التقاطعية وخطاب الكراهية

21..... محنة المواطنين والمهاجرين من مجتمع الميم-عين في تركيا
إيسر سيلين

27..... رصد خطاب الكراهية: السياسات، والأساليب، والتحديات

29..... سياسات الدول، وأنظمتها وتحليل سياساتها
تيرشه إربايسال فيليبلي

31..... سياسات منصات وسائل التواصل الاجتماعي الحالية في شأن خطاب الكراهية
تيرشه إربايسال فيليبلي

39..... تأثير التباينات التعريفية لخطاب الكراهية في مجموعات البيانات
أرزوجان أوزغور

41..... التعليق التوضيحي البشري على خطاب الكراهية: المنافع والتحديات
آيسجان تيرزي أوغلو، وديدار أكار

43..... أهمية هوية المعلق في نماذج رصد خطاب الكراهية
كلوديا فون فاكانو

47..... الفئات الحالية المُستخدمة في رصد خطاب الكراهية عبر معالجة اللغة الطبيعية
روزر مورانت

خِطَابِ الْكِرَاهِيَّةِ
قضايا وجدالات مُعاصرة



HDV
PUBLICATIONS

خطاب الكراهية : قضايا وجدالات مُعاصرة

رقم الوثيقة التعريفية: ٨-٤-٩٧١٦٨-٦٢٥-٩٧٨

**DISCOURSE
DIALOGUE
DEMOCRACY
LABORATORY**

التحرير

إيديل إنجيندينز وزينب أرسلان

التدقيق اللغوي

د. أماني العيد

الترجمة

Word to World Communicators لارا دبو، وفريق

تنسيق المنشور

باشاك جان، وإليف إيرول ويوكت كابصير ياسمين كوركماز وبيلين أونال وتوغبا أوزسوي وإليف ياراباش

التصميم الفني

ياسمين جمرة غوربوز

تطبيق التصميم

سيلين أولوير

طباعة

شركة سينا أوفسيت أمبلج صناعي وتجاري

حي ياكوبلو، شارع ١٩٤، مجمع المطابع ٣، رقم: ١، قسم: ٤٦٥

بيليك دوزو في إسطنبول / تركيا

هاتف: (٢١٢) ٦١٣ ٤٦ ٢٨

إسطنبول، آذار/ مارس ٢٠٢٥



© منشورات مؤسسة هرانت دينك

ميني أناراد هيغوتيون، شارع البابا رونكالي رقم: ١٢٨، قسم: ٣٤٣٧٣

شيشلي، إسطنبول

هاتف: ٠٢١٢ ٢٤٠ ٢٣ ٦١

فاكس: ٠٢١٢ ٢٤٠ ٣٣ ٩٤

info@hrantdink.org

www.hrantdink.org

إن مشروع "استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التلاحم الاجتماعي، ونشر التراسل الإيجابي وإحلال السلام من خلال تعزيز التعاون، والتبادل، والتضامن" يحظى بدعم كل من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة فريدريش نومان. وحدها مؤسسة هرانت دينك تتحمل مسؤولية محتوى هذا المنشور الذي لا يعكس، حكماً آراء داعميه.



**FRIEDRICH NAUMANN
FOUNDATION** For Freedom.
Türkiye



**HHRANT DINK VAKFI
HRANT DINK FOUNDATION
ZARFI SAKI ZARFI**



**Sabancı
Universitesi**

مؤسسة هرانت دينك

عقب اغتيال هرانت دينك أمام مقر صحيفته، أغسطس، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تأسست مؤسسة هرانت دينك من أجل تفادي وقوع آلام مماثلة والمضي قدماً بإرث هرانت دينك ولغته وقلبه وحلمه بعالم أكثر حرية وأكثر عدلاً. لذا، فإن تمتع الجميع بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مهما كان أصلهم الإثني أو الديني أو الثقافي أو نوعهم الاجتماعي، هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المؤسسة.

تجهذ المؤسسة في سبيل بناء تركيا وعالم حيث حرية التعبير غير مقيدة بحدود، والاختلافات مسموحة ومُنتعَمُ بها ومُقدَّرة ومُتكَانِرة، وحيث الصّير غالبٌ على نظرتنا إلى اليوم وإلى الأمس. ونحن في مؤسسة هرانت دينك، فإنّ "قضيتنا التي نستحق أن نحيا من أجلها" هي مُستقبلُ نَعْمٍ فيه ثقافةٌ قوامها الحوار والسلام والتعاطف.

خِطَابِ الْكِرَاهِيَّةِ

قضايا وجدالات مُعاصرة



HDV
PUBLICATIONS